



مطبعات الجمع

آثار الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
(٥)

عمارة القبور في الإسلام

(المبيضة) و (المسوية)

ويليه:

سيرة العقيدة الإسلامية

تأليف

الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

١٣١٢ هـ - ١٣٨٦ هـ

تحقيق

علي بن محمد العمران

وفق المشجع المقدمين الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله بن زيد

(رحمة الله تعالى)

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَاجِعْ هَذَا الْجَمْعَ

مُحَمَّدَ أَجْمَلَ الْإِصْلَاحِي

سُعُودَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُرَيْبِيِّ



مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية
SULAIMAN BIN ABDUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية
الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ

دَارُ عَالَمِ الْفَوَائِدِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ



مكة المكرمة - هاتف ٥٤٧٣١٦٦ - ٥٤٣٥٩٠ - فاكس ٥٤٥٧٦٠٦

الصَّفِّ وَالإِخْرَاجِ دَارُ عَالَمِ الْفَوَائِدِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، اللهم صل وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فهذه رسالة محررة من مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله تعالى في مسألة من مسائل الفقه من حيث أصلها، ولها تعلق بالعقيدة من حيث نتائجها وما تفضي إليه، وهي مسألة البناء على القبور وحكمها في الإسلام؛ فحرر القول فيها على طريقة الاجتهاد؛ من ذكر النصوص في المسألة، ثم النظر فيها ثبوتًا ودلالةً، على نحو لم يسبقه إليه أحد ممن تكلم في المسألة، على عادة المصنف رحمه الله في التحقيق والتحرير.

وقد كُتِبَ في هذه المسألة عدة مصنفات، وذكر المؤلف في مقدمة رسالته هذه أنه اطلع على بعض ما ألف في هذه المسألة، فأراد هو أن ينظر فيها نظرًا متحررًا للحق بدليله من الكتاب والسنة. فكان ذلك والله الحمد.

* فَمِنَ المصنفات في المسألة على نهج أهل السنة ما يلي:

١- رسالة في أن ما يوضع على القبور باطل، لنوح الرومي (ت ١٠٧٠هـ)، مخطوط في دار الكتب المصرية^(١).

(١) انظر «معجم الموضوعات المطروقة»: (٢/٩٥٥).

٢- شرح الصدور في تحريم رفع القبور، للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). وهي رسالة صغيرة لا تزيد على ست عشرة صفحة. وقد اطلع عليها المؤلف ونقل منها في مسوداته لهذا الكتاب، انظر مجموع رقم (٤٧١٧) في مكتبة الحرم المكي ص ٥٧. لكنه لم ينقل منه في هاتين النسختين (المبيضة والمسودة) اللتين بين يديك.

٣- العلم المأثور والعلم المشهور واللواء المنشور في بدع القبور^(١).

٤- كتاب القاضي العدل في حكم البناء على القبور، كلاهما لتقي الدين محمد بن عبد القادر الهلالي (ت ١٤٠٧هـ). وهذا الأخير طبع سنة ١٣٤٦هـ. وكان قد نُشر قبل ذلك في السنة نفسها في «مجلة المنار»، ثم أعيد طبعه سنة ١٤٣٠هـ بتحقيق د. صادق بن سليم. وهو رد على القزويني الرافضي.

* ومن المصنفات على طريقة أهل البدع:

٥- البيت المعمور في عمارة القبور، لعلي النقوي اللكهنوي الرافضي (ت ١٤٠٨هـ). وقد طبع في الهند سنة ١٣٤٥هـ^(٢). وهو رد على الوهابية كما ذكر مؤلفه^(٣)!

(١) ونُشرت هذه الرسالة أولاً في «مجلة الهدى النبوي» مجلد ٣٠ الأعداد ٣-٥، ٧-١٠ عام ١٣٨٥هـ بعنوان «العلم المأثور والعلم المنصور واللواء المنشور في الرد على أهل الغرور المستنجدين بالمقبور».

(٢) انظر «معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية» (ص ٣١٧-٣١٨).

(٣) انظر ترجمته لنفسه المنشورة في مجلة يناير عدد ٣٢ لعام ١٤٣٠هـ.

٦- إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء القباب على القبور، لأحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨١هـ). ولا أدري هل اطلع المصنف على هاتين الرسالتين؟

٧- الردّ على الوهابية، لحسن صدر الدين الكاظمي الرافضي (ت ١٣٥٤هـ). وهذه الرسالة طبعت سنة ١٣٤٥هـ. وهي لا تختصّ بمسألة البناء على القبور، بل معها جملة من المسائل في التوحيد والتوسل والشفاعة. وهذه الرسالة هي التي تعرّض المصنف لها بالنقد في عدّة مواضع من الكتاب، وسمّى مؤلّفها صراحةً، كما سيأتي في مبحث سبب تأليف الكتاب.

ورسالتنا هذه كتبها المؤلّف عدة مرات في عدة نسخ، وقفّت منها على ثلاث (سيأتي وصفها ص ٢٢-٢٤)، مع تقييدات أخرى متفرقة في المجاميع تتعلق بالموضوع، لكن ليست فيها نسخة مبيّضة نهائية، فكلها مسودات يكثر فيها الضرب والشطب والإلحاق والبياضات...، لكن أكملها وأمثلها ترتيباً هي التي أطلقت عليها (المبيضة)، وسميت النسخة الأخرى (المسودة). وأوضحت في مبحث مستقل (انظر ص ٢٠-٢٢) الفروق بينهما ودواعي نشر النسختين معاً، ولماذا لم نكتف بما اعتبرناه (المبيضة).

وقد قدّمت بين يدي هذه الرسالة في نسختيها عدداً من المباحث لمزيد التعريف بها، وهي:

- أولاً: اسم الكتاب.

- ثانياً: ثبوت نسبته للمؤلّف وتاريخ تأليفه.

- ثالثًا: سبب تأليفه.
- رابعًا: عرض موضوعات الكتاب في نسخته.
- خامسًا: بين المسوّدَة والمبيضة، ودواعي طبعهما.
- سادسًا: وصف النسخ الخطية.
- سابعًا: منهج التحقيق.
- وختمته بالفهارس المتنوّعة، اللفظية والعلمية.
- وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

علي بن محمد العمران

في ٢٣ ربيع الأول ١٤٣٢ هـ

Aliomraan@hotmail.com

التعريف بالكتاب في نسخته

* أولاً: اسم الكتاب:

ترك المصنف عدة نسخ من هذه الرسالة (كما سيأتي الكلام عليها) ليس على شيء منها اسمٌ لا على صفحة العنوان ولا في مقدمة الكتاب. لكن وجدت المؤلف قد ذكر اسم الكتاب صريحاً في مسودة الكتاب ضمن المجموع رقم (٤٧١٧) إذ قال في ص ٤ ما نصّه: «يلحق برسالة عمارة القبور في الإسلام». فهذا هو الاسم الكامل الذي وجدناه للكتاب.

ويؤيده ولا يناقضه أن المؤلف قد ذكره في كتابه الكبير «العبادة» في موضعين، وسماه هناك (عمارة القبور). قال في الموضع الأول: «وقد بسطنا الكلام على ذلك في رسالتنا (عمارة القبور)»^(١). وفي الثاني: «وقد عثرتُ له على عِلَّةٍ قادحةٍ بيّنتها في رسالتي (عمارة القبور)»^(٢). وعدم ذكر عبارة «في الإسلام» لا يعدو أن يكون اختصاراً أو تخفيفاً كما جرت العادة بذلك.

وهذه التسمية لا نجزم أنها التسمية العلمية للكتاب، ولا أنها التي استقرّ المصنف على إطلاقها على كتابه؛ لأنه من عادة المؤلف أن يختار عنوانات مسجوعة لكتبه كما ذكرتُ في موضع آخر، ولأنه عادةً ما يُتسامح في تسمية الكتب إذا جاءت في غير صفحة العنوان أو مقدّمة المؤلف، فتُذكر بموضوع الرسالة أو يُختصر العنوان أو يُتصرّف فيه. ومهما يكن من أمر فإن ذكر المؤلف له بهذا العنوان في ثلاثة مواضع قد قرّب لنا تسمية هذه الرسالة.

(١) (ص ٧٢٩).

(٢) (ص ٨١٥).

* ثانيًا: ثبوت نسبته للمؤلف وتاريخ تأليفه:

الكتاب ثابت النسبة لمؤلفه، فهو بخط مصنفه المعروف في كل نسخه التي وُجدت، وهي نسخ (كما سيأتي وصفها) مسوَّدة كثيرة الضرب والتعديل، وهذه لا تكون إلا من صنيع مؤلف الكتاب أو الرسالة كما هو معروف.

ومما يدلّ على ثبوت الكتاب له أنه قد ذكره في كتابه الكبير «العبادة» في موضعين (ص ٧٢٩، ٨١٥) قال في الموضع الأول: «وقد بسطنا الكلام على ذلك في رسالتنا (عمارة القبور)»، وقال في الثاني: «وقد عَثَرْتُ له على عِلَّةٍ قَادِحَةٍ بَيَّنْتُهَا في رسالتي (عمارة القبور)». ولكن يُشكَل على هذا أننا لم نجد هذين الباحثين في الكتاب، ولعلهما في أوراق لم نعثر عليها.

ثم هو جارٍ على طريقة الشيخ المعهودة في عرض المسائل والاستدلال عليها، والتمكُّن في الكلام على الحديث والعلل والرجال ظاهر في الرسالة.

أما وقت تأليفها، فلم يظهر بالتحديد وقت تأليفها لكنني أميل إلى أنه ألَّفها بعد مقدّمه إلى مكة المكرمة بعد سنة ١٣٧١ هـ، وذلك أن المؤلف تعرّض في ردّ الشبهات إلى ما أورده حَسَنُ الصِّدْر في رسالته «الرد على الوهابية» وسمى مؤلفها في (المبيضة ص ١٢٦). أما في (المسوَّدة ص ٥٨) فلم يذكره صراحة، لكنه ذكّر أن بعض المتطرّفين الجهّال الذين يستحبّون البناء على القبور... وأنه إذا أنكر عليهم أحدٌ قالوا: «وهأبي»... وظني أن قضية الوهابية والنزب بها إنما برزت عند الشيخ ولمسها لما جاء إلى مكة، فالله أعلم.

* ثالثاً: سبب تأليفه:

بين المؤلف سبب تأليفه لرسالته هذه فقال في مقدمتها: «فإني اطلعت على بعض الرسائل التي ألفت في هذه الأيام في شأن البناء على القبور، وسمعت بما جرى في هذه المسألة من النزاع، فأردت أن أنظر فيها نظر طالب للحق، متحرراً للصواب، عملاً بقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾» (١).

ولم يسمّ المصنف هذه الكتب المؤلفة في هذه المسألة، لكنه ذكر واحداً منها في أثناء كتابه، وهو كتاب «الرد على الوهابية» لحسن صدر الدين الكاظمي الرافضي (ت ١٣٥٤ هـ)، فذكره صراحة في موضع واحد، فبعد أن ذكر رواية موضوعة أورد لها هذا الرافضي قال: «من أراد الاطلاع على تلك الرواية، فلينظرها في رسالة حسن صدر الدين الكاظمي» (٢). وكان المؤلف قد ذكرها باسمها «الرد...» إلا أنه ضرب عليه.

وذكر المؤلف كلام الصدر الرافضي في مواضع أخرى من الكتاب وردّ عليه، فإياه عنى بقوله (ص ٦٢): «وزعم بعض الجهال أن الحديث مضطرب». وإياه عنى بقوله: «وقد قال قائل...» فذكر قوله ثم قال: «والجواب: أن هذا كذب من ثلاثة أوجه»، وكذلك عناه (ص ١٢٤) حين قال: «وقال آخر» ثم ردّ عليه. فهذه أربعة مواضع من المبيضة رد فيها على

(١) (ص ٣-المبيضة) وبنحوه في المسودة.

(٢) (ص ١٢٦-المبيضة).

ذاك الرافضي. وفي الرسالة مواضع آخر يظهر منها تعرّض الشيخ لبعض الشُّبّه التي أثارها الصدر في كتابه. أما النسخة الأخرى (المسوّدة ص ٥٨ - ٥٩) فقد ذكر بعض شُبه الصدر وأنها شُبه الغلاة الجهال الذين يَصُمون كلَّ مَنْ خالفهم بأنه «وهابي»! ثم ردّ عليه.

ورسالة الصدر هذه ناقش فيها أهل السنة (ويسميهم الوهابية) في مسائل من توحيد العبادة، وزيارة القبور والبناء عليها والتبرك بها والدعاء عندها، وطلب الشفاعة، وإيقاد الشُّرج، والذباح والنذور عندها. ورأى جواز ذلك كله بل استحبابه! مستدلاً في كثير من المسائل بمراجع أهل السنة وأحاديثهم زيادة في التلبيس والتضليل! ولأجل هذا التلبيس المتعمّد - فيما يظهر - خصّه الشيخ بالذكر والتعقب.

* رابعاً: عرض موضوعات الكتاب في نسخته:

١- موضوعات المبيضة:

بدأ المؤلف ببيان سبب تأليفه للكتاب، وأنه اطلع على بعض الرسائل المؤلفة في مسألة البناء على القبور، وعَلِم ما في المسألة من نزاع، فأراد أن يجتهد فيها طالباً للحق، متحرّياً للصواب بحسب الأدلة من الكتاب والسنة.

ثم ذكر أن رسالته مكونة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

بدأ بالمقدمة (ص ٤ - ١٥) وقد استغرقت اثنتي عشرة صفحة، وتطرق

فيها إلى قضيتين:

الأولى: كمال الدين، وأنه لا هدي إلا هدي محمد ﷺ، واستدل على

ذلك بآيتين وحديثين، ذكرهما في صدر الكلام، ثم تكلم على وجه الاستدلال منها واحداً واحداً.

الثانية: أن الأصل في الأشياء التي خلقها الله الإباحة ولا تنتقل عن هذا الأصل إلا بدليل، وأن أمور الدين توقيفية ليس لأحد أن يتدين بشيء إلا إذا ثبت بالكتاب أو السنة. واستدل على ذلك أيضًا بآيتين وحديثين، ذكرهما ثم ذكر وجه الاستدلال منهما، وهذه قاعدة كلية في المقاصد.

ثم خَلَصَ إلى القول في الوسائل وأنها على نوعين: وسيلة لا يمكن أن يؤدَّى المقصد إلا بها، ووسيلة يمكن أن يؤدَّى بها وبغيرها.

ثم نظر المؤلف في النوع الثاني، وجعله ثلاثة أقسام:

١ - إن كان للوسيلة مزية دينية لا توجد في غيرها = كان لها حكم المقصد، وضرَبَ مثلاً عليها.

٢ - إن لم يكن لها مزية دينية، وإنما اختيرت اتفاقاً = فلا مزية لها على غيرها.

٣ - إن لم يترجح أحد الجانبين فمحلّ نظر.

فإن تعددت الوسائل انطبقت عليها الأقسام الثلاثة.

ثم ذكر مثلاً وهو جمع المصحف وتكليف مشروعيته، ومن أي الوسائل هو؟ وأطال وأطاب، ثم ذكر باقي ما يستدلّ به من يرى جواز بعض البدع وخرّجه على نظرية الوسائل السابقة.

ثم بيّن معنى قوله ﷺ: «من سنَّ سنَّةً حسنة» وأن المراد بالحسن الحُسن الشرعي الذي يُعلم بالكتاب والسنة، وخالص إلى أن الحاكم في الأمور الدينية الشرع، وفي الأمور الدنيوية الأمر على الإباحة والسعة.

وبه خلص المؤلف إلى النظر في أمر أحوال القبور هل هي من الأمور الدينية فتكون توقيفية أو لا؟ ورجَّح أنها من الأمور الدينية بدلائل عدّة، فينبغي أن يبحث عن الكيفية التي قررها الشارع للقبور.

فبدأ بالفصل الأول (ص ١٦) فيما ثبت في كيفية القبر المشروعة.

ذكر فيه أولاً أن البحث يتركز على الكيفية الظاهرة، ثم ذكر آية ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ...﴾.

وحديث فضالة بن عبيد: أن رسول الله ﷺ يأمر بتسوية القبور، فساق الحديث من «صحيح مسلم» بلفظه ثم عقد عنواناً (بيان طرقه)، وخلص إلى أن الحديث صحيح نظيف لا غبار عليه وإن وُجد في إحدى طريقه ابن إسحاق... ثم ذكر أحاديث أخرى تشهد له وإن اختلفت ألفاظها، ثم ذكر بعض الآثار.

بعده عقد المؤلف عنواناً (الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة)، فبدأ بالآية، ثم حديث فضالة وأطال فيه، وبحث في معنى «التسوية» الواردة في الحديث، وخلص إلى القول: «فالمراد بتسوية القبر جعله سويًا قويمًا على ما اقتضته الحكمة من غير إفراط ولا تفريط، وذلك على الهيئة التي قررها الشارع للقبور».

ثم تكلم على الألفاظ الواردة في بقية الأحاديث ومعانيها، وبحث بشيء من التفصيل عن لفظ «مبطوحة» التي وردت في حديث القاسم، ومعانيها المحتملة، وخلص إلى أن الراجح هو المعنى الرابع وهو جعل البطحاء على الشيء، وذلك يقتضي تسطیح القبر.

وخلص في آخر المبحث إلى أن ما يتعلق بظاهر القبور من الهيئة المشروعة أمور:

١- «رد تراب الحفرة إليها وجمعه عليها بهيئة التسنيم حتى ترتفع نحو شبر باعتبار الوسط، ولا يزداد على ذلك إلا ما ثبت، كوضع شيء من الحصى لا يزيد في الارتفاع، ووضع حجر عند رأس القبر علامة بشرطه.

٢- إبراز القبر» اهـ.

ثم عقد الفصل الثاني وهو تتمّة لبيان الهيئة المشروعة فيما يتصل بالقبر، وذكر صفة الهيئة المشروعة للقبر، وببحث في علة النهي عن الرفع والتجسيص ونحوه، ومال إلى أنها الخشية من أن يؤدي تمييز القبور إلى تعظيمها.

- ثم ذكر أثرين في الباب وهما في «صحيح البخاري» الأول: أثر الحسن بن الحسن لما ضربت امرأته قبةً على قبره سنة. والثاني: أثر خارجة ابن زيد: رأيتني ونحن شبيبة... إلخ. وبين ضعف الأثرين سندًا ونكارتهما من جهة المعنى.

- ثم ذكر حديث علي رضي الله عنه: أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله... (ص ٥٠ - ٦٩) فتكلم على رواياته وألفاظه، ثم تكلم على الاختلاف في أسانيده، ثم تكلم عن الاختلاف في متنه، ثم ذكر تنبيهين يتعلّقان بالصناعة الحديثية.

- ثم عقد عنوانًا جانبيًا (رجوع) ذكر فيه أن ما زعمه بعض الجهال (يعني حسنًا الصدر الرافضي) من أن الحديث مضطرب = مدفوع، وتعقبه المؤلف أيضًا في قضايا حديثية عدة.

- ثم ذكر حديث جابر (ص ٧٠ - ٨٩): «سمعت النبي ﷺ نهى أن يقعد الرجل على القبر....»، فتكلم على طُرقه وأسانيده وألفاظه، وروايات أخرى عن جابر في الباب نفسه.

- ثم عقد عنوانًا لبيان حال أبي الزبير المكي (أحد رواة حديث جابر)، وعنوانًا آخر لبيان حال سليمان بن موسى الراوي عن أبي الزبير.

- ثم ذكر حديث أبي سعيد الخدري: «أن النبي ﷺ نهى أن يُبنى على القبر». فذكر رواياته وأسانيده، وبحث حال القاسم بن مخيمرة أحد رواة (ص ٩٠ - ٩٢).

- ثم خُصص إلى بحث اشتراط اللقاء بين الراويين (ملخصًا) (١) (ص ٩٣ - ٩٩).

- ثم ذكر حديث أم سلمة: «نهى رسول الله ﷺ أن يُبنى على القبر أو يجصص» وتكلم على إسناده ورواته، ثم ذكر أثرين في الباب. (ص ١٠٠ - ١٠٤).

- ثم عقد عنوان (الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة) (ص ١٠٤ - ١٠٨) - يعني الأدلة التي أوردها في الفصل الثاني - من الأثرين المعلقين في «صحيح البخاري»، فذكر ما يُستنبط منهما على فَرَض صحَّتهما، فإنه قد رجَّح ضعفهما.

- ثم عقد الفصل الثالث وهو: شرح حديث عليّ المتقدم (ص ٥٠ - ١٠٩ - ١٢٨)، وشرح معه بعض الآثار في الباب.

(١) توسع فيه في النسخة المسوّدة.

- ثم تكلم المؤلف على عدة مسائل تتعلق بالقبور هي (الكتابة، الزيادة على القبر، الجلوس على القبر - وأطال فيه -، البناء على القبر - وأطال فيه - وأخذ يردّ فيه على بعض شُبه الرافضي حسن صدر الدين الكاظمي (ت ١٣٥٤هـ). في البناء على القبور من رسالة له سماها «الرد على الوهابية». (راجع مبحث سبب تأليف الكتاب).

- ثم عقد المؤلف عنوانًا سماه (آية الكهف: ٢١) وهي قوله تعالى: ﴿لَنْتَخِذَنَّكَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾، فذكر الأقوال فيها والخلاف في تفسيرها، ثم نظر فيها نظر اجتهاد وتحليل، واختار في قوله: ﴿أَبْنُوا عَلَيْهِمْ﴾ أي: ابنوا عليهم مسجدًا يكون جداره سادًا لباب الكهف، وأيده بأنواع من الأدلة والترجيحات (ص ١٢٩ - ١٣٦). وبنهاية الكلام عليها ينتهي الكتاب.

٢- موضوعات (المسودة):

- بدأ المؤلف بمقدمة بيّن فيها سبب تأليفه الكتاب كما سبق في (المبيضة) وأنه لا بد من الرد إلى كتاب الله تعالى لتبيين الحق في المسألة، ومن الرد إلى كتاب الله سؤال أهل العلم.

- ثم عنون بـ (عرض هذه القضية على كتاب الله) فذكر آية: ﴿إِذْ يَنْتَظِرُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف: ٢١]، وذكر وجه استدلال من قال بجواز البناء على القبور منها.

- ثم ذكر عنوانًا (تحليل الاستدلال) فذكر فيه ما احتج به من يجيز ذلك ثم ناقشه وردّ عليه فقرة فقرة (ص ٦ - ٢٤).

- بعده ذكر عنوان (تحديد محلّ النزاع) ذكر فيه أن المقصود من دفن جثث الموتى هو مواراتها، والأصل فيه الاقتصار على القدر الكافي للمواراة، ثم ذكر حكم تعدّي ذلك، وتطرّق إلى الدفن في المقبرة المسبّلة، وإلى الدفن في الموات، والوصية بالدفن في الملك، والدفن في ملك الدافن.

فحرر محل النزاع بقوله: «بقي رفع القبر في غير الملك، بدون إحكام ولا بناء، وإنما هو بزيادة حصى ورمل وتراب يُرْكَم عليه حتى يرتفع.

وبقي الرفع، والتوسعة، والإحكام، والبناء فيما إذا كان في ملك الفاعل، وهذا هو الذي يصلح أن يكون محلًّا للنزاع» (ص ٢٥ - ٢٨).

- ثم بدأ بالكلام على مسألة الرفع في غير الملك، فذكر أدلة المجيزين، ثم أجاب عنها واحدًا واحدًا (ص ٢٩ - ٣٨).

- ثم عقد فصلًا في تسوية القبور، فذكر حديث فضالة بن عبيد: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها، وذكر طرقه ورواياته وألفاظه.

- ثم عقد عنوانًا في (معنى التسوية) وخلص إلى أن معنى التسوية إذا أُطلقت كان المراد بها تسوية الشيء في نفسه ولا تُحمل على التسوية بالأرض إلا بقرينة. وقد وُجِدَت قرينة في الحديث تدل على التسوية بالأرض (ص ٤٣ - ٤٦).

- بعده ذكر بحثًا عنونه بـ (تحقيق الحق في هذا البحث) أي في معنى التسوية، وأنها لا تعارض رفع القبر قليلاً من تراب حفرته، وكذلك إذا أريد تمييزه لمقصد شرعي صحيح بوضع علامة عليه... (ص ٤٧ - ٤٩).

- بعده عنون بـ (القدر المشروع لرفع القبر) وذكر في ذلك حديث جابر: أن النبي ﷺ رُفِعَ قبره نحوًا من شبر.

- ثم تكلم على (كيفية رفع القبر) وعن معنى قوله «مبطوحة» وما قيل فيها، والراجح من ذلك، ثم ذكر جملة من أدلة التسنيم (ص ٥١ - ٥٨).

- ثم تكلم على مسألة (البناء على القبر) وهو خاص ببحث مسألة البناء على القبور في الملك، وذكر أن الناس فريقان: القائلون بالكراهة في الملك والحرمة في المسئلة. الفريق الثاني من غلاة الجهال الذين يقولون بأنه مستحب أو واجب، وهم لفرط جهلهم يتهمون من ينكر عليهم بقولهم (وهاي)!! وغير ذلك... ويستدلون على هذا القول بأدلة والرد عليها.

- ثم ذكر أدلة النهي عن البناء ونحوه ووجه دلالتها على الحرمة (ص ٥٩ - ٦٥).

- ثم ذكر المؤلف حديث جابر في النهي عن البناء على القبور، وذكر رواياته وألفاظه، والكلام عليه وما يشهد له. وتضمن مباحث حديثة دقيقة.

- ثم عنون بـ (تحقيق حال أبي الزبير) (ص ٨١ - ٨٧).

- بعده عنون بـ (تحقيق حال سليمان بن موسى) (ص ٨٨ - ٩١).

- بعده تكلم على حديث أبي سعيد الخدري، وتكلم على حال القاسم بن مخيمرة (٩٢ - ٩٣).

ثم عقد بحثًا عنونه بـ (بحث شرط اللقاء) وعقد البحث على صورة مناظرة بين فريقين، جعل لمذهب مسلم رقم (١)، ومقابله رقم (٢) وجرى هذا إلى آخر البحث (ص ٩٤ - ١٠٨).

- ثم ذكر حديث أم سلمة في نهى النبي ﷺ أن يُبنى على القبر أو يجصص وتكلم على ثبوته (ص ١٠٩ - ١١١).

- ثم عقد ما يشبه الاستدراك أو الإضافة فقال: (تمة لحديث جابر وأبي سعيد وناعم) (ص ١١٢ - ١١٣).

* خامسًا: بين المسوِّدة والمبيضة، ودواعي طبعهما:

نعقد هذا المبحث لنوازن بين هاتين النسختين من هذه الرسالة، من حيث التقسيم، والترتيب، والزيادات وما تميّزت به كلّ منهما، وبه يظهر لنا دواعي طبعهما معًا وعدم الاكتفاء بإحداهما عن الأخرى، فنقول:

١- التقسيم: في المبيضة صرّح المؤلف بتقسيمها إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وقد وفي بترتيبه هذا في الجملة، غير أن الخاتمة لم يتمكن من كتابتها بعد أن كتب عنوانها فقط.

أما المسوِّدة فلم يقسمها تقسيمًا واضح المعالم، وإنما يعنون عنوانات جانبية ويبحث تحتها المسائل، ويحيل إلى مباحث أنه سيأتي ذكرها ولم نجد لها في هذه النسخة.

٢- الترتيب: ظهر من عرض الرسالة في نسختها أن هناك اختلافًا في ترتيبهما، إذ بعد اتفاقهما في التصدير تبدأ المبيضة بمقدمة طويلة عقدها المؤلف للتدليل على أن أمور الشرع توقيفية لا تؤخذ إلا من الشارع، ثم تكلم على الوسائل وخلص إلى أن شأن القبور شأن شرعيّ يجب أن ينظر فيه بنظر الشرع. بينما المسوِّدة تخلو من هذا البحث.

فبدأت المبيضة بالفصل الأول: فيما ثبت في كيفية القبر المشروعة. ثم عقد الفصل الثاني وهو تنمة لبيان الهيئة المشروعة فيما يتصل بالقبر وذكر فيه جملة من أحاديث الباب وشرحها. ثم عقد المؤلف عنواناً سماه (آية الكهف: ٢١). ثم ختم بالفصل الثالث: شرح حديث عليّ المتقدم.

أما المسودة فبدأت بعنوان (عرض هذه القضية على كتاب الله) فذكر آية ٢١ من سورة الكهف، ثم ذكر في عنوان مستقلّ (تحليل الاستدلال) أي من الآية، وضمّنه افتراضات عقلية لم ترد في النسخة المبيضة لأنه رأى أن الأمر أوضح من ذلك. بعده ذكر عنوان (تحديد محلّ النزاع)، ثم بدأ بالكلام على مسألة الرفع في غير الملك، ثم عقد فصلاً في (تسوية القبور)، وآخر في (القدر المشروع لرفع القبر)، ثم تكلم على (كيفية رفع القبر)، ثم تكلم على (البناء على القبر) وهو خاص ببحث مسألة البناء على القبور في الملك، فذكر حديثي جابر وأبي سعيد في النهي عن البناء وتكلم عليهما. ثم عقد بحثاً عنونه بـ (بحث شرط اللقاء) وتوسع فيه على شكل مناظرة بين فريقين، أما المبيضة فالبحت فيها ملخص وليس على صورة مناظرة. ثم ختم النسخة بحديث أم سلمة في نهى النبي ﷺ أن يُبنى على القبر أو يجصص، ثم الاستدراك والإضافة.

٣- الزيادات والميزات: تميزت المبيضة بحسن الترتيب ووضوح فكرة المؤلف، واكتمال البحث في صورته الأخيرة، وتحديد موضع النزاع، واستيعاب الأحاديث والآثار في المسألة والكلام عليها سنداً وامتناً. وفيها أيضاً الرد على الرافضي حسن الصدر الكاظمي في جملة من المسائل. وتمتاز المسودة بالإضافة والإفاضة في بحث آية ٢١ من سورة الكهف، وبحث شرط اللقاء، وذكر بعض المسائل المتعلقة بالقبور لم تذكر في المبيضة.

فكانت تلك الأمور مجتمعة داعيةً إلى نشر النسختين لما في كل واحدة منهما من ميزة يحسن الوقوف عليها والإفادة منها. أما ترك المسوِّدة دون طباعة فسيفقدنا تلك الفوائد، وأما التلفيق بين النسختين فغير مرضيٍّ لأننا سنُخرج حينئذ كتابًا لم يكتبه المؤلف، وأما ذكر الزوائد في الحواشي فسيفقدنا قيمتها، وربما تصدُّ القارئ عن الوقوف عليها.

* سادسًا: وصف النسخ الخطية.

١ - نسخة المبيضة: محفوظة في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم [٢/٤٦٦٨] فليم رقم (٣٥٩٢) تقع في ١٢٠ ورقة بخط مؤلفها العلامة المعلمي، عدد الأسطر متفاوت في غالب الصفحات، كُتبت في دفتر مسطرّ معتاد بخطٍّ متفاوت في الثخانة والدقة والوضوح، ويعود ذلك لاختلاف أقلام الكتابة، واختلاف أوقاتها.

والرسالة كغالب كتب الشيخ؛ كثيرة الضرب (فقد يضرب على صفحة أو أكثر) واللحق والإضافة والتحويل والبياضات (فقد يترك ورقة كاملة أملًا في إلحاق شيء). وكان من المفترض أن تكون هذه هي مبيضة الكتاب الأخيرة؛ لأن الشيخ قد كتب عدّة نسخ من هذه الرسالة هذه آخرها فيما أرجح، لكنها عادت مسوِّدة كما بدأت. وقد أطلقنا عليها (المبيضة) باعتبارها آخر ما كتب الشيخ من نسخ هذه الرسالة، لا باعتبار حقيقة الحال.

تبدأ النسخة بعدة صفحات تبلغ التسع فيها مقيّدات لفوائد متنوعة انتقاها الشيخ من كتاب «الاعتصام» للشاطبي (دون أن يصرح باسمه)^(١) أشبه

(١) وفي مجموع رقم ٤٧١٧ انتقى أيضًا فوائد من «الاعتصام» مع التصريح باسمه (ص ١٢١-١٣٧).

بالفهرس للفوائد، يذكر رقم الصفحة ثم يذكر الفائدة كاملة تارة ومُشارًا إلى رأسها تارة أخرى. وقد استمرّت كتابة هذه الفوائد إلى بداية مقدمة الكتاب و صفحة تليها، والظاهر أن الشيخ كان قد ترك ورقات من أول الدفتر فارغة وكتب المقدمة بعد عدة صفحات، فلما قرأ كتاب «الاعتصام» قيّد فوائده في تلك الصفحات الفارغة وطالت حتى تجاوزت مقدمة الرسالة.

وكلها تقييدات دون تعليق إلا في موضع واحد فقد استدرك على الشاطبي في معنى «الجماعة» الواردة في الأحاديث فقال: «... معنى الجماعة في الأحاديث، ولم يأت فيها بتحقيق شافٍ. والصواب والله أعلم أن الجماعة هي السواد الأعظم من علماء الأمة المسلمّ كونهم علماء، فيدخل في ذلك عامة الصحابة رضي الله عنهم وأئمة التابعين وهلمّ جرًا. والشاذّ من الجماعة المراد به عالم زلّ، وعلى ذلك جاء التحذير من زلّة العالم، فالغاية واحدة، وعلى هذا فعامة أهل البدع خارجون عن الجماعة أصلاً إذ ليس عامتهم من العلماء، فإن اتفق أن عالمًا ابتدع فهو الشاذّ في النار ونهبة الشيطان». والله أعلم.

وفي آخر الدفتر بعد تمام الرسالة كتب الشيخ متتقيات وفوائد من «مختصر جامع بيان العلم وفضله» و«المعجم الصغير» للطبراني - ولم يُسمّ الأخير - في ٢٧ ورقة.

٢- نسخة المسودة: نسختها في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم [٤٦٦٩] فليم رقم (٣٥٩١) تقع في ١٤١ ورقة. ويقال في وصفها ما قيل في وصف سابقتها. وفي أول الدفتر خمس صفحات قيد فيها المؤلف بعض الآيات والنقول من «تهذيب التهذيب» وغيره.

٣- المسودة الثانية: نسخة مسودة كُتبت قبل النسخة السالفة فيما أرجح تقع ضمن مجموع رقم (٤٧١٧) في مكتبة الحرم المكي الشريف في ٨٧ صفحة بترقيم المؤلف، تبدأ النسخة بتعليق تتعلق بمسند الإمام أحمد وكأنه تخطيط لترتيب أحاديثه، ثم تقييد لأرقام صفحات كثيرة وكُتب فوقها: «يلحق برسالة عمارة القبور في الإسلام» ولم أهد إلى مراده بهذه الأرقام!

ثم تبدأ هذه المسودة من ص ٩ بقوله: «الحمد لله، الحكم الذي تدل عليه الأحاديث... وقد منا أن المراد...» فالإشارة إلى ما تقدم لعله في دفتر آخر ولم نقف عليه، والنسخة ينقصها الكثير من المباحث، فلعلها في هذه النسخة المحال إليها.

وفي هذه النسخة بعض الفوائد ليست في النسخ الأخرى أثبت بعضها في الهوامش، وبعضها في ملحق آخر الكتاب. وفي المجموع أيضًا مختصر لـ «طبقات المدلسين» لابن حجر، وفوائد من «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية، وفوائد متتقة من «الاعتصام» للشاطبي.

- سابعًا: منهج التحقيق

أثبتنا الكتاب في نسخته كما تركه مؤلفه، وتبعنا إلحاقاته وتحويلاته في تقديم مبحث أو نص إلى مكانه الذي حوله إليه (انظر ق ٥٥ و ٩٣) وغير ذلك من إشارات، ولم نتدخل في كبير شيء إلا في موضع واحد قدمنا فيه جملة من الآثار كان حقها التقديم.

أما المسودة الثانية فاستعرضتها فرأيت فيها موضعين مفيدين يحسن إثباتهما، فأثبت الأول في هامش ص ١١٤ وهو تعليق للشيخ علي كلام ابن حجر الهيثمي، والموضع الثاني في مسألة البناء على القبور وشبهة قد يثيرها

مَن يجيز البناء مع الجواب عليها، ومع أنها مذكورة في (المبيضة) إلا أنها هنا تختلف في طريقة عرضها وزيادة الجواب في جوانب منها. فأثبتها في آخر الرسالة للوقوف عليها.

وانتهجنا النهج نفسه في خدمة كتب الشيخ كما ذكرناه في غير موضع، وكما شرحناه في مقدمة المشروع.

والحمد لله رب العالمين.



نماذج من النسخ الخطية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اوضح لنا ^{صحة} سبيله و حفظه علينا
كتابه و سنن رسوله و اشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له و اشهد ان محمدا عبده و رسوله اللهم
صل على محمد و على آل محمد ^{صلى} على ابراهيم و على آل ابراهيم
و بارك على محمد و على آل محمد ^{بارك} على ابراهيم و على آل ابراهيم
انك خير مجيد انا بعد فاني اطلعت على بعض الرسائل التي
الفت في هذه الامام في شأن البناء على القبور و سمعت
باجري في هذه المسئلة من النزاع فاردت ان انظر في هذه
تظالم للحق ^{فصل} للصواب ^{بما} لا يقولون فان سارعت

وقوله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك في ما
نحبر بينهم ثم لا يجدوا في صدورهم ^و حادوا ^و قضيت
ويسلموا ^{انفسهم}
ولا ريب ان الرد الى الله ورسوله هو اما يحصل بالرد
^{بعد وفاته}

ب هذه الاصله نفارض نغيرها فاذا
ذهب شرفي الي اوربا ثم عاد فاضرع
فلان بايملترا وعي فلان نونسا وعي فلان
الماتنا فان الذي ساد ر عدم السماع
وان علمت المغامرة
هذا السادر لوجود القرائن الصافية عن الاصل
كساعة اللذان و ضعف الرواي الى زيارتها
وربما انه المشفق في ذلك الكرميد والسماعة
و هو ر الكرميد و الكرميد والسماعة
و التالف تكثره و عليه الارسال كمن
را كما ر محمد انا يقول اخري فلان

ورقة أخرى من «عمارة القبور - المبيضة»

٢٥٠ معاداة الكافرين لم يعلو عن ما هم عليه ولن يبع الا حسدا
... فعدوا المتصرفة
٢٥١ عدوا المتصرفة عنهم من الكلدس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اوحى لنا سبيله وهدانا

وشرحنا رسولنا واستشهد الا الله لا اله الا هو

والله اعلم بالله واستشهد ان محمدا عبده ورسوله

اللهم صل على محمد وازواجه وذريته كما صليت على

الانبياء عليهم السلام وبارك على محمد وازواجه وذريته

كما باركت على الانبياء انك خير محمد

يا محمد فانك اطعت على بعض الراسد التي الفت

في قلبك الا انك لم تترك النار على العبد وسعت

بالتعدي بمنعوا

والله اعلم بالصواب ان العبادات هي العبادات والعبادات

والعبادات هي العبادات والعبادات هي العبادات

العبادات هي العبادات والعبادات هي العبادات

ان لا تدغم شمالا الا طرحة ولا قبر اشرفا الا سوتيه
ثم ذكر رواية العطاران اخبرني جيب بهذا الاسناد
وفاتك ولا صورة الا طرحة

فذل هذا اللفظ العطاران

الا العتد ان لا تدغم غير اشرفا الا سوتيه ولا صورة الا طرحة
وكيع رواه عنه جماعة منهم يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة
وراه بن عصب وصححه بن سعيد الا صيداني والامام احمد
عن الثلاثة الاولين مسلم في صحيحه وقد مر لفظه

وعن الثاني ايضا اسما عبد بن قتيبة وعن الرابع علي بن عبد العزيز
كلاهما عنه الحكم في المستدرک ولم يعرض باللفظ بل قال نحوه

اي نحو لفظ عبد الرحمن وطلاد

وروى عن الثالث ايضا ابو يعلى في مسنده ولفظه كل فظ الثلاثة
عند مسلم الا انه اسقط (الا) ^{ونكر (ان لا ادغم)} وحذف حرف من النسخة
وان الامام احمد في مسنده فزن وكيعا بعبد الرحمن واورداه عن

وتعريف اللادى ومن كل فظ العتد ~~لم~~ الا انه اسقط (ان) ^{ونكر (ان لا ادغم)}
اسم (الا) ^{ونكر (ان لا ادغم)} وقد مر في الاول ذكر تعريف العتد



مطبوعات المجمع

آثار الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
(٥)

عمارة القبور في الإسلام

(المبيضت)

تأليف

الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ

تحقيق

علي بن محمد العمران

وفق النهج المعتمد من الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله بن زيد

(رحمه الله تعالى)

تصوير

مؤسسة سيّمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أوضح لنا سواء السبيل، وحفظ علينا كتابه وسنن رسوله،
وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك
على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

أما بعد، فإني اطلعتُ على بعض الرسائل التي ألفت في هذه الأيام في
شأن البناء على القبور^(١)، وسمعتُ بما جرى في هذه المسألة من النزاع،

فأردتُ أن أنظرَ فيها نظرَ طالبٍ للحق، متحرراً للصواب، عملاً بقول الله تبارك
وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي

شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا
...﴾ إلى قوله جل ذكره: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾
[سورة النساء: ٥٩ - ٦٥].

ولا ريب أن الردَّ إلى الله ورسوله بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم، إنما يحصل بالردِّ إلى الكتاب والسنة، وتحكيمه بتحكيمهما.

ومن الردِّ إلى الله ورسوله سؤال الجاهل للعالم.

وهذه الرسالة مؤلفة من مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة. ومن الله عزَّ
وجلَّ نسأل الإعانة والتوفيق.

(١) من هذه الرسائل التي ذكرها المؤلف هنا وردَّ عليها رسالة حسن الصدر الرافضي
(ت ١٣٥٤) «الرد على الوهابية». انظر (ص ٦٢، ١١١، ١٢٤).

[ص ٣] المقدمة

قال الله تبارك وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية [سورة المائدة:

[٣] (١).

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ

اللَّهُ﴾ [سورة الشورى: ٢١].

وفي «الصحيحين»^(٢) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ أَخَذَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

وفي «صحيح مسلم»^(٣) عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما بعد، فإنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيِي مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

الآية الأولى صريحة أن الله عزَّ وجلَّ أكمل لهذه الأمة دينها قبل وفاة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. ولا ريب أن الدين عبارة عن مجموع الأحكام الشرعية؛ من اعتقادية وعملية، فإكمالها عبارة عن إكمالها.

(١) اسم السورة من وضع المؤلف في غالب الرسالة، وقد يذكر رقمها، وإن أغفله ذكرناه.

(٢) البخاري رقم (٢٦٩٧)، ومسلم رقم (١٧١٨).

(٣) رقم (٨٦٧).

وفي «الدر المثور»^(١): أخرج ابن جرير^(٢) وابن المنذر عن ابن عباس قال: أخبر الله نبيه والمؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان، فلا تحتاجون إلى زيادة أبداً، وقد أتمّه فلا ينقص أبداً، وقد رضيه فلا يسخطه أبداً.

وفيه^(٣): وأخرج ابن جرير^(٤) عن السُّدِّي في قوله: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ قال: هذا نزل يوم عرفة، فلم ينزل بعدها حرامٌ ولا حلال...

وأخرج ابن جرير^(٥) عن ابن جريج قال: مكث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما نزلت هذه الآية إحدى وثمانين ليلة، قوله: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وفيه^(٦): وأخرج ابن جرير^(٧) وابن المنذر عن ابن عباس قال: «كان المشركون والمسلمون يحجّون جميعاً، فلما نزلت (براءة)، فنُفي المشركون عن البيت الحرام، وحجّ المسلمون لا يشاركونهم في البيت الحرام أحدٌ من المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة، وهو قوله: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ اهـ.

(١) (٤٥٦/٢).

(٢) تفسيره: (٨٠/٨). من رواية علي بن أبي طلحة.

(٣) (٤٥٨/٢).

(٤) تفسيره: (٨٠/٨).

(٥) تفسيره: (٨١/٨).

(٦) (٤٥٦/٢).

(٧) تفسيره: (٨٣/٨).

وعلى هذا يُحْمَلُ ما في كلام بعض السلف مما يوهم أن هذه الأمور التي عدّها ابن عباس من تمام النعمة هي إكمال الدين، فمرادهم أنها من تمام النعمة المذكورة في الآية.

ومما يدل على ذلك ما ذكره في «الدر المنثور»^(١) قال: وأخرج الحميدي وأحمد وعبد بن حُميد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن حبان والبيهقي في «سننه» عن طارق بن شهاب قال: قالت اليهود لعمر: إنكم تقرأون آية في كتابكم، لو علينا معشر اليهود نزلت لا اتخذنا ذلك اليوم عيدًا. قال: وأي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾. قال عمر: والله إنني لأعلم اليوم الذي نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والساعة التي نزلت فيها، نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشية عرفة في يوم الجمعة.

وذكر آثارًا أخرى في معنى هذا.

ولو كان معنى إكمال الدين هو مُجَرِّد إكمال الحج، وإعزاز الدين في مكة، ونحوه، لما استحقَّ هذه العناية كلها.

ثم إن إنزال الله عزَّ وجلَّ الآية يوم عرفة، ويوم الجمعة، في أفضل ساعة منه، يدلُّ على عَظَمَتِهَا، وإنما تتمَّ عظمتُها بما ذكرنا.

(١) (٤٥٦/٢).

أخرجه الحميدي رقم (٣٤)، وأحمد رقم (١٨٨)، وعبد بن حميد رقم (٣٠) - المنتخب، والبخاري رقم (٤٥)، ومسلم رقم (٣٠١٧)، والترمذي رقم (٣٠٤٣)، والنسائي رقم (٥٠١٢)، وابن جرير: (٨٦/٨)، وابن حبان رقم (١٨٥)، والبيهقي: (١٨١/٣).

هذا مع أن ما ذكرناه هو صريح الآية، لِمَا قَدَّمْنَا أن الدين عبارة عن مجموع الأحكام، ولكن أردنا زيادة الإيضاح.

فأَيُّ شَيْءٍ أُحْدِثَ بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، فهو خارج عن الدين، ضرورة أن الدينَ قد تمَّ وكُمِّلَ قبل حدوثة.
فإن قيل: قد يكون زيادة كمال.

قلنا: وهل يختار الله تعالى لرسوله غير الأكمل؟ مع أن كل متنازع فيه لا يخلو أن يكون مما شرعه الله أو [لا].

وعلى الثاني فالأمر واضح، وعلى الأول فلا يخلو أن يقال: هو^(١) مما أعلم الله به رسوله، أو لا؟ والثاني باطل؛ لأن كل ما شرعه الله فقد أعلم به رسوله، مع أنه لا يُعلم الشرع إلا من قبَله، وعلى الأول؛ فلا يخلو أن يكون أمره بتبليغه أو لا؟

إن قيل: لا. قلنا: فهل بلغه تبرُّعاً؟

إن قيل: لا. قلنا: فمن أين علمتموه؟

وإن قيل: بلغ. قلنا: أرونا ذلك نكن أول التابعين.

[صر] وعلى الأمر بالتبليغ، فهل بلغ؟ إن قيل: نعم. قلنا: ﴿هَاتُوا

بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

والآية الثانية تدل أنه ليس لأحد أن يشرع في الدين ما لم يأذن به الله،

(١) «يقال هو» تداخلت مع المضروب عليه من الكلام، ومكتوب تحتها: «يكون».

وتحتمل العبارة أن تكون: «فلا يخلو أن يكون مما...».

والإذن إنما يُعَلِّمُ بالكتاب والسنة، وأن مَنْ شَرَعَ ما لم يأذن به الله فقد ادَّعى الشرك في الألوهية، والعياذ بالله.

ومعنى الحديثين واضحٌ.

وقال الله عزَّ وجلَّ في سورة البقرة: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

وقال جل ذكره: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

وفي «الصحيحين»^(١) عن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنِ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمَ عَلَى النَّاسِ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ».

وأخرج الترمذي وابن ماجه عن سلمان قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السَّمْنِ والخبز والفِراء؟ قال [ص ٥]: «الحلال ما أحلَّه الله في كتابه، والحرام ما حرَّمه الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه»^(٢).

(١) البخاري رقم (٧٢٨٩)، ومسلم رقم (٢٣٥٨).

(٢) أخرجه الترمذي رقم (١٧٢٦)، وابن ماجه رقم (٣٣٦٧)، والدارقطني: (١٣٧/٢)، والبيهقي: (٣٢٠/٩). قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله، وكأنَّ الحديث الموقوف أصحَّ. وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: ما أراه =

فالأية الأولى صريحة في أن جميع ما في الأرض [مخلوق] (١) لبني آدم. وإذا كان لهم، فهو مباح لهم. ففي الآية عموم الإباحة، فهي الأصل، وتحريم بعض ما في الأرض تخصيص لهذا العموم، فلا يُصَار إليه إلا بدليل. ونحوها الآية الثانية.

وكذا الحديث الأول، فإنه لو كان الأصل الحظر لكان الظاهر أن يقول: «عن شيءٍ قد أبيض» كما هو واضح.

والحديث الثاني ظاهر، والمراد بـ«كتاب الله» فيه حكمه، أو القرآن، وما السنة إلا تفصيل لقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] ونحوها.

[ص ٦] فتقرر أن أمور الدين توقيفية، أي أنه ليس لأحدٍ أن يتدبّر بشيءٍ إلا إذا ثبت بكتاب الله تعالى، أو سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. وهذه كُلية لا تُنقَض بالنسبة إلى المقاصد.

فأما الوسائل فهي على نوعين: وسيلة لا يمكن أن يؤدّي المقصد إلا بها، وهذه لا كلام فيها. ووسيلة يمكن أن يؤدّي المقصد بها، ويمكن أن يؤدّي بغيرها.

فهذا النوع يُنظر فيه إلى الوسيلة التي أُدّي بها المقصد في حياته

= محفوظًا، روى سفيان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان موقوفًا. قال البخاري: وسيف بن هارون مقارب الحديث، وسيف بن محمد بن عاصم ذاهب الحديث» اهـ.

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه أبو داود رقم (٣٨٠٠).

(١) بعد «الأرض» بياض بمقدار كلمة، والسياق يناسب مع أثبت.

صلى الله عليه وآله وسلم، ونزئها بباقي الوسائل، فإن ترجَّح لنا أن لها مزية دينية لا توجد في غيرها، كان لها حكم المقصد، إلا أن يطرأ عليها ما يوهنها حتى يُخشى من الجمود عليها الإخلال بالمقصد الأصلي.

فمن ذلك: المساجد، مقصد ديني، يمكن أن يؤدَّى ببناء غير مزخرف، وبناء مزخرف، فنظرنا إلى الطريق التي اختارها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهي عدم الزخرفة، هل لها مزية دينية؟

فكانت النتيجة إيجاباً، كما تدل عليه الأحاديث؛ فوجب أن نتمسك بها، فهي السنة، وخلافها بدعة.

لكن لو أن حكومةً ظالمة منعت أهل بلدٍ أن يبنوا مسجداً إلا مزخرفاً، فقد يقال: إنه يجوز لهم ذلك للضرورة، وإلا فات المقصد من أصله.

[ص ٧] ونعني بالزخرف: ما ليس حراماً لذاته، فأما الحرام لذاته، كالصور فلا يجوز بحال.

وإن ترجَّح لنا أن الوسيلة التي أدَّى به المقصد في حياته صلى الله عليه وآله وسلم ليس لها مزية دينية على غيرها، وإنما اختيرت اتفاقاً، أو لكونها أرفق، أو لكونه لم يمكن ذلك الوقت غيرها، فالجمهور لا يرون لها مزية على غيرها، وابن عمر يرى الاتباع أفضل.

وإن لم يترجَّح أحد الجانبين، فمحلّ نظر. والظاهر أن له حكم الأول. هذا فيما إذا كان المأتي به في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيلة واحدة.

فأما إذا تعددت، فإن ترجَّح لنا أن لها جميعها مزايا دينية لا توجد في

سائر الوسائل الممكنة، فكالقسم الأول. وإن ترجح أنه ليس لشيء منها مزية
فكالثاني، وإن لم يترجح شيءٌ فكالثالث.

أما إذا ترجَّح أن بعضها لم يكن لها مزية، فهي وسائر الوسائل الممكنة،
كالقسم الثاني، وتمتاز الأخرى عنها بالأفضلية فقط، وبقيت تفرعات تُعَلَّم
بالتأمل.

ومن هذا الأخير مسألة جمع القرآن في مصحف [ص ٨] فالمقصد، وهو
دوام سلامة القرآن من التغيير، يمكن أن يؤدَّى بالحفظ استظهارًا، ويمكن أن
يؤدَّى بجمعه بالكتابة. والذي كان مستعملًا في عهده صلى الله عليه وآله
وسلم الحفظ، لكن مع جواز الجمع بالكتابة، بدليل أنه صلى الله عليه وآله
وسلم كان يأمر بكتابة القرآن، وهذا الأمر أعمّ من أن يُكْتَب متفرقًا أو
مجتمعا، وإنما جاء التفريق من قلة القراطيس، فكان يكتب في العُصْب،
واللِّخاف، ونحوهما مما لا تسع القطعة منه إلا قليلاً.

ومع ذلك فلم يبلغنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن لا يكتب في
القطعة الواحدة إلا آية واحدة، أو نحو ذلك، ولا أنه نهى أن يُكْتَب من القرآن
إلا ما يُكْتَب بين يديه عقب نزوله، فبقي الأمر على إطلاقه. ولا أنه نهى أن
تُجمع طائفةٌ من القِطَع المكتوب فيها القرآن في مكان واحد، وذلك معرّض
للوقوع بلا ريب، فترك النهي عنه إذن فيه^(١). والإذن بجمع طائفة من القِطَع
مؤدّنٌ بجواز جمع جميع القطع. وجواز جمعها في قطع متفرقة يدل على
جواز جمعها متصلة.

(١) من قوله: «وذلك معرّض..» إلى هنا ضرب عليه المؤلف أولاً، ثم كتب فوقه بخط
واضح (صح) على طول العبارة، إشارة منه إلى إلغاء الضرب.

ومع أن الصحابة كانوا يتدرون الآية إذا نزلت فيحفظونها، فكان الأمر بالكتابة مستمرًا، وهذا يدل صريحًا أن الحفظ لا يُغني عن الكتابة، وأنهما لازمان معًا، وإذا فكما جاز جمع القرآن حفظًا، فكذا كتابةً، لا يظهر فرقٌ في شيء من ذلك.

[ص ٩] نعم، للحفظ مزايا لا تُنكر:

منها: أن يكون القرآن نُصب عيني المؤمن.

ومنها: العدل بين القرآن في الصلاة.

ومنها: تمكّن الإنسان من التلاوة كل وقت. إلى غير ذلك.

ولكن للكتابة مزية أيضًا، وهي كونها أبعد عن الاشتباه والالتباس والخطأ والنسيان، إلا أن شيوعها يَحْمِلُ على التهاون بالحفظ، لا تكال كل أحدٍ على أن في بيته مصحفًا، ويحصل الجمع بين المصلحتين بوجود مصحف واحد في القرية مثلًا، وأن يُقبَلِ الناسُ على الحفظ.

وعلى هذا كان الحال في عهده صلى الله عليه وآله وسلم، وفي خلافة الشيخين.

أما في عهده صلى الله عليه وآله وسلم فكان في قطع متفرقة بأيدي الصحابة، وذلك أقرب إلى الإنصاف من جَمْعِ القطع في يد واحدٍ وحده، سواءً أبقيت كما هي، أم نُسخت في مصحف واحد.

أما جمعها ثم أخذها مناوبة، فمع كونه تكلفًا لا يخلو من المحذور المذكور، لا تكال كل أحدٍ على أن المصحف سيصل إليه ويبقى في نوبته مدة، فيتهاون في الحفظ والمدارسة، وهذا الذي قَدَرْنَا عليه، ولا يضرُّنا

القدح فيه شيئاً، لما قدّمنا أن الجمع كان جائزاً في عهده صلى الله عليه وآله وسلم، وإن لم يقع بالفعل، وربما تُصوّرت موانعُ أخر لا حاجة إلى الإطالة بها.

فلما كان في عهد أبي بكر واستحرّ القتلُ بالقرّاء في الإمامة خشي الشيخان من تزلزل الوسيلة العظمى وهي الحفظ، ففزعاً إلى تأييد الوسيلة الأخرى، وهي [ص ١٠] الكتابة، فاقتصر على جمعها في مصحف واحد يبقى بيت الخليفة، فكان ثمرة عملهما ذلك الاحتياط من أن تضيع قطعة من تلك القطع، أو يطرأ عليها شيءٌ.

وبقي الناس مقبلين على الحفظ مُستغنين به خلافة أبي بكر وعمر وصدراً من خلافة عثمان، وكتب بعضهم مصحفاً لنفسه^(١) كابن مسعود، وأبيّ بن كعب.

ثم غزا صاحبُ سرِّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذيفة بن اليمان، فسمع بعض اختلاف في القراءات، منه ما نشأ عن اختلاف الأحرف، وكلُّ صحيحٍ ولكنه أدى إلى النزاع، ومنه ما نشأ عن خطأ من الأعاجم الذين أسلموا ونحوهم، فأفرغه ذلك، فجاء فأشار على عثمان بتدارك القضية، فتداركها بنسخ عدة مصاحف، وإرسال كل مصحف إلى مِصرٍ، وهو تقريباً كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه، مصحفٌ بالمدينة، فصارت كل مدينة محتاجة إلى مصحف، وهذا هو فعل عثمان.

وأما بعد ذلك فهجرت الوسيلة العظمى وهي الحفظ، وفترت الهِمَمُ،

(١) يحتمل أن تكون مضرّوباً عليها.

حتى لو لم توجد المصاحف بكثرة لهجروا القرآن رأسًا، فتعيّن حينئذٍ تكثير المصاحف.

والمقصود أن جمع القرآن في مصحف واحد مع كونه جائزًا في عهده صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يُقدّم عليه الصحابة إلا عند الاضطرار إليه. وأحد هذين الأمرين كافٍ في الجواز، ولكنهم لم يكتفوا إلا بهما معًا، رضي الله عنهم.

وأما إجلاء يهود خيبر، فهو توصيته صلى الله عليه وآله وسلم. [ص ١١] وصلاة التروايح سُنته، وإنما تركها خشية أن تُفرض، وزال هذا المانع بوفاته.

وجَمَعَ كتب الحديث سنته بإذنه لعبد الله بن عمرو، وغير ذلك. واختراع النحو والصرف من القسم الأول والثاني معًا؛ لأن العربية يحتاجها الناس لدينهم ودنياهم، وكانت أولًا محفوظة متوارثة، فلما اختلطت العرب بالعجم ضُعب الحفظ والتوارث، ففزع العلماء رحمهم الله إلى وسيلة أخرى تضمن سلامة اللغة.

فهذا جُلُّ ما يتمسك به أنصار البدع، قد أوضحنا حقيقته، والله الحمد.

وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من سن سنةً حسنة...» الحديث. فالمراد بالحُسن، الحُسن الشرعي؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما يتكلم بلسان الشرع، والحُسن الشرعي إنما يُعلّم من الكتاب والسنة. مع

أن القائلين بالتحسين والتقبیح العقلي يعترفون أن بعد ورود الشرع وبلوغ الدعوة لا حاكم إلا الشرع.

قال في «إرشاد الفحول»^(١) (ص ٧): «اعلم أنه لا خلاف في كون الحاكم: الشرع بعد البعثه وبلوغ الدعوة» اهـ.
فهذا ما يتعلق بالأمر الدينیه.

[ص ١٢] وأما الدينویة؛ فقد ثبت بالأدلة السابقة أنها موسّعة، ليس لأحد أن يحظر شيئاً منها إلا إذا ثبت الحظر بكتاب الله عزّ وجلّ، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

إذا علمت هذا، فألقِ نظرةً في أحوال القبور، أهي من الأمور الدينیه، فتكون توقيفية، يجب أن يُقتصر فيها على ما ثبت بالشرع، أم دنیویة فتكون موسّعة، إلا ما ثبت حظره بدليل شرعي؟

لا ريب بأنها من الأمور الدينیه؛ ألا ترى إلى الأمر بأن تكون مستقبله، وأن يوضع الميت فيها على يمينه مستقبلاً، وأن لا يوضع إلا مغسولاً مكفناً، إلى غير ذلك.

إذن، فأول ما يلزمنا أن نبحث عن الكيفية التي قررها الشارع للقبور، ثم نعص عليها بالنواجذ، ولا نعتدي إن الله لا يحب المعتدين^(٢).



(١) (١/٧٨ - دار الفضيّلة).

(٢) اقتباس من سورة الأعراف ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [٥٥].

فيما ثبت في كيفية القبر المشروعة

الذي يهمننا من كيفية القبر الكيفية الظاهرة؛ لأنها موضع النزاع، ولا نتعرض لغيرها إلا تبعاً.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارَى سَوَاءَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١].

* حديث فضالة.

«صحيح مسلم»^(١): أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح، نا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، ح وحدثني هارون بن سعيد الأيلي، نا ابن وهب، حدثني عمرو بن الحارث - في رواية أبي الطاهر: - أن أبا عليّ الهمداني حدثه، - وفي رواية هارون: أن ثمامة بن سُفْيَ حُدِّثه - قال: كنا مع فضالة بن عُبيد بأرض الروم، فتوفي صاحبنا، فأمر فضالة بقبره فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويتها. اهـ.

* بيان طريقه:

حدث أبو عليّ ثمامة بن سُفْيَ الهمداني قال: كنا مع فضالة بن عُبيد بأرض الروم، فتوفي صاحبنا، فأمر فضالة بقبره فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويتها.

(١) رقم (٩٦٨).

رواه عن ثمامة عَمْرُو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، ومحمد بن إسحاق.

أما عَمْرُو؛ فعنه ابن وهب.

وعن ابن وهبِ أبو الطاهر أحمد بن عَمْرُو بن السَّرْح، وهارون بن سعيد الأيلي، وسليمان بن داود^(١).

فعن ابنِ السرح مسلمٌ في «صحيحه»^(٢)، وأبو داود في «سننه»^(٣)، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في «سننه»^(٤).

[ص ١٤] وعن هارونَ مسلمٌ في «صحيحه»^(٥) أيضًا، ومحمد بن إسماعيل الإسماعيلي عند البيهقي^(٦).

وعن سليمانَ النسائيُّ في «سننه»^(٧).

والروايات كلها مسلسلة بمعنى التحديث، والألفاظ متقاربة، وجميعها مشتركة في قوله: «فأمر فضالة بقبره فسُوِّي...» إلخ.

(١) ويضاف: يونس بن عبد الأعلى عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٢٦٧)،

وعبدالعزیز بن مقلاص المصري عند الطبراني في «الكبير»: (١٨ / رقم ٨١١).

(٢) تقدم.

(٣) رقم (٣٢١٩).

(٤) (٢/٤).

(٥) الموضع السالف.

(٦) الموضع السالف أيضًا.

(٧) رقم (٢٠٣٠).

وأما ابن إسحاق؛ فعنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي، وأحمد بن خالد الوهبي^(١).

فعن الأوكيين: الإمام أحمد في «مسنده»^(٢) (جزء ٦ / ص ١٨)؛ إلا أن في النسخة في رواية محمد بن عبيد: ثنا محمد (بن يحيى)^(٣) بن إسحاق عن ثمامة.

وأما في رواية إبراهيم فقال الإمام^(٤): ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق قال: حدثني ثمامة... إلخ.

وعن الثالث: أبو زُرعة الدمشقي، وهو عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان النصرى، وعنه أبو العباس الأصم، وعن الأصم الحاكم وغيره، كما في «سنن البيهقي»^(٥).

وفي هذه الرواية عن ابن إسحاق.

ولفظ رواية محمد بن عبيد: «... فأصيب ابن عمّ لنا، فصلى عليه فضالة، وقام على حفرتة حتى واره، فلما سويّنا على حفرتة، قال: أخفوا عنه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بتسوية القبور».

(١) ويضاف: عبد الأعلى عند ابن أبي شيبة (٢٢٢/٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٢٦٨).

(٢) رقم (٢٣٩٣٤).

(٣) يعني أن «ابن يحيى» مقحمة وإنما هو محمد بن إسحاق، وهكذا جزم في النسخة الأخرى (٤٢)، ومحققو المسند.

(٤) رقم (٢٣٩٣٦).

(٥) (٤١١/٣).

وفي رواية إبراهيم: «فقال فضالة: خَفَّفُوا فَإِنِي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسوية القبور».

وفي رواية أحمد بن خالد عند البيهقي: «... فتوفي ابن عمّ لنا يقال له: نافع بن عبد، قال: فقام فضالة في حفرته، فلما دفناه قال: خَفَّفُوا عليه التراب، [ص ١٩] فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بتسوية القبور».

هذا الحديث صحيحٌ، نظيفٌ لا غبار عليه، ووجود ابن إسحاق في إحدى الطريقين لا يقدح، مع أنه إنما يُخشى منه التدليس، وقد صرح بالتحديث.

نعم، قال الذهبي في «الميزان»^(١) في آخر ترجمة ابن إسحاق: «ما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً».

وقد انفرد بزيادة «أخفّوا عنه» كما في رواية، أو «خفّفوا» كما في أخرى، أو «خفّفوا عليه التراب» كما في ثالثة، لكنها في الحقيقة ليست بزيادة، وإنما هي في مقابل ما في رواية عمرو: «فأمر فضالة بقبوره فسوّي»، فهي تفسير لها، مع أن ههنا قرينة تدلّ على أن ثمامة أوضح القصة لابن إسحاق أتمّ من عمرو، وهي وجود اسم المتوفى في رواية ابن إسحاق، وذكر ابن إسحاق لاسم المتوفى واسم أبيه (نافع بن عبد) يدل على جودة حفظه للقصة.

على أن الذهبي لم يقل: إن ما انفرد به فهو منكر، بل قال: «ففيه نكارة»، أي نكارة خفيفة، بدليل قوله عقبه: «فإن في حفظه شيئاً»، والنكارة اليسيرة،

(١) (٤/٣٩٥).

وإن كانت تقتضي التوقف، فذلك إذا لم تقم قرينة على الحفظ، كما هنا.

* في «كنز العمال»^(١): «سوا القبور على وجه الأرض إذا دفنتم». طب عن فضالة بن عبيد.

* [ص ٢٠] ابن حبان في «صحيحه»^(٢): أخبرنا السجستاني ثنا أبو كامل الجحدري ثنا الفضل بن سليمان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أُلجِد له، ونُصِب عليه اللبن نصبًا، ورُفِع قبره من الأرض نحوًا من شبر.

* القاسم بن محمد في «سنن أبي داود»^(٣): عن القاسم بن محمد قال: «دخلت على عائشة فقلت: يا أمّاه! اكشفي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه رضي الله عنهما، فكشفت لي عن ثلاثة قبور، لا مشرفة ولا لاطئة، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء».

وأخرجه الحاكم في «المستدرک»^(٤): وزاد: «فرايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدّمًا، وأبا بكر رأسه بين كتفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعمر رأسه عند رجلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم». قال الحاكم: صحيح. وأقره الذهبي.

* [ص ٢١] أبو جعفر بن شاهين في «كتاب الجنائز» له: بسنده عن جابر

(١) رقم (٤٢٣٨٧). وهو عند الطبراني في «الكبير»: (١٨/رقم ٨١٢). وانظر «السلسلة الضعيفة» (٥٨٩٧).

(٢) رقم (٦٦٣٥).

(٣) رقم (٣٢٢٠).

(٤) (٣٦٩/١).

قال: «سألت ثلاثة كلهم له في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أب: أبا جعفر محمد بن علي، وسألت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وسألت سالم بن عبد الله: أخبروني عن قبور آبائكم في بيت عائشة؟ فكلهم قالوا: إنها مُسَنَّمَةٌ».

نقلته من «مِرْقاة المفاتيح»^(١)، ولا أدري ما صحته!

وقد مرَّ عن جابر صفةً دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويعد أن لا يحضر دفن الشيخين، فكيف يحتاج إلى السؤال، مع أن الصحابة كانوا يدخلون بيت عائشة، فيسلمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه.

* «فتح الباري»^(٢): روى أبو بكر الآجُرِّي في «كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم» من طريق إسحاق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن غُنَيْم بن بسطام المدني قال: «رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في إمارة عمر بن عبد العزيز، فرأيته مرتفعًا نحو أربع أصابع...» إلخ. لا أدري ما صحته.

* ابن الهمام في «شرح الهداية»^(٣): روى ابن الحسن^(٤) أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال: أخبرني من رأى قبر النبي

(١) (٢/٣٧١).

(٢) (٣/٣٠٢).

(٣) (٢/١٤٠). وكان المؤلف قد ضرب على هذه الجملة، ثم كتب فوقها (صح) مطولة على كامل الجملة.

(٤) في كتاب «الآثار»: (٢/١٨٢).

صلى الله عليه وآله وسلم، وقبر أبي بكر وعمر ناشِزَةً من الأرض، وعليها
فَلَقَ من مَدَرٍ أبيضٍ».

نقلته من «المرقاة»^(١)، ونحوه في «جامع المسانيد»^(٢)، وفيه: أن حمادًا
لم يسمَّ شيخه.

* [ص ٢٢] ابن أبي شيبة^(٣): حدثنا عيسى بن يونس عن سفيان التَّمَارِ:
«دخلتُ البيتَ الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأيتُ قبره وقبر
أبي بكر وعمر مُسَنَّمةً».

أيضًا: ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي حصين عن الشعبي: «رأيت
قبور شهداء أحد جثيَّ مُسَنَّمةً». اهـ.

نقلتهما من «الجوهر النقي»^(٤).

والأثر الأول: في «صحيح البخاري»^(٥)، ولفظه: «أنه رأى قبر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم مُسَنَّمةً».

والثاني: رجاله رجال الصحيح، ولا تضر عنعنة سفيان ههنا؛ لأن
الراوي عنه القطان، وهو لا يروي عنه إلا ما ثبت سماعه. انظر «فتح

(١) (٢/٣٧١).

(٢) (١/٤٥٤).

(٣) (٣/٢١٥). وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٢٣)، وعبدالرزاق: (٣/٥٠٥) من
طريق الثوري أخبرني بعض أصحابنا عن الشعبي بمثله.

(٤) (٤/٤ - بهامش سنن البيهقي).

(٥) كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر
رضي الله عنهما. عقب حديث رقم (١٣٩٠).

المغيث»^(١) (ص ٧٧).

* الشافعي^(٢): أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه:
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رث على قبر إبراهيم ابنه، ووضع عليه
حصباء.

والحصباء لا تثبت إلا على قبرٍ مسطحٍ.

أقول: إبراهيم بن محمد أجمع الأئمة على تضعيفه، إلا ابن الأصبهاني
والشافعي، قال الشافعي: كان لأن يخر من السماء - أو قال: من بُعد - أحب
إليه من أن يكذب.

وصرح جماعة من الأئمة بأنه يكذب، وقال الإمام أحمد: يضع.

وقال ابن عدي: قد نظرت أنا الكثير من حديثه، فلم أجد له حديثاً
منكراً، إلا عن شيوخ [ص ١٩] يُحتملون، وقد حدث عنه الثوري وابن جريج
والكبار.

وعلى كل حال، فالرجل ضعيف، ومع هذا فالحديث مرسل. وفي
الاحتجاج بالمرسل خلافٌ، لا حاجة لذكره.

* المطلب، أبو داود^(٣): روى بسنده إلى المطلب بن أبي وداعة قال:

(١) (١/٢١٩ - ط الجامعة السلفية).

(٢) في «المسند» رقم (٥٩٩ - مع تخريجه). وله شاهد عند أبي داود في «المراسيل»:
(٤٢٤).

(٣) رقم (٣٢٠٦). وأخرجه من طريقه البيهقي: (٣/٤١٢)، ولفظهما: «أتعلم».
والمطلب ليس صحابياً. قال الحافظ في «التلخيص»: (٢/١٤١): «وإسناده حسن =

لما مات عثمان بن مظعون أُخرج بجنازته فدُفن، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً أن يأتيه بحجر، فلم يستطع حملها، فقام إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحسر عن ذراعيه. قال المطلب: قال الذي يخبرني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كأنني أنظر إلى بياض ذراعي النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ص ٢٢] حين حسر عنهما، ثم حملها فوضعها عند رأسه، وقال: «أَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَدْفَنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي». اهـ.

* في «الصحيحين»^(١): عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». قالت: ولولا ذلك لأُبْرَزَ قبره، غير أنه خشي أن يكون مسجداً». اهـ.



= ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطلب، وهو صدوق. وقد بين المطلب أن مخبراً أخبره ولم يسمه، ولا يضر إبهام الصحابي...». (١) البخاري رقم (١٣٣٠)، ومسلم رقم (٥٢٩).

* آثار

- الشافعي في «الأم»^(١): لم أرَ قبور المهاجرين والأنصار مجصّصة.
- مالك: من مذهبه حُجّية عمل أهل المدينة، وقد قرر التسنيم، وترك التجصيص والبناء، وقضيته أن عمل أهل المدينة كان على التسنيم، وترك التجصيص والبناء^(٢).
- «الجواهر النقي»^(٣): عن الطبري: هيئة القبور سنة متبعة، ولم يزل المسلمون يُسنّمون قبورهم. ثم قال: ثنا ابن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا خالد ابن أبي عثمان قال: رأيت قبر ابن عمر مسنّمًا.
- محمد بن الحسن في «الآثار»^(٤): عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم كان يقال: ارفعوا القبر حتى يُعرَف أنه قبر فلان.
- «النهاية»^(٥) (جمهر): وفي حديث موسى بن طلحة أنه شهد دفن رجل، فقال: جمهروا قبره، أي اجمعوا عليه التراب جمعًا، ولا تطينوه، ولا تسوّوه.



(١) (٢/٦٣١).

(٢) انظر «تهذيب المدونة»: (١/٣٤٦)، و«الذخيرة»: (٢/٤٧٨-٤٧٩).

(٣) (٤/٤).

(٤) (٢/١٩٠).

(٥) (١/١٨٠).

[ص ٢٣] الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة

أما الآية؛ فيُستدل بها على أن المقصود من شَرْعِ دَفْنِ المِيتِ هو مِوَارَاةُ جِثَّتِهِ، فَالْقَدْرُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ تَمَامُ المِوَارَاةِ هُوَ الأَصْلُ الثَّابِتُ المَقْرَرُ، وَمَا زَادَ عَنِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مَفْتَقَرٌ إِلَى دَلِيلٍ؛ لِمَا مَرَّ فِي المَقْدَمَةِ (١): أَنَّ أَحْكَامَ القُبُورِ شَرْعِيَّةٌ، وَالشَّرْعُ تَوْقِيفٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ فَضَالَةِ؛ فَمَدَارُهُ عَلَى كَلِمَةِ «التَّسْوِيَةِ»، فَنَقُولُ: المَتَبَادِرُ مِنَ التَّسْوِيَةِ فِي الحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ القَبْرِ مَسَاوِيًّا لَوَجْهِ الأَرْضِ فِي البَقْعَةِ المَحِيطَةِ بِهِ.

وَلَكِنْ نُوْزِعُ بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى تَسْوِيَةِ القَبْرِ بِالأَرْضِ، وَالَّذِي فِي الحَدِيثِ تَسْوِيَةُ القَبْرِ فَحَسَبَ. وَتَسْوِيَةُ القَبْرِ عِبَارَةٌ عَنِ جَعْلِهِ مَتَسَاوِي الأَطْرَافِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلَى قَدِيرِينَ عَلَى أَنْ تُسَوَّى بِنَانُهُ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٤]. وَهَذَا لَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بِالأَرْضِ، بَلْ أَنْ يُسَوَّى القَبْرِ فِي ذَاتِهِ، بِأَنَّ لَا يُتْرَكُ فِيهِ تَسْنِيمٌ أَوْ زِيَادَةٌ فِي بَعْضِ أَطْرَافِهِ، بَلْ يُجْعَلُ مَسَطَّحًا.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ التَّسْوِيَةَ إِذَا أُطْلِقَتْ عَلَى شَيْءٍ نَاشِئٍ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ كَالْبِنَاءِ وَالرَّبْوَةِ، فَمَعْنَاهَا: تَسْوِيَتُهُ بِالأَرْضِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَحَسَّوْنَهَا﴾ [الشَّمْسُ: ١٤] قَالَ الرَّاعِبُ (٢): أَيُّ سَوَى بِلَادَهُمْ بِالأَرْضِ.

(١) (ص ١٥).

(٢) فِي «المفردات» (ص ٤٤٠).

ويدل عليه في هذا الحديث نفسه أن الصحابيَّ جعل الأمر بالتسوية أمرًا بالتخفيف من التراب، حيث قال: «أخفُّوا عنه»، «خفِّفوا»، «خفِّفوا عليه التراب فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بتسوية القبور».

[ص ٢٦] وإنما يكون الأمر بالتسوية أمرًا بالتخفيف إذا أُريدَ بها التسوية بالأرض، فأما تسوية القبر في ذاته، فإنها تُمكن مع كثرة التراب، كما تُمكن مع قلته.

والصحابيُّ لم ينقل لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنصِّه حتى يسوغ لنا أن نستقلَّ بفهمه، وإن خالف فهم الصحابي، وإنما مؤدَّى كلامه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بتسوية القبور، التسوية المقتضية لتخفيف التراب. أي أن بيان كون التسوية المأمور بها هي التي تقتضي تخفيف التراب مرفوعٌ تقوم به الحجة.

وقد مر عن «كنز العمال»^(١) حديث: «سوا القبور على وجه الأرض إذا دفنتم». فإن صحَّ فهو صريح في التسوية بالأرض، إذ لا يصح أن يقال: «سوا القبور» أمرٌ بتسويتها في ذاتها، و«على وجه الأرض» حالٌ؛ إذ لا معنى للحال، فالقبور على وجه الأرض على كل حال، فما بقي إلا أن يكون سووها بوجه الأرض.

وقال الباجي في «شرح الموطأ»^(٢): قال ابن حبيب: وروى جابر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تُرفع القبور أو يُبنى عليها، وأمر

(١) رقم (٤٢٣٨٧). وانظر (ص ٢٠).

(٢) (٤٩٤/٢).

بهدمها، وأمر بتسويتها بالأرض... إلخ.

وسياتي^(١) في حديث علي رضي الله عنه: «ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»، فجعل التسوية: إزالة الإشراف، والإشراف هو الارتفاع، أعم من أن يكون القبر متساوياً في نفسه، وأن يكون غير متساوٍ، فالتسوية التي هي إزالة الإشراف، هي التسوية بالأرض، كما هو واضح.

[ص ٢٧] أقول: الحقُّ أن التسوية إذا أُطلقت^(٢) كان المراد تسوية الشيء في ذاته. وتسوية الشيء في ذاته، لها معنيان:

[المعنى] الأول: جعل الشيء متساوي الأجزاء، وهذا على ثلاثة أوجه:

١- (٣): أن يكون الشيء المراد تسويته واحداً اختلفت أجزاؤه، كقطعة من الأرض فيها حُفر وجُثى، فيؤمر بتسويتها، أي: إزالة تلك الجُثى، وطم تلك الحفر، حتى تكون القطعة سواء.

٢- أن يكون جماعة، ويُراد تسوية كل واحدة منها في نفسه، كقطع من الأرض في كل واحدة منها حُفر وجُثى، فيؤمر بتسوية القطع، أي: تسوية كل واحدة منها في ذاتها، بمثل ما تقدم، مع قطع النظر عن مساواة كل قطعة لبقية القطع أو عدمه.

٣- أن يكون جماعة، ويراد تسويتها، أي: جعلها متساوية. كأن يؤمر

(١) (ص ٥٠، وشرحه ١٠٩).

(٢) الأصل: «طلقت» سهو.

(٣) كتب المؤلف: «(١) الأول» وفي التي تليها جعلها بالأرقام فقط فجعلنا الجميع كذلك.

الخبَّاز بتسوية الأرغفة، أي: جعلها كلها على قَدْرٍ واحد، بحيث لا يبقى تفاوت بين رغيف ورغيف.

[ص ٢٨] المعنى الثاني: جَعَلَ الشيء سَوِيًّا، أي: قويمًا على ما اقتضته الحكمة، بلا إفراط ولا تفريط، ومنه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَّلَكَ﴾ [الانفطار: ٧].

وقوله جل ذكره: ﴿أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧].

قال الراغب^(١): أي: جعل خَلَقْتَكَ على ما اقتضت الحكمة.

ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

أي - والله أعلم -: كامل الخلقة بالنظر إلى الهيئة المشتركة بين البشر التي اقتضت الحكمة جَعَلَهُمْ عليها.

وقال الراغب^(٢): السويّ: ما يُصان عن الإفراط والتفريط.

[ص ٢٩] إذا تقرر هذا، فالوجه الأول من المعنى الأول هو المراد في الآية: ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ [الشمس: ١٤]، أي - والله أعلم -: جعلها متساوية الأجزاء، وهذا كناية عن الخراب البالغ، فإن البلاد العامرة تكون متفاوتة بارتفاع الأبنية على العَرَصات، وارتفاع بعض الأبنية على بعض، وإنما تتساوى إذا خربت الخراب البالغ. ولا يأتي هذا الوجه في

(١) في «المفردات» (ص ٤٤٠).

(٢) نفسه.

حديث فَضَّالَة، ويمكن أن يأتي في حديث عليّ الذي سيأتي: «ولا قبرًا مُشرفًا إلا سوّيته».

والتسوية على هذا الوجه لا تنافي التسنيم، فإن القبر إذا كان مُسنَّمًا تسنيمًا محكمًا بأن يكون سطحه أملس، بحيث لو بُسِطَ عليه ثوب للصق بجميع أجزائه، يقال له: مسوّى.

ولو رأينا كرتين إحداهما ملساء السطح، والأخرى يوجد في سطحها هنات ناشزة، وحُفيرات منخفضة، فإننا نسمي الأولى مستوية، وإذا أمرنا بإصلاح الثانية، قيل: أمر بتسويتها.

ولكنه على كل حال لا يصلح هذا الوجه للتسوية في حديث علي؛ [ص ٣٠] لأن فيه أن التسوية هي إزالة الإشراف، أي: الارتفاع، وتسوية القبر في ذاته على ما قررنا في هذا الوجه لا تنافي الإشراف.

الوجه الثاني هو ممكن في حديث فَضَّالَة، والتسوية عليه لا تنافي التسنيم؛ لما مرَّ في الوجه الأول.

ولكن يردّ هذا الوجه قولُ فَضَّالَة: «خَفَّفُوا» الدال على أن التسوية في حديثه هي المقتضية للتخفيف، والتسوية في الوجه الثاني لا تقتضي التخفيف، فإنه يمكن تسوية القبر مع كثرة التراب، كما يمكن مع قلته.

ويردّه أيضًا عدم صلاحية هذا المعنى لأن نُفَسَّرَ به التسوية في حديث علي. والظاهر أن معنى التسوية في الحديثين واحد.

الوجه الثالث هو ممكن في حديث فَضَّالَة، فيكون المعنى: اجعلوا القبور متساوية لا يزيد قبر على قبر ولا ينقص عنه.

ولما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد حضر دفن جماعة من أصحابه، وقرر كيفية قبورهم، لزم أن تكون تلك القبور هي الإمام، فيُجَعَل كل ما يطرأ من القبور على هيئتها.

ويردُّ بأمرين:

الأول: بما قدمناه أن هذا المعنى لا يأتي في حديث [ص ٣١] علي، والظاهر أن معنى التسوية في الحديثين واحد، وقد يُعْتَذَر عن هذا بحمل التسوية في حديث عليّ على تسوية القبر المشرف بسائر القبور المعروفة المقررة هيئتها شرعاً.

ويردّه ما^(١) سبق: أن التسوية إذا أُطلقت كان الأصل أن المراد بها تسوية الشيء في ذاته، لا تسويته بغيره.

الثاني: أن حديث وضع الحجر وغيره يدل على جواز تمييز القبر بعلامة يتعرّف بها لقصد شرعي. وهذا ينافي التسوية على الوجه الثالث، والتزام التخصيص لا حاجة إليه ما دام اللفظ محتملاً لمعنى آخر لا يحتاج إلى تخصيص.

على أن هذا الوجه يؤول إلى موافقة المعنى الثاني الذي هو المختار. المعنى الثاني هو المختار عندي، فالمراد بتسوية القبر جعله سويّاً قويمّاً على ما اقتضته الحكمة من غير إفراط ولا تفريط، وذلك على الهيئة التي قررها الشارع للقبور.

فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قد بيّن لأصحابه الهيئة التي ينبغي

(١) الأصل: «بما».

أن تكون القبور عليها، وبعد أن عَقَلوها وعلّموا أنها هي الهيئة السوية القويمة، أمرهم بلزومها في ما يطرأ من القبور، وردّ ما خالفها إليها.

وهذا هو معنى ما في «كنز العمال» - إن صح - : «سوا القبور على وجه الأرض...» إلخ^(١).

[ص ٣٢] وإنما زاد قوله: «على وجه الأرض» تبييناً على ما هو الأهم؛ لأن الغالب أن المخالفة إنما تقع في ظاهر القبور بالتجسيص والإشراف والبناء وغيره، وهذه الأشياء منافية لكون القبر سويّاً بالنسبة لما على وجه الأرض منه، فأمر بتسويتها على وجه الأرض.

وأما ما رواه ابن حبيب^(٢)، وفيه: «وأمر بهدمها وتسويتها بالأرض»؛ فلم يصحّ عندنا، فيلزمنا النظر فيه، على أن الباجيّ قال عقب ذكره: قال ابن حبيب: وينبغي أن يسوّى تسوية تسنيم.

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه: ومعنى ذلك عندي - والله أعلم - أن يسوّى نفس القبر بالأرض، ويُرفع رفع تسنيم دون أن يُرَفَع أصله». اهـ.

أقول: يعني أن تبقى أطرافه مساويةً للأرض، ويرتفع وسطه مسنماً، كما هي هيئة المسنم الذي يقتصر على إعادة تراب حفرته إليها، وجمعه عليها.

وهذه الهيئة تلاقي الهيئة التي قررها الشارع للقبور، ولكن ليس معنى التسوية هنا، هو المعنى المختار في الحديثين، ولا ضير، فإن هذه الزيادة لم يُعلّم صحتها كما تقدم، ويمكن أن يكون قوله: «بالأرض» من زيادة بعض

(١) تقدم (ص ٢٠).

(٢) فيما نقله عنه الباجي، في «شرح الموطأ»: (٢/ ٤٩٤)، وسبق نقله (ص ٣١-٣٢).

الرواة، رواه بالمعنى الذي فهمه^(١).

[ص ٣٣] حديث ابن حبان: فيه أن من الهيئة المشروعة رَفَع القبر نحو شبر، وهذا من فعل الصحابة رضي الله عنهم، وخيارهم فيهم، وهم مجتمعون، فلا يصنعون بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما يعلمون أنه المشروع، ولم ينقل عن أحدٍ منهم خلاف، ولا بأيدينا دليل يخالف فعلهم، وعليه فهو حجة.

والأصل عدم الخصوصية، فالذي صُنِعَ بقبره صلى الله عليه وآله وسلم هو المشروع في القبور مطلقاً، أعني مما ذكره ابن حبان. فأما الدفن في الملْك، وفي البناء، فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى^(٢).

ولا يظهر فرق فيما تضمَّنه الحديث بين أن يكون القبر في الملْك، وأن يكون في غير الملْك، فالظاهر أن ذلك الفعل هو المشروع مطلقاً، ويؤيده ما يأتي إن شاء الله تعالى.

[ص ٣٤] الخلاصة: رفع القبر نحو شبر مشروع^(٣).

حديث القاسم فيه قوله: «لا مشرفة، ولا لاطئة».

المشرف: المرتفع. واللاطئ: اللاصق بالأرض. فمعناه: أنها ناشزة عن الأرض قليلاً. وقد عُلِمَ من حديث ابن حبان قدر الرفع ابتداءً، ويحتمل أن يكون تناقص، وعلى كل حال فهو مؤيدٌ لحديث ابن حبان في هذا.

وفيه قوله: «مبطوحة...» الخ. ومدار الحديث فيه على هذه الكلمة.

(١) تقدم (ص ٢٧).

(٢) في (المسودة) (ص ٢٧-٢٨).

(٣) كتب المؤلف الخلاصة عدة مرات، ثم استقر على هذه العبارة.

فأقول: البطح يأتي على معانٍ:

١ - بسط الشيء وجعله مسطحًا مستويًا.

قال الزمخشري في «الفائق»^(١) مادة (رفف): «[ابن الزبير رضي الله عنه]^(٢) لما أراد هدم الكعبة... وكانت في المسجد جراثيم، فقال: يا أيها الناس أبطحوا. وروي: كان في المسجد حُفَرٌ منكرة، وجراثيم وتعادٍ، فأهاب بالناس إلى بطحه....»

البطح: أن يُجَعَلَ ما ارتفع منه منخفضًا حتى يستوي ويذهب التفاوت...». اهـ.

٢ - جعله مرتفعًا ارتفاعًا يسيرًا، وهذا المعنى يؤخذ من الحديث «كانت كِمَامُ أصحاب رسول الله [ص ٣٥] صلى الله عليه وآله وسلم بَطْحًا».

قال في «النهاية»^(٣): أي لازقة بالرأس غير ذاهبة في الهواء. الكِمَام: جمع كُمَّة، وهي القُلُنْسُوة. اهـ.

٣ - إلقاء الإنسان على وجهه، ومنه قوله في حديث الزكاة: «بُطِحَ لها بِقَاعٍ قَرَقَرٌ»^(٤). وقد يستعمل في غير الإنسان تشبيهًا به في ذلك.

٤ - جعل البَطْحَاء - وهي الحَصْبَاء - على الشيء.

(١) (٢/٧٤).

(٢) الأقباس من المؤلف.

(٣) (١/٨٣).

(٤) أخرجه مسلم رقم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال في «النهاية»^(١): «وفي حديث عمر أنه أول من بَطَّح المسجد، وقال: ابْطَحْهُ من الوادي المبارك، أي: ألقى فيه البطحاء». اهـ.

فكون القبور مبطوحة بالمعنى الأول يقتضي التسطیح، وقد حاول ابنُ التُّرْكَماني^(٢) أن يدفع ذلك فلم يصنع شيئاً، وذلك أنه نقل عبارة «الفائق»: «البطح: أن يجعل... إلخ، كما مر، ثم قال: «فعلى هذا قوله: «مبطوبة» معناه ليست بمشرفة، وقوله: «لا مشرفة ولا لاطئة» يدل على ذلك» اهـ.

وقد كان له أن يقول: إن استواء الشيء وذهاب تفاوته لا يقتضي التسطیح، بل يصح أن يكون المسنم مستويًا لا تفاوت فيه، وذلك باعتبار ظاهر سطحه، بحيث لو بَسَطَ عليه ثوبٌ للصق بجميع [ص ٣٦] أجزاء سطحه، نظير ما قلناه في التسوية، فإن هذا التوجيه لا يخلو من قوة، وإن كان الحق أن «البطح» بالمعنى الأول ينافي «التسليم»، وبينه وبين لفظ «التسوية» فرقٌ لا يخفى على المتأمل.

وبالمعنى الثاني؛ يقتضي التسليم فيما يظهر.

وبالمعنى الثالث؛ يقتضي التسليم قطعًا؛ لأن القبر المسنم يشبه هيئة الإنسان المبطوح، ولا سيما مع اعتبار ظاهر القبر ظهرًا له.

وبالمعنى الرابع؛ يقتضي التسطیح على ما ذكره الشافعي في حديث جعفر بن محمد عن أبيه، كما مر^(٣)، قال: «والحصباء لا تثبت إلا على قبرٍ مسطحٍ».

(١) (١/١٣٤). وُصِّحَ فيها إلى «ابطحوه» من المصادر الأخرى.

(٢) في «الجواهر النقي»: (٤/٣ - بهامش سنن البيهقي).

(٣) (ص ٢٣).

ولا أدري ما وجهه، وإنما يمتنع ثبات الحصباء على الشيء المسنم إذا كان صلبًا، فأما إذا كان ترابًا غير منعقد، فإن الحصباء تثبت عليه كما لا يخفى. فالذي نفهمه أن البطح بالمعنى الرابع لا يقتضي تسطيحًا ولا تسنيمًا.

وأما الترجيح بين هذه المعاني، فالراجح الأخير، [ص ٣٧] لقوله: «ببطحاء العرصة الحمراء»، وذلك أن البطحاء على المسيل المتسع الذي فيه صغار الحصى، وتُطلق على نفس الحصى، كما مر.

قال الطيبي في «شرح المشكاة»^(١): «والمراد به ههنا الحصى؛ لإضافته إلى العرصة» اهـ.

أي: لأن العرصة هي كل موضع واسع لا بناء فيه. وإضافة المسيل الواسع إلى الموضع الواسع غير ظاهرة.

أقول: والباء في قوله: «ببطحاء» تدل على أن المراد بالبطحاء الحصى، وب «مبطوحة» موضوع عليها الحصى، وذلك أن الباء على هذا المعنى للتعدي، وعلى غيره للظرفية، ومجيء الباء للظرفية قليل، بخلاف مجيئها للتعدي، كما هو واضح.

[ص ٣٨] ولرجحان هذا المعنى على بقية المعاني استغينا عن الترجيح بين المعاني الباقية.

ثم الظاهر أن الحال التي كانت عليها القبور حين رآها القاسم هي الحال التي وُضعت عليها من أول مرة، إذ يبعد أن يجترئ أحدٌ من الصحابة على تغييرها عما اتفقوا عليه فيها، ويؤيده أنها في بيت أم المؤمنين عائشة،

(١) (١٤١٢/٤).

وهي من الراسخين في العلم والدين.

ويؤيد مشروعية وضع الحصى مرسلُ محمد بن علي، وإن كان ضعيفاً كما مرَّ (١)، لكن بشرط أن لا يزيد في رفع القبر؛ لأن قدر الرفع في حديث ابن حبان هو الحاصل من التراب والحصباء، فلا يُزاد عليه.

الخلاصة: رفع القبر قليلاً، وإلقاء الحصى عليه مشروع.

[ص ٣٩] جابر - برواية أبي حفص بن شاهين - : نصُّ في أن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه كانت مسنمة، ولكننا لم نعلم صحته.

عُثيم بن بسطام المديني: «رأيتُ قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في إمارة عمر بن عبد العزيز، فرأيتُه مرتفعاً نحو أربع أصابع» اهـ.

فيه دليل على أن المشروع ترك تعاهد القبور بالزيادة عليها، وإن نقصت عن القدر المشروع أول مرة، وذلك أن القدر المشروع في الرفع والمصنوع بالفعل في قبره صلى الله عليه وآله وسلم هو نحو شبر، كما في حديث ابن حبان، فدل كونه بعد زمان بقدر أربع أصابع أنه لم يتعاهد بزيادة مع تناقصه، إلا أننا لا نعلم ما صحة هذا الأثر.

[ص ٤٠] إبراهيم النخعي: فيه أن من الهيئة المشروعة الارتفاع ووضع الحصباء ونحوها، إلا أنه لم يصح كما علمت.

سفيان الثمّار: فيه أن من الهيئة المشروعة التسنيم، والظاهر أن تلك الحال هي التي وُضعت عليها القبور؛ لأنه لم يثبت أنها كانت مسطحة كما علمت، ولأن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه لا يجسُر أحدٌ أن

(١) في (ص ٢٣).

يُقدِّم على تغييرها عما اتفق عليه الصحابة، خصوصًا في تلك المدة،
والصحابه رضي الله عنهم أحياء، وفي التابعين أئمة فضلاء.

والتغيير الذي وقع في إمارة عمر بن عبد العزيز إنما هو بناء الجدار
للاضطرار، ولم يثبت تغيير في هيئة القبر، ولا ضرورة تدعو إليه، ولو احتج
إلى إصلاح زالت به الهيئة الأولى، لما أُرْجِعَ إلا بنحوها. وحسبك بعمر بن
عبد العزيز علمًا وورعًا ودينًا، وهو يومئذ حاضرٌ وهو الأمير، ولا بد أن
يكون استشار من هنالك [ص ٤١] من العلماء، وعمل بمشورتهم^(١).

وقد مرَّ أن عمل الصحابة الذي اتفقوا عليه ولا معارض له حجة.

الخلاصة: التسليم مشروع.

حديث الشعبي: «رأيت قبور شهداء أحد جُثِيَّ مسنَّمة».

قال في «اللسان»: «في حديث عامر: رأيت قبور الشهداء جُثِيَّ: يعني:
أتربة مجموعة، وفي الحديث الآخر: فإذا لم نجد حجرًا جمعنا جثوةً من
تراب» اهـ.

ظاهره أنه رأى قبور شهداء أحد كلها كذلك، وهي كثيرة يبعد كلَّ البعد
أن تُغيَّرَ كلها عما جُعِلَتْ عليه بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأن
يتفق [ص ٤٢] الصحابة على تغييرها، أو التقرير عليه، فلو كان قبرًا واحدًا أو

(١) قال ابن عبد البر في «الاستذكار»: (١٠١ / ٩): «ومعلوم عند جماعة العلماء أن عمر
ابن عبد العزيز كان لا يُنفذ كتابًا، ولا يأمر بأمر، ولا يقضي بقضية إلا عن رأي العلماء
الجلَّة ومشاورتهم، والصدر عما يجمعون عليه ويذهبون إليه، ويرونه من السنة
المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه المهتدين بهديه المقتدين
بسنته، وما كان ليُحدِّث في دين الله ما لم يأذن الله له به مع دينه وفضله» اهـ.

اثنين أو ثلاثة، لجاز تغييرها، فأما نحو أربعين قبراً فبعيدٌ جداً، فدلالة هذا الأثر قوية جداً.

الخلاصة: جمع التراب على القبور بهيئة التسنيم مشروع.

مرسل محمد بن علي: فيه أن وضع الحصى على القبر مشروع، وقد مر ثبوته بأثر القاسم، ومر الجواب عن قول الإمام^(١): «والحصباء لا تثبت إلا مع قبر مُسَطَّح».

وفيه: أن رُشَّ القبر مشروع، وقد رويت فيه أدلة أخرى، وليس هو من محلّ النزاع، فلم نستوفِ البحث فيه.

حديث المطلب: فيه أن من المشروع إعلام القبر إذا احتيج إلى معرفته بعد ذلك؛ لقصدٍ شرعي، وقوله: «عند رأسه» محتمل أن تكون فوق القبر، وأن تكون بجانبه، والثاني هو المتعين، للنهي عن الرفع والزيادة.

ثم لا يخفى أن العلامة إنما يُحتاج إليها إذا خشي الاشتباه أو الانطماس، وفي الاحتمال الأول في قبر عثمان نظر؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حضر الدفن هو وأصحابه، فكيف يُخشى أن يشبهه عليه قبرٌ مسنمٌ نحو شبر خضره مع أصحابه، مع أنه ورد أن عثمان بن مظعون أول مدفون بتلك البقعة، وخُصَّت لدفن المسلمين، وكانت سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحضر دفن موتاهم جميعاً.

وأما الثاني؛ فلا يخلو من بُعد؛ لأن القبر إذا كان مسنماً نحو شبر، لم ينطمس إلا بعد سنين.

(١) أي: الشافعي.

لكن ههنا احتمال آخر، وهو أن يكون تراب الحفرة نقص عن تكوين ارتفاع يسير، وكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يزيد على القبر من غير حفرة، فاكتفى بوضع حجرٍ عن رأسه، وقد يكون ذلك الحجر من أحجارٍ أُخْرِجَت من الحفرة، وكانت هي السبب في نقص تراب الحفرة.

وعلى هذا فلا يكون في الواقع زيادة، بل هي من نفس الحفرة، ومع هذا فالظاهر أنه إذا احتيج للعلامة لم يضر أن تكون من غير الحفرة، ولكن شرطها الاحتياج [ص ٤٦] إليها لقصد شرعي، وأن لا توضع فوق القبر، بل بجانبه عند الرأس، وأن لا تزيد عن قدر الحاجة، لا في القدر، ولا في الهيئة، فإن اختلَّ شرطٌ من هذه لم يكن في الحديث دلالة على الجواز، وفي غيره من الأدلة التي ذكرنا بعضها في هذه الرسالة ما يدل على المنع. والله أعلم.

الأثار معناها واضح، وهي مقررة لما ثبت بالأدلة المذكورة.

فَذَلِكَ (١) ما يتعلق بظاهر القبور من الهيئة المشروعة:

- ١- رد تراب الحفرة إليها وجمعه عليها بهيئة التسليم حتى ترتفع نحو شبر باعتبار الوسط، ولا يُزَاد على ذلك إلا ما ثبت، كوضع شيء من الحصى لا يزيد في الارتفاع، ووضع حجر عند رأس القبر علامة بشرطه.
- ٢- إبراز القبر.



(١) الفذلكة هنا بمعنى الخلاصة.

الفصل الثاني

[ص ٤٧] تَمَّة

هذه هي الهيئة المشروعة في نفس القبر باعتبار ظاهره، فكل ما زاد عنها فهو بدعة ضلالة، يتناوله عموم النهي عن البدعة، كالتسطيح، فإنه ينافي التسنيم، وكالرفع فوق شبر، فإنه ينافي الاقتصار على الرفع نحو شبر، وكالتجصيص، فإنه ينافي كون القبور جُثَى مُسَنَّمَة وغيره، مع منافاته لعدم الزيادة والبناء على جوانب القبر القريبة، بحيث يسمى البناء قبرًا، فإنه بمعنى الرفع فوق شبر، مع منافاته لعدم الزيادة، سواء أكان بحجر أم آجر، أم خشب كالتوابيت، أو بغير ذلك، فهذه الأشياء منهيٌّ عنها ما لم يُخَصَّصَ بعضها بدليل.

وقد بقي علينا بيان الهيئة المشروعة فيما يتصل بالقبر.

فأقول: الهيئة المشروعة هي ما كان في عهده صلى الله عليه وآله وسلم، وقد عُلِمَ أنه لم يكن يبنى على القبور بناءً واسعاً^(١)، ولا يُبنى بناءً لتُجَعَلَ القبور فيه، ولا تُجَعَلَ القبور في بناء معدٍّ للسكنى.

فأما قبره صلى الله عليه وآله وسلم فله سبب خاص، يأتي بيانه إن شاء الله تعالى (٢).

(١) كذا ضبطه المؤلف على أن الفعل مبني للمعلوم، والذي بعده مبني للمجهول.

(٢) انظر ما سبق (ص ٣٧ - ٣٨). ولم يأت شيء آخر بخصوص هذه المسألة.

ولا كانت توضع أستار على القبور، ولا تُنصَب عليها الرايات، وغير ذلك.

فالهئية المشروعة عدم هذه الأشياء، فهذه الأشياء ونحوها بدعة ضلالة، يتناولها عموم النهي عن البدعة، وإلا فإنه يُؤخذ منه النهي عنها بالقياس الجلي، سواءً أقلنا: إن العلة في النهي عن الرفع والتجصيص ونحوه هي كراهية معاملة القبر الذي هو بيت البلى بما ينافيه من الأحكام والتزيين. أم قلنا: إنها كراهية تمييز القبر بما قد يؤدي إلى تعظيمه.

وقد ورد التعليل بالأولى عن المذاهب الأربعة.

ففي «المنتهى»^(١) من كتب الحنابلة متناً وشرحاً: «وتسنيم أفضل لحديث التمار، ولأن التسطیح أشبه ببناء أهل الدنيا». اهـ.

وفي «الأم»^(٢) للإمام الشافعي: «وأحب أن لا يُبنى ولا يُجصص، فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء، وليس الموت موضع واحد منهما». اهـ.

[ص ٤٨] وفي «الجوهرة المضية»^(٣) من كتب الحنفية: «قوله: (ويكره الأجر والخشب) لأنهما لإحكام البناء، وهو لا يليق بالميت؛ لأن القبر موضع البلى». اهـ. ثم حكى تقرير هذا التعليل عن السرخسي.

وفي «شرح الموطأ»^(٤) للباقي من المالكية: «فأما بنيانه ورفعته على

(١) (٢/١٤٤ - مع شرح البهوتي ت: التركي).

(٢) (٢/٦٣١).

(٣) (١/٤٢٧). وهكذا وقع اسم الكتاب عند المؤلف، وصوابه «الجوهرة النيرة» وهو شرح لمختصر القدوري لأبي بكر الحدادي.

(٤) (٢/٤٩٤).

وجه المباهاة، فممنوع». اهـ.

وورد التعليل بالعلة الثانية عن بعض أهل العلم مستدلاً بتواتر الأحاديث بلعن من اتخذ القبور مساجد، واشتداد غضب الله عليه، وفي بعضها تفسير ذلك ببناء المسجد على القبر، وصحة الأحاديث بالنهي عن الصلاة في المقبرة، وعن الصلاة إلى القبر، مع ما قاله ابن عباس وغيره من أئمة السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا...﴾ الآية [نوح: ٢٣]: أن هؤلاء قوم صالحون كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم... إلخ. في «صحيح البخاري»^(١).

وفي بعض الأحاديث لعن من اتخذ على القبر سراجاً^(٢).

وصرح العلماء في أهل المذاهب أن النهي عن الصلاة إلى القبر خشية أن يؤدي ذلك إلى تعظيمه، وسيأتي نقل شيء من هذا عند الكلام في المساجد على القبور.

فكل هذا يدل أن خشية أن يؤدي تمييز القبور إلى تعظيمها، أمرٌ يعتبره

(١) رقم (٤٩٢٠) كتاب التفسير، باب: ولا تذرنَّ ودًّا ولا سواعًا...

(٢) ولفظه: «لعن الله زوَّارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسُّرُج». أخرجه

أحمد رقم (٢٠٣٠)، وأبو داود رقم (٣٢٣٦)، والترمذي رقم (٣٢٠)، والنسائي رقم

(٢٠٤٣)، وابن ماجه رقم (١٥٧٥)، وابن حبان رقم (٣١٧٩). وغيرهم من طرق

عن محمد بن جُحادة عن أبي صالح عن ابن عباس به.

وفيه أبو صالح مولى أم هانئ ضعيف مدلس، وقد تفرَّد بزيادة «المتخذين عليها

المساجد والسُّرُج». فهي من مناكيره، وباقي الحديث له شواهد يتقوى بها.

الشرع، فتكون هذه هي العلة في منع الرفع ونحوه؛ لِمَا هو مشاهد أن القبر المميز على غيره برفعٍ وتجسيصٍ وبناءٍ وسترٍ ونحوه يُعَظَّمه الجُهَّال دون غيره، والعلة المنصوصة أرجح من المستنبطة، مع أن القياس يصح على كلا^(١) العلتين.

النتيجة:

ثبت النهي عن تسطیح القبر، ورفعهُ فوق شبر، والزيادة عليه من تراب غير حفرتِه، إلا لتسويته بالأرض إذا نقص، وإلا شيئاً من حصي، وْحَجَرًا للعلامة عند الحاجة.

وعن تجسيصه والبناء عليه، سواء أكان على جوانبه القريبة أم أوسع، وسواءً أُبني بعد القبر أم قبله لأجله، أم قبله لسُكنى ونحوها.

وعن ستره بالثياب، ونصب الرايات عنده، والكتابة عليه، وكل ما صُنِع لأجله مما لم يثبت له دليلٌ شرعيٌّ.

فكل هذه الأشياء ثبت النهي عنها:

أولاً: بدخولها تحت عموم «كل بدعة ضلالة»، وغيره من الأدلة.

ثانياً: لمنافاتها لتسوية القبور المأمور بها، أو منافاة بعضها لها، وإلحاق الباقي بالقياس الجلي. والله أعلم.



(١) كذا، والوجه: «كلتا».

[الأحاديث والآثار الواردة في مسألة البناء على القبر]

[ص ٤٩] البخاري في «صحيحه»^(١) تعليقًا: «لما مات الحسن بن الحسن بن علي، ضربت امرأته القبة على قبره سنة، ثم رُفعت، فسمعت صائحًا يقول: ألا هل وجدوا ما فقدوا، فأجابه آخر: بل يسوا فانقلبوا».

أقول: علقه البخاري بصيغة الجزم، وقد قالوا: إن ما كان كذلك فهو محمولٌ على أنه صحَّ لديه في الجملة، أي: إما على شرطه، وإما على شرط غيره على الأقل. وفي هذا إجمالٌ، فإن من الأئمة الذين يصدق عليهم أنهم «غيره» من يتساهل في التصحيح.

ومع هذا فقد يصحح أحدهم لمن يكذبه غيره، فلا بدّ من النظر في رجال السند، وقد راجعنا «فتح الباري»^(٢)، فذكر فيه ما لفظه (جزء ٣/ ص ١٦١): «أي: الخيمة، فقد جاء في موضع آخر بلفظ: «الْفُسْطَاط» كما رُوّيناه في الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن إسماعيل بن عبد الله المحاملي — رواية الأصبهانيين عنه —. وفي كتاب ابن أبي الدنيا، في «القبور»^(٣)، من طريق المغيرة بن مقسم قال: لما مات الحسن بن الحسن ضربت امرأته على قبره فُسْطَاطًا، فأقامت عليه سنة، فذكر نحوه». اهـ.

[ص ٥٠] ولا ندري ما حال السندين، إلا أن المغيرة بن مقسم كان أعمى ومدلسًا.

(١) في كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور (٢/ ٨٨ - ط الميرية).

(٢) (٢٣٨/٣).

(٣) لم أجده في المطبوع منه، والمطبوع فيه نقص. وهو في «هواتف الجان» له (١٣١).

وقد ذكر البخاري هذه القصة في باب ما يُكره من اتخاذ المساجد على القبور، قال في «الفتح»^(١): «ومناسبة هذا الأثر لحديث الباب أن المقيم في الفُسطاط لا يخلو عن الصلاة هناك، فيلزم اتخاذ المسجد عند القبر، وقد يكون القبر في جهة القبلة، فتزداد الكراهة.

وقال ابن المنير: إنما ضُربت الخيمة هناك للاستمتاع بالميت بالقرب منه، تعليلاً للنفس، وتخيلاً... ومكابرةً للحسّ.... فجاءتهم الموعظة على لسان الهاتفين بتقبيح ما صنعوا... إلخ.

أقول: تعقبه بعضهم بأن الظاهر أنها إنما ضُربت الخيمة للاجتماع لقراءة القرآن.

وهذا مع كونه ممنوعاً أيضاً، مردودٌ بقول الهاتفين: هل وجدوا ما فقدوا، بل يسوا فانقلبوا.

فالقصة فيها زراية على زوجة الحسن، وهي كما في «الفتح»: فاطمة بنت الحسين بن علي رضي الله عنهم، بل وعلى أهل البيت الموجودين حينئذٍ كلهم.

فالذي عندي أن هذه القصة لا تصح، فإن أهل البيت أعلم بالله عزّ وجلّ وأكمل عقولاً، وأثبت قلوباً، من أن يقع لهم مثل هذه القصة، [ص ٥١] وفي الحديث: «لعن زوّارات القبور»^(٢) أي: المكثرات لزيارتها، وضُرب الخيمة على القبر، والإقامة فيها سنةً أبلغ من إكثار الزيارة، وأهل البيت أولى من

(١) (٣/٢٣٨).

(٢) سبق تخريجه (ص ٤٣).

يُنزّه عن ذلك.

هذا، مع علمنا أن مثل هذا لا تقوم به حُجّة، بل القصة بنفسها في ذكر كلام الهاتفين تدل على قُبْح ذلك الصنع، ولكن رأينا حقًا علينا الذبّ عن أهل البيت رضي الله عنهم.

[ص ٥٢] البخاري في «صحيحه»^(١) تعليقًا أيضًا، في باب الجريد على القبر: «وقال خارجة بن زيد: رأيتني ونحن شبان في زمن عثمان رضي الله عنه، وإن أشدنا وثبةً الذي يثبُ قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه». قال في «الفتح»^(٢): وقد وصله المصنف في «التاريخ الصغير» من طريق ابن إسحاق.

أقول: قال في «التاريخ الصغير» (ص ٢٣)^(٣) طبعة إله آباد: حدثنا عمرو بن محمد ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري قال: سمعتُ خارجة بن زيد بن ثابت: رأيتني ونحن غلمان شبان زمن عثمان، وإن أشدنا وثبةً الذي يثبُ قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه. اهـ.

وقد مر قريباً^(٤) الكلام على ما يعلقه البخاري بصيغة الجزم، وأنه لا يغني ذلك عن النظر في سنده، وقد علم ههنا سنده، فأقول:

(١) (٢/٩٥ - ط الميرية).

(٢) (٣/٢٦٥).

(٣) «التاريخ الأوسط» رقم (١٢٦ - ط الرشد).

(٤) (ص ٤٥).

شيخ ابن إسحاق لم أر له ترجمة^(١)، وابن إسحاق كما تقدم في حديث فضالة أنه قال الذهبي: «ما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً»^(٢).

١- [ص ٥٣] ولا نعلم أحداً تابعه في هذا الأثر، ولا ثمة قرينة تدل على حفظه، ينجر بها تفرده، ففي الأثر نكارة.

٢- بل على القول بأنه يفهم منه رفع القبر فوق الشبر شذوذاً، إذ المعروف المشهور أن القبور لم تكن تُرفع في ذلك العصر.

٣- بل نفس قبر عثمان بن مظعون، ورد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم [وضع] حجراً، وقال: «أَعْلَمُ به قبر أخي»^(٣)، وأسلفنا أن ذلك يدل أنه لم يرفع عن وجه الأرض.

٤- ومع ذلك فيبعد جداً أن يخرج الشباب من أولاد الصحابة يتواثبون على قبر رجل من أفاضل السابقين، بحيث إنه لا يجاوز القبر إلا أشدهم وثبة، وغالبهم تقع وثبته على القبر، مع أن بجواره من قبور أبناء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبر إبراهيم، وغيره.

نعم، قد كان بعض الصحابة والتابعين - ومنهم خارجة - لا يرون بأساً بالجلوس على القبور، ولكن أين الجلوس من التوثب، وقد كان أبناء الصحابة رضي الله عنهم بغاية التمسك بالأداب الشرعية، ولا سيما مثل خارجة بن زيد.

(١) ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير»: (٨/ ٢٨٤)، وابن حبان في «الثقات» (٦٠٣/٧).

(٢) «الميزان»: (٤/ ٣٩٥).

(٣) سبق تخريجه (ص ٢٣-٢٤).

٥- [ص ٥٤] وفي «تهذيب التهذيب»^(١) في ترجمة خارجة: قال ابن نُمير وعمرو بن علي: مات سنة (٩٩). وقال ابن المديني وغير واحد: مات سنة مائة. اهـ.

فالأكثر كما ترى أنه مات سنة مائة.

وقال ابن عساكر في «تاريخه»^(٢): «الصحيح الذي عليه أكثر الروايات أنه توفي سنة مائة». اهـ.

وذكر قبل ذلك ما لفظه: «وقال العجلي: خارجة مدني... وقال: رأيتُ في المنام كأني بنيتُ سبعين درجة، فلما فرغت منها تهورت^(٣)، وهذه السنة لي سبعون سنة قد أكملتها. فمات فيها» اهـ.

أقول: وقد ذكر هذه القصة ابنُ سعد في «الطبقات»^(٤) من روايته عن الواقدي بسنده، ونقلها عنه ابن خلكان^(٥)، فإن صحَّ هذا كان مولده سنة (٣٠). فيكون سنَّه يوم قتل عثمان نحو خمس سنين؛ لأن عثمان قتل سابع ذي الحجة سنة (٣٥)، فكيف يكون من الشبان زمن عثمان.



(١) (٩٥/٣).

(٢) (٣٩٦-٣٩٥/١٥).

(٣) كذا هنا وفي (المسودة ص ٣١) والتاريخ، وفي بعض المصادر: «تدهورت».

(٤) (٢٥٨/٧ - ط الخانجي).

(٥) في «الوفيات»: (٢٢٣/٢).

[ص ٥٥] حديث علي رضي الله عنه (١)

قال الإمام أحمد في «مسنده» (٢) (جزء ١ / ص ١٢٨ - ١٢٩): وكيع وعبد الرحمن عن سفيان عن حبيب عن أبي وائل عن أبي الهيثج قال: قال لي علي - وقال عبد الرحمن: إن علياً رضي الله عنه قال لأبي الهيثج - : «أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أن لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته».

أقول: الحديث رواه عن سفيان جماعة: منهم عبد الرحمن وخلاد بن يحيى والقطان ووكيع ومحمد بن يوسف ومحمد بن كثير. ووقع فيه خلاف سنداً وامتناً.

أما السند؛ فإن عبد الرحمن وخلاداً جعلوا الحديث من رواية أبي وائل عن علي، وجعله الباقر من رواية أبي الهيثج عن علي. وأما المتن؛ فيأتي تفصيله.

* رواية عبد الرحمن وخلاد:

أما عبد الرحمن؛ فرواه عنه محمد بن بشار عند الترمذي (٣)، والإمام أحمد في «مسنده» كما تقدم، ومن طريق الإمام أحمد رواه الحاكم في «المستدرک» (٤).

(١) كتب المؤلف فوفه: «يؤخر بعد حديث عائشة». لكن لم يعقد المصنف لحديث عائشة رضي الله عنها مبحثاً مستقلاً.

(٢) رقم (١٠٦٤).

(٣) رقم (١٠٤٩).

(٤) (٣٦٩/١).

وأما خلاد؛ فرواه عنه معاذ بن نجدة القرشي عند الحاكم في «المستدرک» أيضًا.

ولفظ محمد بن بشار... عن أبي وائل: أن عليًا قال لأبي الهياج: «أبعثك على ما بعثني عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ص ٥٦]: أن لا تدع قبرًا مشرفًا إلا سويته، ولا تمثالًا إلا طمسته».

وهكذا الباقون، إلا أنهم قالوا: «على ما بعثني عليه (رسول الله) صلى الله عليه وآله وسلم».

وفي «المستدرک» عن أبي (هياج).

وقد رواه عن عبد الرحمن أيضًا عبید الله (أظنه القواريري) عند أبي يعلى في «مسنده»^(١)، ولكن فيه: «عن حبيب بن أبي ثابت أن عليًا قال لأبي الهياج».

هكذا لم يذكر «عن أبي وائل»، وأظنه من إسقاط النساخ؛ لأن النسخة خطية غير مصححة^(٢)، وباقي الحديث كحديث الإمام أحمد.

* رواية الآخرين:

- القطان: رواه عنه أبو بكر بن خلاد الباهلي عند مسلم^(٣)، ذكر مسلم

(١) رقم (٣٣٨).

(٢) وهكذا ذكر محقق مسند أبي يعلى أن ذكر «عن أبي وائل» سقط من النسختين، فلعله سقط قديم. أو من أخطاء المسعودي، فإنه ضعيف الحفظ. وسيأتي كلام المصنف في ذلك.

(٣) رقم (٩٦٩)(٢/٦٦٧).

رواية وكيع، وفيها: ... عن حبيب... عن أبي وائل عن أبي الهياج قال: قال لي عليّ: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [ص ٥٦]: أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته».

ثم ذكر رواية القطان... أخبرني حبيب بهذا الإسناد وقال: «ولا صورة إلا طمستها».

فدلّ هذا أن لفظ القطان: «ألا أبعثك... أن لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا صورة إلا طمستها».

- وكيع: رواه عنه جماعة، منهم يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، والإمام أحمد. فعن الثلاثة الأولين: مسلم في «صحيحه»، وقد مر لفظه.

وعن الثاني أيضاً: إسماعيل بن قتيبة، وعن الرابع: علي بن عبد العزيز، كلاهما عند الحاكم في «المستدرک»، ولم يصرّح باللفظ، بل قال: بنحوه، أي: بنحو لفظ عبد الرحمن وخلاد.

وروى عن الثالث أيضاً: أبو يعلى في «مسنده»، ولفظه كلفظ الثلاثة عند مسلم، إلا أنه أسقط «ألا» وقال: «أن لا أدع»، وفي النسخة تحريف من النساخ.

وأما الإمام أحمد ففي «مسنده» قرن وكيعاً بعبد الرحمن مرةً، وأفرده أخرى^(١) أسقط «لا» فيهما، وقدّم في الأولى ذكر القبر، وقد مرت الأولى.

(١) رقم (٧٤١).

- محمد بن يوسف: رواه عنه أحمد بن يوسف السلمي عند البيهقي في «السنن»^(١)، ولفظه: «... عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا تترك قبراً مشرفاً إلا سوّيته، ولا تمثالاً في بيت إلا طمسته».

فأسقط «لا» وزاد «في بيت»، وقدم ذكر القبر، وقال: «ترك» بدل «تدع».

- محمد بن كثير: رواه عنه أبو داود^(٢) ولفظه: «... عن أبي الهياج الأسدي قال: بعثني عليٌّ قال: أبعثك على... أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سوّيته، ولا تمثالاً إلا طمسته».

فزاد «بعثني عليٌّ»، وأسقط «ألا»، وقدم ذكر القبر، وجعل الفعل للمتكلم.

[ص ٥٧] الحكم في الاختلاف:

الأصل الثابت المقرّر: أنه إذا وقع اختلاف مع الاشتراك في عدم الضعف يُفزع إلى الجمع، فإن أمكن الجمع فالكلُّ صحيحٌ، وإن لم يمكن التّجّيز إلى الترجيح، فإن أمكن، فالأرجح هو الصحيح، وإلا ثبت الاضطراب.

فلنعتبر الاختلاف في هذا الحديث بهذا الأصل.

(١) (٣/٤).

(٢) رقم (٣٢١٨).

* الاختلاف في السند:

يمكن الجمع بأحد وجهين:

الأول: بالحكم لرواية القطان ومن معه، لاحتمال رواية عبد الرحمن وخلاد التدليس من بعض الرواة.

الثاني: بتصحيح كلا^(١) الروائتين.

ويشبهه أن يكون مسلم رحمه الله مال إلى الوجه الأول، وإلا لَمَّا عَدَلَ عن رواية عبد الرحمن مع ما فيها من الفوائد: كجلالة عبد الرحمن، وعلو طريقه، وتسلسلها بالأئمة، ويبعد أن يكون مال إلى الترجيح، أعني بالحكم على طريق عبد الرحمن بالخطأ، فإنه عالم أنه لا يُصَارُ إلى الترجيح إلا إذا لم يمكن الجمع.

وقد يُستأنس للتدليس باختيار القطان الرواية التي فيها «عن أبي الهياج»، والقطان يتحرّز عن تدليس سفيان، بل وعن تدليس بعض شيوخ شيوخه، انظر «فتح المغيث»^(٢) (ص ٧٧).

وعندي أنه لا وجه للتدليس هنا؛ لأن أبا وائل لم يوصف بالتدليس، بل وُصِفَ بعدمه، وحبیباً لو دلّس هنا بإسقاط شيخه كما هو صورة البحث لكان تدليس التسوية، ولم يوصف به، وإنما وُصِفَ بمطلق التدليس، فيُحْمَلُ على أخفّ أنواعه، أعني التدليس عن شيوخه.

(١) كذا في الأصل، والوجه: «كلنا».

(٢) (٢١٩/١).

ولهذا تراهم يعمدون إلى السند الذي فيه من وُصِفَ بمطلق التدليس، ولكنه صرح بالتحديث عن شيخه، فيحكمون له بالصحة، وإن كان شيخه أو شيخ شيخه لم يصرِّح بالسماع، إلا أن يوصَفَ بالتسوية، فلا بد من التصريح بالسماع منه إلى آخر السند.

ووجهه أن تدليس التسوية أقبح وأشنع من مطلق التدليس، إذ لا يخلو عن الكذب، فالظاهر سلامة الثقة منه، وإن وُصِفَ بمطلق التدليس. انظر كتب الفن في تدليس التسوية.

أما سفيان: فقد قيل: إنه كان يدلس التسوية، ولكن في «فتح المغيث»^(١) (ص ٧٧) قال البخاري: لا يُعَرَفُ لسفيان الثوري عن حبيب ابن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كُهَيْل، ولا عن منصور، ولا عن كثير من مشايخه تدليس، ما أقل تدليسه! اهـ.

[ص ٥٨] وظاهر هذا يتناول تدليس التسوية، وإلا لقال البخاري: ولكنه كان يسوّي فيما رواه عن حبيب، أو نحو ذلك. مع أن سفيان أثبت إن شاء الله من أن يسوّي فيما رواه عن شيخ قد تنزه عن التدليس عنه، فإن ذلك أشدّ غررًا من التسوية مع عدم التنزه عن التدليس؛ لأن العلم بتنزّهه عن التدليس عن شيخه، يَحْمِلُ على الظن بأنه لم يسوّ فيما رواه عنه.

على أن ههنا مانعًا آخر من الحمل على التدليس، وهو سقوط «ألا» في رواية عبد الرحمن وخلاد أصلًا، وثبوتها في رواية الآخرين غالبًا، وهذا يدل أنهما روايتان من الأصل.

(١) المصدر نفسه.

ويؤيده أن الحاكم حكم بصحة رواية عبد الرحمن وخلاد على شرط
الشيخين، كما يأتي، وأقره الذهبي.

وأيضاً فالحمل على التدليس نوع من الترجيح، والجمع المحض أولى
منه.

وبمجموع ما ذكرنا ينتهض الوجه الثاني، وهو تصحيح الروایتين معاً،
إن شاء الله.

فأقول: قد حكم بصحتهما معاً الحاكم في «المستدرک»، فإنه ذكر رواية
عبد الرحمن وخلاد، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم
يخرجاه، وأظنه لخلاف فيه عن الثوري، فإنه قال مرة: عن أبي وائل عن أبي
الهيّاج، وقد صح سماع أبي وائل عن علي رضي الله عنه». اهـ.

ثم ذكر رواية وكيع، وتوجيهه: أن أبا وائل سمع الحديث مرةً من علي،
ومرةً: من أبي الهيّاج، فكان يحدث بهذا تارةً، وبهذا أخرى، وتبعه حبيب،
فتبعه سفيان.

وقد علمت أن رواية عبد الرحمن وخلاد اطرَد فيها سقوطُ «ألا»،
وسياتي أن الأصل في رواية الآخرين ثبوتها، فيظهر من هذا: أن علياً رضي
الله عنه عرض على أبي الهيّاج البعث بقوله: «ألا أبعثك...» إلخ ولم يعزم
عليه، فخرج فلقي أبا وائل فأخبره، ثم اتفق اجتماعهما عند علي رضي الله
عنه، فعزم على البعث، فقال لأبي الهيّاج: «أبعثك...» إلخ.

أما ما في «مسند أبي يعلى» عن عبّيد الله عن عبد الرحمن، وفيه: «عن
حبيب بن أبي ثابت أن علياً..» كما تقدم، فهو من خطأ النساخ جزماً، فإن

الكاتب إذا كتب «أبي ثابت» ثم نظر في الكتاب الذي نسخ منه فرأى «أبي وائل» ظن أنه قد كتبها لاشتباه الكُنيتين [ص ٥٩] والنسخة الخطية غير مصحّحة (١).

* الاختلاف في المتن:

أما رواية عبد الرحمن وخلاد فلم يقع فيها خلاف يُغيّر المعنى، فلا كلام عليها، وقد ترجّح أنها رواية مستقلة، فلا يضرّها الخلاف الواقع في الرواية الأخرى.

وأما الخلاف في الرواية الأخرى؛ فمنه ما لا يغير المعنى، كالتقديم والتأخير، وإبدال «تمثال» بـ«صورة»، و«تدع» بـ«ترك» (٢)، وجعل الضمائر التي للمخاطب للمتكلم وغيره، فهذا من الرواية بالمعنى، وكانت شائعة بينهم، فلا تضر.

ومنه ما لا يخلو عن تغيير للمعنى، وهو الاختلاف في ثبوت «ألا» مع زيادة ابن كثير (٣) «بعثني عليّ»، وزيادة ابن يوسف (٤) «في بيت».

فإن الكلام مع ثبوت «ألا» عَرَض، ومع سقوطها جزمٌ، ولا سيما زيادة «بعثني عليّ»، وكذلك قول ابن يوسف «في بيت» قيدٌ، ينافي إطلاق بقية الروايات.

(١) انظر ما سبق (ص ٥١) وسيأتي (ص ٥٨).

(٢) رسمها في الأصل: «بترك».

(٣) في رواية أبي داود، وقد تقدمت.

(٤) في رواية البيهقي، وتقدمت أيضًا.

والجواب: بالجمع، بأنَّ الأصل في هذه الرواية ثبوت «ألا» ولكن كأنَّ سفيان رحمه الله أسقطها مرةً بناءً على أن إسقاطها لا يغيّر معنى المرفوع، مع أنَّ دلالة الكلام بعد إسقاطها على الجزم لا يضر، بعد صحة الجزم بالرواية الأخرى. وأثبتها مرة على الأصل، أو لأنه تنبّه أن لإثباتها فائدة في الجمع بين الروایتين، فسمع منه أصحابه الإثبات والإسقاط، فروى بعضهم هذا، وبعضهم هذا، وروى وكيعُ الأمرين.

لكن نسبة إسقاط «ألا» إلى سفيان، يردّه ما في «مسند أبي يعلى» قال: «حدثنا عبد الله نا يزيد بن هارون أنا المسعودي عن حبيب بن أبي ثابت^(١) عن أبي الهياج قال: قال عليّاً (كذا) أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تدع قبراً إلا سوّيته، ولا تمثالاً إلا طمحته (كذا)».

[ص ٦٠] هكذا في النسخة ليس فيه: «عن أبي وائل» ويظهر أنه من إسقاط النساخ، كما مر^(٢).

وهذه النسخة لا يوثق بها، لكن إذا وُجد في نسخة صحيحة وليس فيه «ألا»، فالظاهر أن الإسقاط جاء من حبيب، أسقط مرة، وأثبت أخرى، فسمع المسعودي الإسقاط، وسمع سفيان الأمرين، فحدّث بهذا مرة، وهذا أخرى كما مر.

فأما زيادة محمد بن كثير «بعثني علي» فمن عنده، وذلك أنه سمع

(١) بعدها رمز (٧).

(٢) (ص ٥١، ٥٧).

الرواية بإسقاط «ألا» ففهم الجزم، فزاد هذه الكلمة ظاناً أنها إيضاحٌ للمعنى لا تغيير له، مع أن محمد بن كثير غمزه ابنُ معين، وأظنه من جهة الضبط^(١).

وأما زيادة ابن يوسف «في بيت» فعلى الخلاف في زيادة الثقة قيِّداً لما أطلقه غيره، انظر «فتح المغيث»^(٢) (ص ٩٠).

ومما يقوي طرحها، قول ابن عدي في محمد بن يوسف هذا: له إفرادات عن الثوري^(٣).

تنبيه:

حديث أبي يعلى عن عبيد الله عن يزيد عن المسعودي صحيحٌ إن ثبت في نسخة صحيحة وصله عن أبي وائل، كما هو المظنون، بل وإن لم يثبت فقد عُلم برواية سفيان أن أبا وائل هو الساقط، ولا أدري لعل حبيباً أدرك أبا الهياج، فلينظر.

فأما ما ثبت أن المسعودي اختلط وخلط فلا يضر؛ لأن سماع يزيد عنه كان قبل ذلك، انظر «فتح المغيث»^(٤) (ص ٤٩٣).

تنبيه آخر:

ذكر الحافظ رحمه الله هذا الحديث في كتابه «إتحاف المهرة»^(٥) فقال:

(١) كما في رواية ابن الجنيد رقم (٣٤٣، ٣٤٤).

(٢) (١/٢٥٠-٢٥١).

(٣) «الكامل»: (٦/٢٣٢).

(٤) (٤/٣٨٨). وانظر «الكواكب النيرات»: (ص ٢٨٢).

(٥) رقم (١٤١٩٤).

حصين بن حيان الأسدي أبو الهياج عن علي، حديث: قال لي علي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أن لا تدع تمثالا إلا طمسته... ثم ذكر رواية الحاكم الثانية، أعني التي فيها «عن أبي الهياج» إلى أن قال: «عن أبي وائل عنه به». ثم ذكر رواية الحاكم الأولى، أعني رواية خلاد وعبد الرحمن، ثم قال: وقال «صحيح على شرطهما»، وقال: أظنهما....

قلت: قد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بسنده. ثم ذكر رواية أحمد عن يونس بن محمد، وسيأتي.

[ص ٦١] ثم قال: وعن وكيع وعبد الرحمن عن سفیان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج به. اهـ.

وفي عبارته ثلاثة مواضع موهمة لخلاف الواقع:

[الأول]: قوله بعد ذكر أكثر لفظ الحديث، وسوقه رواية الحاكم الثانية: «عن أبي وائل عنه به».

هذا يوهم أن الحاكم صرّح بلفظ الحديث، وأنه باللفظ الذي تقدم أكثره، وليس الأمر كذلك، فإنما قال الحاكم: «فذكر الحديث بنحوه» أي بنحو لفظ عبد الرحمن وخلاد المذكور في الرواية الأولى.

وقد اختلفت ألفاظ الرواة عن وكيع، فلا يُدرى اللفظ الذي ثبت عند الحاكم ولم يصرح به، أهو كلفظ مسلم الذي صَدَّرَ به الحافظ، وحكم بأنه هو، أم لا؟.

فإن قيل: إن أبا بكر بن أبي شيبة أحد الراويين عن وكيع عند الحاكم،

هو أحد رواة لفظ مسلم، والظاهر الاتفاق.

قلت: فما نصنع بالراوي الآخر وهو الأصبهاني، وعلى كل حال فلا يخلو المقام من مسامحة.

الموضع الثاني: أنه بعد ذكر عبارة الحاكم: «صحيح على شرطهما...» إلخ. قال: «قلت: قد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بسنده».

وهذا صريحٌ في أن قولَ الحاكم: «ولم يخرجاه» يعني الحديث من أصله، فاحتيج إلى تعقبه بأن مسلمًا قد أخرجه بسنده، وإنما قال الحافظ: «قد أخرجه مسلم عن أبي بكر...» إلخ. مع أن مسلمًا أخرجه عنه، وعن غيره مقرونين؛ لأن الحاكم رواه من طريق أبي بكر أيضًا.

وقوله: «بسنده» أي: بنفس السند الذي ذكره الحاكم، وبهذا يتم الحكم على الحاكم بالوهم.

وقد علمت أن الحاكم إنما أورد تلك العبارة عقب الرواية الأولى، أعني رواية عبد الرحمن وخلاد، فقوله: «هذا الحديث» متوجّه إليها، وكذا قوله: «ولم يخرجاه» كما هو ظاهر، وهو المُطَرِّد في اصطلاحه في «المستدرک»، يذكر الحديث ثم يتكلم عليه. وأصرح من هذا قوله في آخر العبارة: «وقد صحَّ سماع أبي وائل من علي».

وبهذا يعلم أن حكم الحاكم صحيح، فإن حديث عبد الرحمن وخلاد^(١) لم يخرجهم أحدٌ من الشيخين بسنده، بل ولا منته.

الموضع الثالث: قوله في ذكر رواية أحمد عن وكيع وعبد الرحمن...

(١) الأصل: «خالد» سهو.

عن أبي الهياج به، وقد علمت لفظ الإمام أحمد حيث قال بعد «عن أبي الهياج»: «وقال عبد الرحمن...» إلخ، فدل أن العبارة [ص ٦٢] الأولى هي عبارة وكيع فقط، كما لا يخفى، وقد قابلنا حديث الإمام أحمد بنسخة خطية، ولم نكتف بالمطبوعة، مع أن رواية الحاكم من طريقه صريحة في ذلك.

رجوع:

قد اندفع ما زعمه بعض الجهَّال^(١): أن الحديث مضطرب سندًا ومنتأ، فإن شرط الاضطراب التقاوم، أي: أن لا يمكن الجمع ولا الترجيح، وقد أمكن الجمع ههنا كما أشار له الحاكم، وقررناه أحسن تقرير، والحمد لله. وهذا الجمع أولى وأقرب مما جمعوا به بين حديثي فاطمة بنت قيس مرفوعًا:

١- «إن في المال لحقًا سوى الزكاة»^(٢).

٢- «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(٣).

فدفعوا الاضطراب بأن قالوا: يُجمَعُ بأنها سمعت اللفظين، والحق الأول المستحب، والثاني الواجب.

(١) يشير المؤلف إلى حسن صدر الدين الكاظمي الرافضي في رسالته «الرد على فتاوى الوهابية» (ص ٧٣) حيث زعم أن الحديث مضطرب المتن والسند!

(٢) أخرجه الترمذي رقم (٦٥٩، ٦٦٠) والدارقطني: (١٢٥/٢)، والبيهقي: (٨٤/٤). قال الترمذي: «هذا حديث إسناده ليس بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف، وروى بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله، وهذا أصح».

(٣) أخرجه ابن ماجه رقم (١٧٨٩).

والغريب أن ذلك الجاهل خَبَطَ في تقرير الاضطراب بما يُضْحَك منه.

قال: «فتارة يذكر» عن أبي وائل أن علياً قال لأبي الهياج»، كما في رواية أحمد عن وكيع ()^(١)، ورواية أبي داود عن محمد بن كثير ()، ورواية الترمذي عن محمد بن بشار، وتارة يذكر «عن أبي الهياج أنه قال: قال لي علي»، كما في رواية أحمد عن عبد الرحمن ()، ورواية مسلم عن وكيع».

ويعرف خبطه بما قدمناه.

وزعم أن في سند الحديث أبا وائل القاصّ، وذلك أنه نظر باب الكنى في «الميزان»^(٢)، فلم يجد أبا وائل إلا واحداً هو القاصّ، ولم يدر أن أبا وائل الذي في سند الحديث ليس من بَراديين^(٣) «الميزان»، وهو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، أحد سادة التابعين، مخضرم، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ بن جبل وطائفة.

ولم يتنبه ذلك الجاهل إلى أن القاصّ لم يرو عن علي، ولا روى عنه حبيب، ولا أخرج له مسلم.

نعم، في الحديث عنينة حبيب، وهو مدلس، وليس بأيدينا شيء من المستخرجات لعلنا نجد في شيء منها تصريحه بالتحديث، وليس في «إتحاف المهرة» شيء عن أبي عوانة في هذا الحديث.

(١) هكذا كتب المؤلف هذه الأقواس، ولا ندري ما مقصوده منها، إلا إن أراد أن يكتب مواضعها من الكتب، وقد سبقت.

(٢) (٢٥٨/٦).

(٣) جمع بَرذون، وهو البغل. يعني ليس من جملة الضعفاء المذكورين في «الميزان».

لكن ههنا عدة أمور ينجبر بها هذا الوهن:

الأول والثاني: أن الحديث في الصحيح، وهو أصل في الهدم، فلا يقال: إنه متابعة لحديث فضالة، وممن رواه القطان، كما مر.

وقال في «فتح المغيث»^(١) (ص ٧٧) في الكلام على ما في «الصحيحين» من عننة المدلسين: «قال ابن الصلاح - وتبعه النووي وغيره -: محمولٌ على ثبوت السماع عندهم فيه من جهةٍ أخرى، إذا كان في أحاديث الأصول لا المتابعات، تحسِيناً للظن بمصنفيهما. يعني: ولو لم نقف نحن على ذلك... [ص ٦٣] وأشار ابن دقيق العيد إلى التوقف في ذلك...»

وأحسن من هذا كله قول القطب الحلبي في «القدح المعلى»: أكثر العلماء أن المعنعات التي في «الصحيحين» مُنَزَّلَةٌ منزلة السماع، يعني: إما لمجيئها من وجهٍ آخر بالتصريح، أو لكون المعنعن لا يدلّس إلا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها، ولذا استثنى من هذا الخلاف... وأبو إسحاق فقط بالنسبة لحديث القطان عن زهير عنه،... والثوري بالنسبة لحديث القطان عنه» اهـ.

١- والذي عندي: أن صاحب الصحيح لا يصحّح عننة من عَرَفَ أنه يدلّس إلا بعد الوثوق بثبوت السماع، وإنما لم يثبت السند المصحّح فيه؛ لأنه نازلٌ، أو نحو ذلك.

(١) (١/٢١٨-٢١٩). وتمام اسم كتاب القطب الحلبي (ت ٧٣٥): «القدح المعلى في الرد على أحاديث المحلى». ذكره ابن الملقن في «البدر المنير»: (١/٢٩١) وقال: «في جزء جيد، وما أكثر فوائده».

فإن قيل: قد يثبت عنده السماع من طريق فيها من لا يوافق على توثيقه.
قلت: هذا خلاف الظاهر، بل الغالب على الظن أنه قد ثبت لديه من
طريق متفق على تصحيحها، وإلا لأبرزها.

نظير ما قالوه في سفيان بن عيينة: أنه لا يدلس إلا عن ثقة، مثل الثقة
الذي صرح به، ولكن مع هذا كله لا يزال في النفس شيء، خشية أن يكون
خفي على صاحب الصحيح كون ذلك المعنعن يدلس، أو خفي عليه جرح
في بعض رجال الطريق التي ثبت لديه فيها التصريح بالتحديث، أو نحو
ذلك.

إلا أنه على كل حال إذا كانت عنعنة المدلس في الصحيح يكون الظن
بشوت السماع أقوى مما لو كانت في غير الصحيح.

[٦٤] ٢- وأما ما نقلناه عن «الفتح» في شأن القطان، فهو لا يتناول هذا
الحديث؛ لأنه إنما التزم عدم رواية ما عنعنه مدلس، ولم يثبت له سماعه في
روايته عن زهير عن أبي إسحاق، والمدلس أبو إسحاق، وفيما رواه عن
سفيان، والمدلس سفيان، وحديث الباب من روايته عن سفيان عن حبيب،
والمدلس حبيب.

لكن قد ثبت عن القطان التحرز عن أن يقع منه ما فيه رائحة من تدليس،
وثبت بما هنا احتياطه أن لا يروي عن شيخه سفيان إلا ما صح سماع سفيان
له، وأن لا يروي عن شيخه زهير عن أبي إسحاق إلا ما صح سماع أبي
إسحاق له، فكان في هذا ما يدل على احتياط الرجل في الجملة، فيقوى ظن
السماع فيما رواه عن سفيان عن حبيب.

٣- قد صحَّح الحاكم رواية عبد الرحمن وخلاد، وأقر صحة الرواية الأخرى، وتبعه الذهبي، فلعله ثبت لديهما ما يدفع احتمال التدليس.

٤- إن دلس حبيب فهو ثقة لا يدلس إلا عن ثقة متفق على توثيقه، أو ثقة عنده على الأقل.

٥- الإمام أحمد في «مسنده»^(١) (جزء ١ / ص ١٤٥): يزيد أنبأنا أشعثُ بن سوار عن ابن أشوع عن حنش بن^(٢) المعتمر، أن عليًّا رضي الله عنه بعث صاحب شرطة فقال: «أبعثك لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تدع قبرًا إلا سوَّيته، ولا تمثالًا إلا وضعته».

عبد الله في «زوائد المسند»^(٣) (جزء ١ / ص ١٥٠): حدثني عبيد الله بن عمر القواريري ثنا السَّكَن بن إبراهيم ثنا الأشعث.. فذكره بسنده، ونحو متنه.

أبو يعلى في «مسنده»^(٤) بمثل سنده ومنتنه.

[ص ٦٥] أبو يعلى في «مسنده»^(٥) أيضًا: حدثنا عبد الغفار بن عبد الله حدثنا علي بن مُسَهر عن أشعث، فذكره بسنده، ونحو متنه. أقول: في أشعث كلام، حاصله أنه صدوق يخطئ.

(١) رقم (١٢٣٩).

(٢) في «المسند»: «أبي» وكلاهما صحيح، لأنه ابن المعتمر وأبو المعتمر.

(٣) رقم (١٢٨٤).

(٤) رقم (٥٥٩).

(٥) رقم (٥٠٣).

وقال ابن عدي^(١): لم أجد لأشعث متناً منكراً، إنما يغلط في الأحايين في الأسانيد، ويخالف. اهـ. «ميزان»^(٢).

وقد أخرج له مسلم في «صحيحه» متابعة.

وأما ابن أشوع فثقة، من رجال «الصحيحين»، غمزه الجوزجاني بالتشيع، والجوزجاني متشدد على الكوفيين.

قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»^(٣) في ترجمة أبان بن تغلب الربيعي: «الجوزجاني لا عبرة بحطه على الكوفيين».

وحنس وثقه أبو داود، وقال أبو حاتم: «صالح، لا أراهم يحتجون به». ولينه غيرهما بما لا يسقطه عن الاعتبار.

فأقل ما يقال في هذا السند: إنه صالح للاعتبار.

٦- الإمام أحمد في «المسند»^(٤) من طرق عن الحكم بن عتيبة عن أبي محمد الهذلي عن علي رضي الله عنه، ذكر قصة بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له، ولفظه في بعض الروايات: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلاً من الأنصار: أن يسوي كل قبر، وأن يُلطخ كل صنم، فقال: يا رسول الله، إنني أكره أن أدخل بيوت قومي، قال: فأرسلني..».

(١) «الكامل»: (١/٣٧٤).

(٢) (١/٢٦٥).

(٣) (١/٩٣).

(٤) رقم (١١٧٦).

وفي أخرى^(١) قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة، فقال: «أيكم ينطلق إلى المدينة، فلا يدع بها وثناً إلا كسره، ولا قبراً إلا سواه، ولا صورةً إلا لَطَّخَهَا...» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من عاد لصنعة شيءٍ من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم».

أقول: أبو محمد الهذلي مجهول، لم يرو عنه إلا الحكم بن عتيبة، ولم يوثق ولم يجرح، لكنه تابعي، روى عن علي رضي الله عنه، وروى عنه التابعي العَلَمُ الثبت الجليل: الحكم بن عتيبة، فهو ثقة على مذهب ابن حبان، وصالحٌ للاعتبار عند الجمهور.

فكلُّ واحدٍ من هذين السندين صالح أن يبلغ درجة الحسن لغيره، إذا اعتضد. انظر «فتح المغيث»^(٢) (ص ٢٤).

٧- قد روى هذا الحديث عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند»^(٣)، من طريق يونس بن خباب عن جرير بن أبي الهَيَّاج^(٤)، عن أبيه. وفيما مر كفاية.

يونس شيعي، كان يطعن في عثمان، قال مرةً: قتل بنتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقيل له: قتل الأولى، فلم زوّجه الثانية؟ فلم يدر ما يقول!

(١) رقم (٦٥٧).

(٢) (٧٥/١).

(٣) رقم (٨٨٩)، ومضى في «المسند» رقم (٦٨٣).

(٤) كذا في الأصل «جرير بن أبي الهَيَّاج»! خطأ، وصوابه كما في المسند: «جرير بن حَيَّان».

وبمجموع هذه الوجوه يندفع احتمال التدليس، وينتهض الحديث للحُجَّة، كما لا يخفى. والله تعالى أعلم.

[ص ٦٧] الباجي في «شرح الموطأ»^(١): قال ابن حبيب: وروى جابر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تُرْفَع القبور، أو يُبْنَى عليها، وأمر بهدمها، وتسويتها بالأرض. وفَعَلَهُ - يعني الهدم والتسوية - عمر بن الخطاب. اهـ.

في «كنز العمال»^(٢): عن عثمان: أنه كان يأمر بتسوية القبور». (ابن جرير).

أقول: ذكرت هذين استثناسًا.



(١) (٢/٤٩٤).

(٢) رقم (٤٢٩٢٧).

[حديث جابر]

[ص ٦٨] الإمام أحمد «مسند»^(١) (جزء ٣ / ص ٣٣٩): ثنا حجاج ثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقعد الرجل على القبر، أو يجصص، أو يُبنى عليه».

تابع الإمام أحمد عن الحجاج:

١- يوسف بن سعيد عند النسائي^(٢)، وعند أبي عوانة في «صحيحه»، وعند ابن حبان^(٣)، كما في «إتحاف المهرة»^(٤).

٢- ومحمد بن إسحاق الصغاني عند البيهقي^(٥).

٣- وهارون بن عبد الله عند مسلم في «الصحيح»^(٦).

٤- وهلال بن العلاء عند أبي عوانة.

وتابع حجاجًا عن ابن جريج جماعة، منهم:

١- عبد الرزاق، رواه عنه الإمام أحمد «مسند»^(٧) (جزء ٣ / ص ٢٩٥)،

(١) رقم (١٤٦٤٧).

(٢) رقم (٢٠٢٨).

(٣) رقم (٣١٦٥).

(٤) رقم (٣٤٠٠).

(٥) (٤/٤).

(٦) رقم (٩٧٠).

(٧) رقم (١٤١٤٨).

وعن الإمام رواه أبو داود في «سننه»^(١).

٢- ومحمد بن رافع عند مسلم في «الصحيح»^(٢).

٣-...^(٣) عند أبي عوانة.

ومنهم أبو معاوية، روى عنه سعيد بن منصور في «المستدرک»^(٤)،

وإسحاق بن إبراهيم عند ابن حبان^(٥).

ومنهم محمد بن خازم روى عنه أسد عند الطحاوي في «شرح معاني

الآثار»^(٦).

ومنهم محمد بن ربيعة، روى عنه عبد الرحمن بن الأسود أبو عمرو

البصري، عند الترمذي في «سننه»^(٧)، ومحمد بن إسكاب (كذا) عند أبي

عوانة.

ومنهم حفص بن غياث، روى عنه:

١- أبو بكر بن أبي شيبة، عند مسلم في «الصحيح»^(٨).

(١) رقم (٣٢٢٥).

(٢) رقم (٩٧٠).

(٣) كذا تركه المؤلف.

(٤) (٣٧٠/١).

(٥) رقم (٣١٦٤).

(٦) (٥١٥/١). ومحمد بن خازم هو أبو معاوية المتقدم في رواية الحاكم.

(٧) رقم (١٠٥٢).

(٨) رقم (٩٧٠).

٢- عثمان بن أبي شيبة، عند ابن حبان^(١).

٣- وسلم بن جنادة بن مسلم القرشي، في «المستدرک»^(٢).

٤- ومسدد، في «شرح معاني الآثار»^(٣).

وفي صيغ الرواية وألفاظ الحديث بعض اختلاف عن حديث أحمد، لم نبين ذلك؛ لأنه لا يتعلق به بحث.

[ص ٦٩] أبو داود في «سننه»^(٤): حدثنا مسدد وعثمان بن أبي شيبة قالا ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى، وعن أبي الزبير عن جابر، بهذا الحديث (أي المتقدم).

قال أبو داود: وقال عثمان: «أوزاد عليه»، وزاد سليمان بن موسى: «أو يكتب عليه»، ولم يذكر مسدد في حديثه: «أو يزاد عليه».

قال أبو داود: وخفي عليّ من حديث مسدد حرف «وإن».

أقول: رواه أبو عوانة عن أبي داود، ورواه البيهقي في «السنن»^(٥) بسنده إلى أبي داود عن عثمان، فذكر رواية عثمان.

وقد رواه النسائي^(٦) عن هارون بن إسحاق عن حفص بسنده ومثنه، إلا

(١) رقم (٣١٦٣).

(٢) (١/٣٧٠).

(٣) (١/٥١٦).

(٤) رقم (٣٢٢٦).

(٥) (٤/٤).

(٦) رقم (٢٠٢٧).

أنه لم يذكر القعود، وقدّم وأخر.

[سيأتي في حديث جابر في بعض طرقه النهي عن الزيادة على القبر.

ويُعْتَرَضُ بأنها لم ترد إلا في رواية حفص بن غياث، وحفصُ ساء حفظه بعد ما استُتْقِضِي، وصرحوا أنه لا يحتج من حديثه إلا بما كان في كتابه، وقد روى الحديث عن ابن جريج جماعةً كما سيأتي، وليست هذه الزيادة عن أحدٍ منهم غير حفص، بل حفص نفسه لم تثبت عنه هذه الزيادة في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص.

وقد قيل: إن صاحبي الصحيح إنما يخرجان لحفص ما ثبت أنه حدث به من كتابه.

فزيادة النهي عن الزيادة شاذة، مع أنها لم ترد إلا فيما عنعنه ابنُ جُريج، وهو مدلس.

لكن قد يقال: إن لها شاهداً ضعيفاً ذكره البيهقي في «سننه»^(١) عَقِبَ ذكره رواية حفص، قال: ورواه أبان بن أبي عياش عن الحسن وأبي نضرة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ولا يزداد على حفرته التراب».

ثم قال: «وفي الحديث الأول كفاية، أبان ضعيف». اهـ.

وفي «كنز العمال»^(٢): عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه

(١) (٣/٤١٠).

(٢) رقم (٤٢٩١٩).

وآله وسلم أن تُجَصَّص القبور، وأن يُجَعَلَ عليها من غير حُفْرَتها». ابن النجار.

[ص ٢٤] وأما عنعنة ابن جريج؛ فإنها وإن كانت قاذحةً في الصحة، فإنها لا تقتضي شدة الضعف؛ لأنها تحتمل الوصل وعدمه، فإن كان الأول؛ فالحديث صحيح، وإن كان الثاني؛ فالحديث على الأقل حسن عند ابن جريج؛ لأنه لا يدلّس إلا عن ثقة عنده على الأقل، ولذلك جعلوا ما عنعنه المدلس مما يصلح أن يبلغ درجة الحسن لغيره إذا اعتضد، بل نصوا على أن من الضعيف الذي يبلغ درجة الحسن لغيره إذا اعتضد ما كان فيه انقطاعٌ بين ثقتين حافظين، فما عنعنه المدلس من باب أولى؛ لاحتماله الوصل. انظر «فتح المغيث»^(١) (ص ٢٤).

فأما ما ورد من مشروعية زيادة مخصوصة، كوضع شيءٍ من الحصى، وكوضع الحجر؛ فإنه يكون تخصيصًا لعموم النهي عن الزيادة، فلا يدلّ على عدم النهي مطلقًا^(٢).

الإمام أحمد في «مسنده»^(٣) (جزء ٣ / ص ٢٩٥): ثنا محمد بن بكر ثنا ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى قال: قال جابر: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى أن يُقَعَدَ على القبر، وأن يُجَصَّص، وأن يُبْنَى

(١) (١/٧٥).

(٢) من قوله: «سيأتي في حديث جابر...» إلى هنا ذكره المؤلف في الفصل الأول، ثم كتب فوفقه: (ينقل إلى الفصل الثاني شرح حديث جابر) ولم يحدد مكانه، فلعل هذا مكانه المناسب.

(٣) رقم (١٤١٤٤).

عليه».

وروى منه النهي عن الكتابة فقط ابن ماجه^(١) عن عبد الله بن سعيد عن حفص بسنده.

[ص ٧٠] «صحيح مسلم»^(٢): وحدثنا يحيى بن يحيى أنا إسماعيل بن عليّة عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى عن تقصيص القبور».

النسائي في «سننه»^(٣): أخبرنا عمران بن موسى قال حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تجصيص القبور».

ابن ماجه^(٤): حدثنا أزهري بن مروان ومحمد بن زياد قالوا: ثنا عبد الوارث عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تقصيص القبور».

الإمام أحمد مسند^(٥) (جزء ٣ / ص ٣٩٩): ثنا عفان ثنا المبارك حدثني نصر بن راشد سنة مائة عمن حدثه عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تُجَصِّص القبور، أو تُبنى عليها». اهـ.

(١) رقم (١٥٦٣).

(٢) رقم (٩٧٠).

(٣) رقم (٢٠٢٩).

(٤) رقم (١٥٦٢).

(٥) رقم (١٥٢٨٦).

الباجي: قال ابن حبيب: وروى جابر: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تُرْفَع القبور، أو يبنى عليها، وأمر بهدمها وتسويتها بالأرض...» إلخ كما تقدم (١).

يظهر أنه ليس من طريق أبي الزبير ولا سليمان؛ لأن فيه زيادة ليست عندهما. والله أعلم.

(١) (ص ٦٩) وسبقت الإحالة على كتاب الباجي.

[ص ٧١] حال أبي الزبير (١)

قال الشافعي: «يحتاج إلى دعامة». ومعنى ذلك أن فيما انفرد به نكارة.
وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «لا يحتج به». وهذه الكلمة من المرتبة التي
تلي أخف مراتب الجرح، وصاحبها صالح للمتابعة.
وقال شعبة: رأيت يزن ويسترجح في الميزان.
وأجاب عن هذه ابن حبان بأن ذلك لا يقتضي الترك.
أقول: وغاية هذا المنافاة لكمال المروءة، وليس ذلك بجرح.
وروى عنه سويد بن عبد العزيز أنه قال: لا يحسن يصلي.
وسويد ضعيف.

وقال: بينا أنا جالس عنده، إذا جاء رجل فسأله عن مسألة، فردّ عليه،
فافتري عليه، فقلت له: يا أبا الزبير، أتفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه
أغضبني. قلت: ومن يغضبك تفتري عليه؟ لا رويت عنك حديثاً أبداً.
أقول: الافتراء حقيقته مطلق الكذب، ولكن ظاهر السياق أنه سبّه،
والافتراء إذا أُطلق في حكاية السبّ، فالظاهر أنه أُريد به القذف، والقذف
كبيرة تُسقط العدالة.
وجوابه:

(١) ترجمته في «تهذيب الكمال»: (٥٠٣/٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٤٠/٩)،
و«إكمال تهذيب الكمال»: (٣٣٦/١٠)، و«ميزان الاعتدال»: (١٦٢/٥).

١- أن الافتراء ليس نصًّا في القذف، فقد يُراد به مطلق السبِّ، ولا سيما إذا كان شنيع اللفظ، كالإعراض.

وعليه، فقد يكون السائل أساء الأدب، فأعصه أبو الزبير. وفي الحديث: «من تعزَّى بعزاء الجاهلية، فأعصوه بهنِ أبيه، ولا تكنوا»^(١).

٢- على تسليم أن شعبة أراد بها القذف، فلم يبين لفظ أبي الزبير. فيحتمل أنه قال كلمة يراها شعبة قذفًا، وغيره لا يوافقها، ولهذا قال الفقهاء: إذا قال الشاهد [ص ٧٢]: أشهد أن فلانًا قذف فلانًا، لم يُقبل حتى يفسر.

ولا يرد على هذا قول شعبة: فقلت له: أتفتري... إلخ. وسكوت أبي الزبير عن نفي ذلك؛ لأن شعبة قد يكون إنما قال له: أتقول هذا لرجل مسلم. ثم روى بالمعنى في رأيه. أو يكون أبو الزبير ترك نفي ذلك؛ لأنه على كلِّ حال قد أخطأ، فرأى الأولى الاعتذار بأنها كلمة جرت على لسانه لشدة الغضب، وهذا عذرٌ صحيحٌ، كما سيأتي إن شاء الله.

٣- على تسليم أنه قذف صريح، فقد يكون أبو الزبير مُطلعًا أن ذلك هو الواقع، وسكت عن ذكره لشعبة؛ لأنه على حال مما لا يليق، وإنما جرى على لسانه لشدة الغضب.

ويُستأنس لهذه الوجوه بأنه لو كان القذف صريحًا، والمقذوف بريئًا، لذهب فشكاه إلى الوالي، والحدودُ يومئذٍ قائمة.

(١) أخرجه أحمد رقم (٢١٢١٨)، والنسائي في «الكبرى» رقم (٨٨١٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (١٠٠٠)، وابن حبان رقم (٣١٥٣)، وغيرهم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه. انظر «السلسلة الصحيحة» (٢٦٩).

٤ - على كل حال، فقد أجاب أبو الزبير عن نفسه بقوله: «إنه أغضبني» أي: فلشدة الغضب جرت على لسانه - وهو لا يشعر - كلمة مما اعتاد الناس النطق به.

وقد جاء في الحديث: «لا طلاق في إغلاق»^(١)، وفُسر بشدة الغضب.

وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

وقال جل ذكره: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥].

وفي حديث مسلم^(٢) عن أنس مرفوعاً: «لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم... ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. أخطأ من شدة الفرح».

٥ - قال الذهبي في «الميزان»^(٣) في ترجمة ابن المديني: «ثم ما كل من فيه بدعة، أو له هفوة أو ذنوب يُقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ». اهـ.

(١) أخرجه أحمد رقم (٢٦٣٦٠)، وأبو داود رقم (٢١٩٣)، وابن ماجه رقم (٢٠٤٦)، والحاكم: (١٩٨/٢)، والبيهقي: (٣٥٧/٧). وصححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بأن فيه محمد بن عبيد ضعفه أبو حاتم ولم يحتج به مسلم. وانظر «الإرواء»: (٢٠٤٧).

(٢) رقم (٢٧٤٤).

(٣) رقم (٦١/٤).

وفي «إرشاد الفحول»^(١) للشوكاني (ص ٤٩): [ص ٧٣] قال ابن القشيري: والذي صحَّ عن الشافعي أنه قال: في الناس من يَمَحُضُ الطاعةَ، فلا يمزجها بمعصية، و[لأن]^(٢) في المسلمين من يَمَحُضُ المعصية ولا يمزجها بالطاعة، فلا سبيل إلى ردِّ الكل، ولا إلى قبول الكل، فإن كان الأغلب على الرجل من أمره الطاعة والمروءة، قُبِلت شهادته وروايته، وإن كان الأغلب المعصية وخلاف المروءة، ردَّدتهما^(٣) اهـ.

وفيه من جملة كلام عن الرازي: «والضابط فيه: أن كل ما لا يؤمن من^(٤) جرائته على الكذب، ترد الرواية، وما لا، فلا» اهـ.

وفيه: قال الجويني: «الثقة هي المعتمد عليها في الخبر، فمتى حصلت الثقة بالخبر قُبِل» اهـ.

أقول: وهذا هو المعقول، وعليه الأئمة الفحول، فإن الحكمة في اشتراط العدالة في الراوي هي كونها [مانعة له] عن الكذب، فيقوى الظن بصدقه. فإذا جرت منه هفوة لا تخدش قوَّة الظن بصدقه، لم تخدش قبول روايته.

[ص ٧٤] والحاصل: أن تلك الكلمة التي جرت على لسان أبي الزبير بدون شعوره لشدة غضبه، لا ينبغي أن يُهدَّر به مئات الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع التحققِّ بكمال صدقه، وحفظه،

(١) (١/ ٢٦٤ - دار الفضيحة).

(٢) زيادة من ط المحققة.

(٣) الأصل: «رددتها» والمثبت من المحققة.

(٤) المحققة: «معه».

وضبطه، وتحرّيه، وإتقانه.

٦- والظاهر من حاله، وما ثبت لدى جمهور الأئمة من عدالته، أنه تاب عنها في الوقت، وإن كانت إنما جرت على لسانه بدون شعور.

ويلوح لي أن بعض أعدائه، بل أعداء الدين دسوا إليه ذلك السائل ليرصده، حتى إذا كان شعبة عنده جاء فأغضبه، ابتغاء أن يسبق لسانه بكلمة ينقمها عليه شعبة، وقد كان كذلك.

ولكن حيلتهم لم تطفئ نورَ الله في صدر أبي الزبير، فاعتمده جمهور الأئمة الأعلام، واحتجوا به.

[ص ٧٥] توثيق الأئمة له نقلًا عن كتب الفن:

ابن المديني: ثقة ثبت.

ابن عون: ليس أبو الزبير بدون عطاء بن أبي رباح.

يعلى بن عطاء: كان أكمل الناس عقلاً وأحفظهم.

عطاء: كنا نكون عند جابر فيحدثنا، فإذا خرجنا تذاكرنا، فكان أبو الزبير أحفظنا.

ابن معين والنسائي وغيرهما: ثقة.

ابن عدي: هو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون الضعف من جهتهم.

عثمان الدارمي: قلت ليحيى: فأبو الزبير؟ قال: ثقة. قلت: محمد ابن المنكدر أحب إليك، أو أبو الزبير؟ فقال: كلاهما ثقتان.

وممن وثقه مالك، فإنه روى عنه، ولا يروي إلا عن ثقة.

وأحمد والساجي وابن سعد وابن حبان.

وقال الذهبي: هو من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخاري متابعة.

والظاهر أن الموثقين اطلعوا على قصة شعبة، واطلعوا على ما يدفع ما فيها من الإيهام، وفيهم ابن معين والنسائي وابن حبان، وحسبك بهم تعنتاً مع أن معهم بضعة عشر إماماً.

وسيظنّ ظانون أنه ما حدانا إلى الدفاع عن أبي الزبير، إلا حرصنا على صحة حديثه هذا، فليعلموا أن الحجة قائمة بدونه مما مضى، وما سيأتي.

وأنّ رواية أبي الزبير ليست قاصرة على هذا الحديث [ص ٧٦] فدفاعنا عنه هنا يلزمنا أن نقبله لنا وعلينا، وهذا مما يلزمناه الحق نفسه. والله أعلم.

وقد صرح ابن جريج بالسماع من أبي الزبير، وأبو الزبير بالسماع من جابر في رواية الإمام أحمد ومسلم، فزال ما يُخشى من تدليسهما، لكن الروايات التي فيها النهي عن الزيادة والكتابة كلها عنعنها ابن جريج.

وأما قول الذهبي في «الميزان»^(١) في ترجمة أبي الزبير: «وفي صحيح مسلم عدة أحاديث فيما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث، ففي القلب منها، فمن ذلك: ... وحديث النهي عن تجصيص القبور، وغير ذلك» اهـ.

(١) (١٦٤/٥).

فإنما أراد رواية أيوب التي فيها النهي عن تقصيص القبور فقط، فلم
يثبت التصريح بالتحديث فيها، ومسلم إنما ساقها متابعة. والله أعلم.

حال سليمان بن موسى نقلًا عن كتب الفن^(١)

قال البخاري: عنده مناكير.

النسائي: ليس بالقوي.

أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب.

أقول: أما عبارة البخاري في «فتح المغيث»^(٢) (ص ١٦٢): قال ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام»: «قولهم: «روى مناكير» لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: «منكر الحديث»؛ لأن «منكر الحديث» وصفٌ في الرجل يستحق به الترك لحديثه.

والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: «يروى أحاديث منكراً». [ص ٧٧] وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: «الأعمال بالنيات»^(٣). اهـ.

أقول: وقولهم: «عنده مناكير» ليس نصًّا في أن النكارة منه، فقد تكون من بعض الرواة عنه، أو بعض مشايخه.

قال في «فتح المغيث» (١٦٢): «قلت: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء. قال الحاكم: قلت للدارقطني: فسليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم

(١) ترجمته في «تهذيب الكمال»: (٣/٣٠٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/٢٢٦)،

و«إكمال تهذيب الكمال»: (٦/١٠١)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/٤١٥).

(٢) (٢/١٢٦).

ضعفاء، أما هو فثقة» اهـ.

وقد علمت الفرق بين قول البخاري: «عنده مناكير» وقوله: «منكر الحديث»، مع قوله: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، لا يحتج به»، وفي لفظ: «لا تحل الرواية عنه».

وقد سرد في «الميزان» ما له من الغرائب، وهي يسيرة، وبين أنه توبع في بعضها، ثم قال: «كان سليمان فقيه الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها» اهـ.

أقول: وبعضها من رواية ابن جريج عنه بالعنعنة، وابن جريج يدلّس، فربما كانت النكارة من شيخ لابن جريج، دلس له عن سليمان.

وعلى نحو ذلك تُحمل كلمة أبي حاتم، مع أن قوله: «بعض الاضطراب» يشعر بقلته جداً، وقد قرنها بقوله: «محله الصدق».

أما كلمة النسائي؛ فتوهينٌ خفيفٌ غير مفسر. وأبو حاتم والنسائي من المتعنتين في الرجال.

[ص ٧٨] الموثقون له:

سعيد بن عبد العزيز: لو قيل لي: من أفضل الناس؟ لأخذت بيد سليمان بن موسى.

ابن عدي: تفرد بأحاديث، وهو عندي ثبت صدوق.

يحيى بن معين: سليمان بن موسى عن الزهري، ثقة.

دُحيم: كان مقدّمًا على أصحاب مكحول.

وفي كلمة يحيى إيهام أنه في غير الزهري يخطئ، فلعله لتلك الغرائب،
وقد مر الجواب عنها.

والحاصل: أن توثيقه راجح، فهو المعتمد، ومع هذا كله فليس حديث
الباب من أفراده، لكن أردنا تحقيق حاله من حيث هو، كما صنعنا في شأن
أبي الزبير.

بقي أن في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: «أرسل عن جابر... وقال
ابن معين: سليمان بن موسى عن مالك بن يُخَافِر وعن جابر مرسل» اه.
مع أن في «مسند الإمام أحمد»^(١) (جزء ٣ / ص ٢٩٥): ثنا عبد الرزاق
أنا ابن جريج قال سليمان بن موسى: أنا جابر....

ثنا محمد بن بكر أنا ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى أخبرني
جابر....

فقول سليمان في الأول: «أنا جابر» صريح في السماع، لكن فيه تدليس
ابن جريج، وأما الثاني: فسالم [ص ٧٩] من التدليس، ومحمد بن بكر وابن
جريج على شرط الشيخين، ويبعد كل البعد أن يكون هنا تحريف من النساخ
في السندين المتتابعين معاً، وقد ثبت أن سليمان ثقة، وهو أعلم بنفسه من ابن
معين، مع أننا لا نعلم مستند ابن معين، وقد أدرك سليمان من حياة جابر مدة.

وقال الحافظ في «إتحاف المهرة»^(٢): سليمان بن موسى الأشدق^(٣)
(الأموي) عن جابر، ولم يدركه، وأورد له حديثه هذا الذي في «المسند»،

(١) رقم (١٤١٤٣، ١٤١٤٤).

(٢) رقم (٢٧٠٥).

(٣) يشبه رسمها في الأصل: «الأسدي»، والصواب ما أثبت.

ولم يتعرَّض لصيغة روايته عن جابر، وليس عندنا نسخة خطية من «مسند أحمد» نراجعها، فمن وجد فليراجع.

وقال المزي في «الأطراف»^(١) - في الكلام على حديث ابن جريج الذي قال فيه: عن سليمان بن موسى وأبي الزبير عن جابر - قال المزي: سليمان لم يسمع من جابر، فلعل ابن جريج رواه عن سليمان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

أقول: يرده أن ابن جريج عن سليمان وحده، كما عند أبي داود، وقد ذكره المزي أيضاً. والله أعلم.

هذا، مع علمنا بأن ثبوت سماعه من جابر لا يفيد صحة حديث الباب، ما دامت عنعنة ابن جريج قاطعة الطريق، (مع أن في حديثه الذي نقلناه عن «المسند»: ثنا ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى قال: قال جابر. وهذا كالصريح في أن بين سليمان وبين جابر واسطة، وإن احتمل التأويل. انظر «فتح المغيث» (ص ٥٢).^(٢)

وإنما جلُّ مقصودنا من ذكر روايته أن يكون دعامةً لأبي الزبير، تأدُّباً مع كلمة الإمام الشافعي^(٣).

(١) (١٨٦/٢-١٨٧).

(٢) من قوله: «مع أن في حديثه...» إلى هنا يحتمل أن يكون حاشية من المؤلف، لأنه وضع على كلمة «الطريق» رقم (١) وكتب هذه العبارة أسفل الصفحة، ورجحنا إثباتها في المتن، لأن المؤلف سبق له هذا الصنيع في عدة مواضع في اللحق، ولأن الكتاب مسوَّدة لا يحتمل التحشية.

(٣) يعني قوله في أبي الزبير: «يحتاج إلى دعامة».

تنبيه:

أما النهي عن التجصيص والبناء والجلوس؛ فقد ثبت فيها سماع ابن جريج من أبي الزبير، وسماع أبي الزبير من جابر، فهي صحيحة.

وأما النهي عن الكتابة والزيادة، فلم ترد إلا في روايات معنعة، أو في روايات ابن جريج عن سليمان بن موسى، بدون تصريح ابن جريج بالسماع من سليمان، ولا تصريح سليمان بالسماع من جابر - إن كان أدركه -.

بل في حديث الإمام أحمد ما يدلُّ أن سليمان روى الحديث بواسطة عن جابر، كما مر.

ثم إن زيادة النهي عن الزيادة لها علل غير هذه:

منها: أنها من رواية حفص بن غياث، وحفصٌ ساء حفظه بعدما استُقضي، وذكروا أنه لا يحتجّ من حديثه إلا بما حدّث به من كتابه، وروايته التي عند مسلم ليس فيها هذه الزيادة، وقد قيل: إن صاحبي الصحيح إنما يخرجان له ما حدث به من كتابه.

ومنها: انفراذه بهذه الزيادة، دون سائر من روى الحديث عن ابن جريج.

لكن في «كنز العمال»^(١): عن جابر ما لفظه: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تُجصَّص القبور، وأن يُجعل عليها^(٢) من غير حُفرتها». (ابن النجار). (لا أدري ما صحته).

(١) رقم (٤٢٩١٩).

(٢) في «كنز العمال»: «عليها تراب...».

وفي «سنن البيهقي»^(١) ما لفظه: ورواه أبان بن أبي عياش عن الحسن وأبي نضرة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ولا يزداد على حفرتة»^(٢) التراب... أبان ضعيف. اهـ.



(١) (٣/٤١٠).

(٢) في «السنن»: «حُفِيرَتِه».

[حديث أبي سعيد الخدري]

[ص ٨٠] ابن ماجه في «سننه»^(١): حدثنا محمد بن يحيى ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الملك الرقاشي ثنا وهب (وفي نسخة: وهيب، وهو الصحيح) ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن القاسم بن مُخَيِّمَةَ عن أبي سعيد: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يُبنى على القبر».

«مسند أبي يعلى»^(٢) - (خط يد): حدثنا العباس بن الوليد النَّرْسِي نا وهيب نا عبد الرحمن بن يزيد^(٣) بن جابر عن القاسم بن مُخَيِّمَةَ عن أبي سعيد قال: نهى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُبنى على القبور، أو يُقَعَدَ عليها، أو يصلَى إليها.

«جامع الزوائد»^(٤) - خط يد -: وعن أبي سعيد قال: نهى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُبنى على القبور، أو يُقَعَدَ عليها، أو يُصَلَى إليها. رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات.

أقول: في سنده عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، تكلم فيه بعضهم خطأً، وهو الفلاس، قال: «ضعيف الحديث، حدَّث عن مكحول بأحاديث مناكير عند أهل الكوفة» اهـ.

(١) رقم (١٥٦٤).

(٢) رقم (١٠١٦).

(٣) في المطبوعة «زيد» تصحيف.

(٤) (٦١/٣).

تَعَقَّبَهُ الخَطِيبُ^(١) فقال: «روى الكوفيون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن ابن جابر، وَهَمُّوا في ذلك، فالحمل عليهم، ولم يكن ابن تميم ثقة» اهـ.

وفي «الميزان»^(٢): لم أر أحدًا ذكره في الضعفاء غير أبي عبد الله البخاري، فإنه ذكره في الكتاب الكبير في الضعفاء، فما ذكر شيئًا يدل على ضعفه أصلًا... إلخ.

[ص ٨١] وفيه القاسم بن مُخَيْمِرَةَ عن أبي سعيد.

حال القاسم بن مُخَيْمِرَةَ

في «تهذيب التهذيب»^(٣) - أول ترجمته - : روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري، وأبي أمامة... إلخ.

ثم ذكر عن يحيى بن معين أنه قال: لم نسمع أنه سمع من أحد من الصحابة.

وقال في آخر ترجمته: قال ابن حبان: سأل عائشة عما يلبس المحرم. اهـ.

أقول: لم أجد فرصةً لتفتيش كتب الحديث لتحقيق سماع القاسم من

(١) في «تاريخ بغداد»: (٢١٢/١٠).

(٢) (٣١٢-٣١٣).

(٣) (٣٢٧/٨).

أبي سعيد، لكنه عاصره قطعاً، فقد ثبت بما قاله ابن حبان أن القاسم أدرك عائشة وسألها، وقد كانت وفاتها سنة (٥٧)، فإدراكه لأبي سعيد بين واضح؛ لأن أقل ما قيل في وفاة أبي سعيد أنها سنة (٦٣)، وأكثره سنة (٧٤)، ووفاة القاسم على ما ذكر ابن سعد في «الطبقات»^(١) في خلافة عمر بن عبد العزيز، أي سنة (١٠٠) تقريباً^(٢).

وثبت بسؤاله لعائشة زيارته للحرمين، وذكروا أنه سكن دمشق، وقد وصل أبو سعيد إلى دمشق، وقد كان التابعون – ولاسيما أهل العلم – حريصين على لقاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأخذ عنهم، فلقاء القاسم لأبي سعيد مظنون، وبما أنه روى عنه بالعنعنة وهو ثقة غير مدلس، ولا معروف بالإرسال الخفي، فالظاهر السماع، وإن لم يعلم صريحاً، فعدم العلم ليس علماً بالعدم.



(١) (٤١٩/٨).

(٢) انظر «تحفة التحصيل»: (ص ٤١٤). وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة»:

(١/٢٧٧) في الكلام على هذا الحديث: «منقطع؛ لأن القاسم لم يسمع من أبي

سعيد».

[بحث شرط اللقاء]

[٨٢] ولي بحثٌ في اشتراط اللقاء أحببت أن ألخصه هنا، فأقول:

الأصل في الرواية أن تكون عما شاهده الراوي أو أدركه، فتأمل هذا، وافرض أمثلة بريئة عن القرائن من الطرفين:

كأن تكون ببلدة، فتسمع برجل غريب جاءها، وبعد أيام تلقاه، فيخبرك عن أناس من أهل تلك البلدة: أن فلانًا قال كذا، وفلانًا قال كذا، من دون أن يصرح بسماع، ولا علمت لقاء لهم، ولكنك تعتقد أنه لا مانع له من لقائهم.

ثم توسّع في الأمثلة ولا حظ أنها واقعة في عصر التابعين، حين لا برق ولا بريد ولا صحافة ولا تأليف، وإنما كان يتلقى العلم من الأفواه، والناس مشمرون لطلب العلم، ولا سيما للقاء أصحاب نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم. ثم لاحظ أنه لم يكن يوجد منهم إلا نادرًا من لم يزر الحرمين، وفيهما يمكن اجتماع الراوي بالمروى عنه، إذا كانا متعاصرين. وبهذا يندفع ما يوهمه تباعد البلدين من عدم اللقاء.

فإذا كان الحال ما ذكر، وثبت أن أحد المتعاصرين روى عن الآخر بلا تصريح بسماع ولا عدمه، كان المتبادر السماع، فكيف إذا لاحظت أن كثيرًا من السلف كان يزور الحرمين كل عام، فكيف إذا كان أحدهما ساكن أحد الحرمين، فكيف إذا ثبت أن الآخر زارهما؟ وكذا إذا كان أحد الشخصين ببلد قد زاره الآخر، فأما إذا كانا ساكنين بلدًا واحدًا، فإنه يكاد يقطع باللقاء.

وزد على هذا أن الإسناد كان شائعًا في عهد السلف، لا تكاد تجد أحدًا إلا وهو يقول: عن فلان أن فلانًا أخبره عن فلان، مثلاً، مع أن السلف كانوا

أهل تثبُّت واحتياط.

[ص ٨٣] إذا تقرر هذا، فما المانع من الأخذ بهذه الدلالة الظاهرة المحصّلة للظن، المستوفية لنصاب الحجية؟

إن قيل: كان اصطلاح السلف خلاف ما يقتضيه الأصل، بدليل شيوع الإرسال فيهم.

قلت: أما الإرسال الجلي فمُسَلَّم، ولكن أقل من الإسناد، كما يعلم بالاستقراء، فهو كالمجاز، لا يقدر شيوعه في تقديم الحقيقة عليه. وأما الخفي؛ فقليل، حتى إنه أقل من التدليس.

فإن قيل: فإن ذهب ابن المديني والبخاري رحمهما الله تعالى إلى اشتراط اللقاء، يدل على شيوع الإرسال الخفي في السلف.

قلت: الاستقراء أقوى من هذا الاستدلال، مع أن مسلماً رحمه الله نقل في مقدمة صحيحه الإجماع على عدم اشتراط اللقاء، أي: قبلهما، كما أشار إليه بالتشنيع على بعض معاصريه.

فقيل: إنه أراد به البخاري، ولا مانع من أن يريد به وشيخه ابن المديني، فقد كان أيضاً معاصراً له، فلا يخدم خلافهما وخلاف من عاصرهما أو تبعهما في الإجماع السابق.

على أن أقل ما يثبت بنقل مسلم أن الغالب في عهد السلف أن تكون الرواية على السماع، والبخاري وشيخه لا ينكران أن الظاهر من الرواية السماع، بدليل تصحيحهما لعنة الملاقي غير المدلس، فلولا وفاقهما على أن الظاهر من الرواية السماع، لكانا إنما يعتمدان مجرد اللقاء، فيلز مها أن

يثبتا لكل من لقي شخصاً أنه سمع منه جميع حديثه، وهذا كما ترى.

[ص ٨٤] وإنما اشترط ثبوت اللقاء؛ لأن الدلالة معه تكون أقوى وأظهر، وهذا صحيح غالباً، ولكنه لا يقتضي إهدار الدلالة الحاصلة مع عدم ثبوت اللقاء، ما دامت دلالة ظاهرة محصّلة للظن، مستكملةً للنصاب كما مر.

قد أزمهما مسلم رحمه الله عدم تصحيح المعنعن أصلاً؛ لأنه كما أن عنعنة من لم يثبت لقاءه تحتمل عدم السماع، فكذلك من ثبت لقاءه.

وأجيب: بأن احتمال السماع في الثاني أقوى.

ويردُّ: بأن احتمال السماع في الأول قويٌّ ظاهرٌ محصّل للظن، فلا عبرة بزيادة الثاني، إذ هي زيادة على النصاب، مع أن لنا أموراً تجبر هذه الزيادة:

منها: قلة الإرسال الخفي في السلف.

ومنها: أنه أقبح وأشنع من التدليس، كما سيأتي.

فالثقة أشد تباعدًا عنه، تدينًا وخوفًا من نقد النقاد الذين كانوا يومئذٍ بالمرصاد، بخلاف التدليس، فإنه أشد خفاءً على الناقد.

وأجيب أيضًا: بأن احتمال العنعنة لعدم السماع مع ثبوت اللقاء، اتهامٌ للراوي بالتدليس، والفرض سلامته منه، بخلاف احتمالها له مع عدم ثبوت اللقاء، فإنما فيه اتهامه بالإرسال الخفي فقط.

ويردُّ: بأنه قد نقل محققون من أهل الفن أن الإرسال الخفي تدليسٌ، منهم ابن الصلاح والنووي والعراقي، وقال: إنه المشهور بين أهل العلم بالحديث.

ولنا بحث في تحقيق ذلك، والإجابة عما ذكره [ص ٨٥] الحافظ رحمه الله، لا حاجة لإثباته هنا؛ لأن الخلاف لفظي، للاتفاق على أن في الإرسال الخفي إيهامًا، فاتهام الراوي به كاتهامه بالتدليس، فإذا اتهمتم الراوي بأنه يرسل خفيًا - وإن لم يوصف به - فليزكم أن تتهموا الراوي بأنه يدلس وإن لم يوصف به.

فإن قلتم: إن الأصل في الثقة عدم التدليس؟
قلنا: وكذا الإرسال الخفي.

فإن قلتم: الإيهام في الإرسال الخفي أضعف منه في التدليس، فهو أقرب إلى اتصاف الثقة به.

قلنا: مُسَلِّمٌ غالبًا، ولكن هذا لا يقتضي أن لا يكون الأصل في الثقة عدمه، ما دام فيه إيهامٌ وتغريبٌ وغشٌّ منافٍ لكمال الثقة، مع أن الإيهام في الإرسال الخفي لأمرين، كلاهما خلاف الواقع: السماع لذلك الحديث، واللقاء.

بخلاف التدليس، فإنه وإن دل على الأمرين، فاللقاء موافقٌ للواقع، فتبين أن الإرسال الخفي أقبح وأشنع من التدليس، كما قاله ابن عبد البر في «التمهيد»^(١)، ونحوه ليعقوب بن شيبة. انظر «فتح المغيث»^(٢) (ص ٧٤-٧٥).

وعليه، فالثقة أشدّ بعدًا عنه؛ تدينًا وخوفًا من نقد النقاد، كما مرّ.

(١) (٢٧/١-٢٨).

(٢) (٢١٠/١-٢١١).

فإذا اتهمتم الثقة به من غير أن يوصفَ به، لزمكم من باب أولى اتهام الثقة بالتدليس، وإن لم يوصفَ به.

فإن قيل: لعل السامع يكون عالمًا بعدم اللقاء، فلا إيهام، فلا إرسال خفيًا.

[ص ٨٦] قلنا: وكذلك لعل السامع يكون عالمًا بعدم السماع مطلقًا، أو لذلك الحديث، فلا إيهام، فلا تدليس.

والتحقيق: أنه لو كان الراوي يعلم بعدم اللقاء، أو عدم السماع، وهو ثقةٌ غير مدلس، لبينه لمن يأخذ عنه، ولو فُرِضَ أن الثاني كان عالمًا بذلك، فاستغنى عن التبيين، فيلزم الثاني أن يبينه للثالث، وهكذا.

فإذا جاءنا الحديث من رواية الثقات غير الموصوفين بالتدليس، أو الإرسال الخفي إلى ثقةٍ كذلك روى بالعنونة عمّن عاصره، وأمکن لقاؤه له، ولم ينص أحدٌ من رجال السند ولا غيرهم على عدم اللقاء، فهو كما جاءنا الحديث من رواية الثقات غير الموصوفين بالتدليس إلى ثقةٍ كذلك روى بالعنونة عمّن لقيه، وأمکن سماعه لذلك الحديث منه، ولم ينص أحدٌ من رجال السند أو غيرهم على عدم السماع، ففي قبول الأول احتمال اللقاء والسماع، وفي رده اتهام الثقة بإيهام اللقاء والسماع، وفي قبول الثاني احتمال السماع فقط، وفي رده اتهام الثقة بإيهام السماع فقط، فهذه بتلك.

فإذا لاحظنا قلة الإرسال الخفي في السلف، واعتيادهم [ص ٨٧] للإسناد، وخوفهم من نقد النقاد، كان الأمر أوضح، فكيف إذا اعتبرنا القرائن الدالة على اللقاء، كما سبق بيانها أول البحث؟

فالمختار ما قاله مسلم رحمه الله: أن ثبوت اللقاء ليس بشرط الصحة.

ولم نختره لما ذكره من الإجماع والإلزام، بل لما قدمنا أن الدلالة حيثئذٍ دلالة ظاهرة، محصّلة للظن، مستكملة لنصاب الحجية. والله أعلم.

وقد رأيت عن الحافظ رحمه الله ما يوافق ما قلنا. قال تلميذه السخاوي في «فتح المغيث»^(١) (ص ٦٢): «ولكن قيده ابن الصيرفي بأن يكون صرح بالتحديث ونحوه. أما إذا قال: عن رجل من الصحابة، وما أشبه ذلك، فلا يقبل.

قال: لأنني لا أعلم أسمع ذلك التابع منه، أم لا؟ إذ قد يُحدّث التابعي عن رجل وعن رجلين عن الصحابي، ولا أدري هل أمكن لقاء ذلك الرجل، أم لا؟ فلو علمت إمكانه فيه لجعلته كمدرك العصر.

قال الناظم (العراقي): وهو حسنٌ مُتَّجِه، وكلام من أطلق محمولٌ عليه.

وتوقّف شيخنا (الحافظ) في ذلك؛ لأن التابعي إذا كان سالمًا من التدليس حُمِلت عنعنته على السماع، وهو ظاهر.

قال: ولا يقال: إنما يتأتى هذا [ص ٨٨] في حق كبار التابعين الذين جُلّ روايتهم عن الصحابة، بلا واسطة. وأما صغار التابعين الذين جُلّ روايتهم عن التابعين، فلا بد من تحقُّق إدراكه لذلك الصحابي، والفرض أنه لم يسمعه حتى نعلم هل أدركه، أم لا؟ لأننا نقول: سلامته من التدليس كافية في ذلك، إذ مدار هذا على قوة الظن، وهي حاصلَةٌ في هذا المقام» اهـ.

(١) (١/١٧٨).

أقول: وإذا كان هذا مع احتمال عدم إدراك المعنعن للصحابي، فضلاً عن لقائه، ففي مسألتنا أولى وأظهر؛ لأنه قد ثبت الإدراك، وربما قامت عدة قرائن تدل على اللقاء، كم مر.

والعجب من الحافظ رحمه الله، كيف مشى معهم في ترجيح ردّ عنعنة من عُلِمَت معاصرته دون لقائه، ولو مع قيام القرائن على اللقاء. وتوقف عن ردّها، بل احتجّ لقبولها في حق من لم تُعَلَم معاصرته أصلاً، فسبحان من له الكمال المطلق!

وإنما ذكرنا هذا، ليعلم صحة ما ذكرناه: من أن الدلالة ظاهرةٌ مستكملةٌ نصاب الحجية. والله أعلم.



[حديث أم سلمة]

[ص ٨٩] الإمام أحمد «مسند»^(١) (جزء ٦ / ص ٢٩٩): ثنا حسن ثنا ابن لهيعة ثنا يزيد بن أبي حبيب عن ناعم مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُبنى على القبر أو يُجصَّص».

ثنا علي بن إسحاق ثنا عبد الله أخبرنا ابن لهيعة حدثني يزيد بن أبي حبيب عن ناعم مولى أم سلمة: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يُجصَّص قبر، أو يُبنى عليه، أو يُجلَّس عليه». قال أبي: ليس فيه أم سلمة. اهـ.

وهذه الجملة: «قال أبي...» إلخ، من قول عبد الله بن الإمام أحمد.

أقول: في ابن لهيعة كلام كثيرٌ.

فأطلق بعضهم الثناء عليه، وقال جماعةٌ، منهم ابن مهدي، والإمام أحمد، وأحمد بن صالح: سماع المتقدمين عنه صحيح. وقال الحافظ عبد الغني والساجي: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح.

وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب، طَلَبًا للعلم.

وقال أبو زُرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء، إلا ابن المبارك وابن وهب، كانا يتبعان أصوله، وليس ممن يحتجُّ به.

(١) رقم (٢٦٥٦٦، ٢٦٥٦٧).

[ص ٩٠] وأطلق جماعةً توهينه.

وقال ابن معين: هو ضعيف، قبل أن تحترق كتبه، وبعد احتراقها.

وفصل الخطاب في حقه ما ذكره الذهبي في «الميزان»^(١). قال: «قال ابن حبان: قد سبرت أخباره من رواية المتقدمين والمتأخرين، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له في رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيت أنه كان يدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فألرزق تلك الموضوعات بهم». اهـ.

أقول: فكأن من أطلق الثناء عليه نظر إلى صدقه وعدالته، وسعة علمه. ومن قال بصحة سماع المتقدمين، نظر إلى أن الرجل كان ضابطاً حينئذٍ، فالسماع منه صحيح، وإن كان يدلس. ومن خصَّ العبادلة، فلأنهم من المتقدمين المتحررين.

وأما أبو زرعة؛ فكأنه علم أن كتابه صحيح، كما قال أحمد بن صالح، فصحَّح سماع من كان يتبع أصوله.

ولما رأى أن ما لا أصل له كثيراً في رواية المتقدمين، أي ممن لم يتبع كتابه، ظهر له أن الرجل لم يكن ضابطاً أولاً وآخرًا، فأطلق قوله: «وليس ممن يحتاج به»، ولو اعتبر كما اعتبر ابن حبان لظهر له ما ظهر له.

[ص ٩١] وأما من أطلق التوهين؛ فنظر إلى الظاهر، ولم يعتبر.

وعلى كل حال، فلم يتكلم أحدٌ في صحة كتابه، وقد صرح الجمهور بأنه صحيح، وتدليسه عن الضعفاء لا يقدر في صحة كتابه، مع أن الظاهر أنه

(١) (٣/١٨٩-١٩٧).

لم يكن يعلم بضعفهم، مع أنهم قد وثقوا كثيرًا ممن كان يدلس عن الضعفاء، كما يُعَلَّم بمراجعة تراجم المدلّسين، انظر ترجمة «بقية» في «الميزان»^(١).

إذا تقرر هذا، فالرواية الأولى لحديث الباب، وهي الموصولة، هي من رواية المتأخرين عن ابن لهيعة، فهي ضعيفة.

والرواية الثانية هي المرسلة، من رواية عبد الله وهو ابن المبارك وهو من المتقدمين، ومن العبادلة، وممن كان يتتبع أصول ابن لهيعة، وقد صرح بالسماع من ابن لهيعة، فهي صحيحة.

فالزيادة والنقص في سند الرواية الأولى وممتنها من تخليط المتأخرين، والرواية الثانية هي الصحيحة، فالحديث مرسلٌ صحيحٌ.

وناعم مع إدراكه كثيرًا من الصحابة، قليل الحديث، لم يحدث إلا عن مولاته أم سلمة^(٢)، فالظاهر أن إرساله مما سمع من الصحابة.



(١) (١) / (٣٣١).

(٢) زاد في النسخة الأخرى: «وعن عبد الله بن عمرو».

[ص ٩٣] آثار (١)

البخاري تعليقاً (٢): «ورأى ابن عمر رضي الله عنه فُسطاطاً على قبر عبد الرحمن، فقال: انزعه يا غلام، فإنما يظله عمله» اهـ.

البيهقي في «السنن» (٣): «وروينا عن أبي موسى في وصيته: «ولا تجعلن علي قبري بناءً»، وعن أبي سعيد الخدري: «لا تضربن عليّ فسطاطاً»، وعن أبي هريرة كذلك» اهـ.



-
- (١) قال المؤلف في أول الورقة (٩٣) بعد أن ساق أحاديث: «ينقل إلى الفصل الأول، ويجعل ههنا حديث: لا تجعلوا بيوتكم مقابر». لكنه لم يذكر هذا الحديث في الرسالة لا في هذه النسخة ولا في (المسودة).
- (٢) (٢/٩٥ - الميرية). كتاب الجنائز باب الجريد على القبر.
- (٣) (٤/٤).

[ص ٩٤] الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة

- مُعلّق البخاري في القصة المروية عن زوجة الحسن بن الحسن:

قد علمت مما تقدم أن القصة لم تصح عندنا، ولا نظنها تصح، ولو صحّت لكان فيها ما يُستأنس به لمنع ذلك الفعل، وهو ما فيها عن الهاتئتين.

وعلى كل حال، فهذه القصة لا ينبغي أن يقام لها وزنٌ أصلاً، فلو صحّت ولم يرد فيها ما يدل على المنع لما كانت دليلاً على الجواز، إذ ليست من الأدلة الشرعية في شيء.

- معلق البخاري عن خارجة:

قد سبق الطعن في صحته من خمسة أوجه^(١)، وعلى فرض صحته، فيجاء عنه بوجه:

الأول: أنه إذا ثبت أن عُمرَ خارجة حين قُتل عثمان كان نحو خمس سنين، وحُومِل قوله: «شَبَّان» على المجاز، بقريضة تقدّم قوله: «غلمان» عليها، أطلق الشباب على ما يقابل الصغر المُفْرِط، فلا دلالة في الأثر على ارتفاع القبر؛ لأن الغلام الذي عمره نحو خمس سنين مهما كانت قوته يشق عليه وثب نحو ثلاثة أذرع على وجه الأرض، وهذا تقريباً هو عرض القبر، فإذا لاحظنا أن القبر كان مُسنماً نحو شبر ازداد الأمر وضوحاً.

ووهم من قال: إن البخاري فهم منه الرفع، وأنه لذلك ساقه في باب الجريد على القبر؛ لأن الرفع يستلزم زيادة تراب أو حَجَر على القبر، وذلك

(١) (ص ٤٨-٤٩).

يدلّ على جواز وضع الجريد في الجملة^(١).

وهذا وهمٌ ظاهرٌ، ما كان على صاحبه إلا أن ينظر ما في ذكر البخاري بعد هذا الأثر، وهذه عبارته بعد قوله: «حتى يجاوزه»: «وقال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي خارجةً، فأجلسني على قبر، وأخبرني عن عمّه يزيد بن ثابت قال: إنما كره ذلك لمن أحدث عليه.

وقال نافع: كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبور». اهـ.

فواضح جدًّا أن البخاري إنما ذكر هذه الآثار لدلالاتها، [ص ٩٥] وفهم من هذا الأثر أن خارجة ذكره - كالذي بعده - مستدلًّا على جواز الجلوس على القبر: أنهم كانوا يتواثبون على قبر عثمان بن مظعون، أي: ولم ينههم من رآهم من الصحابة، مع أنهم غلمان شُبَّان، أي: مميزون بحيث ينبغي زجرهم عما يخالف الآداب الشرعية.

وهذا تقريرٌ للاستدلال، أي: لأنهم لو كانوا صغارًا جدًّا، يحتمل أن من يراهم من الصحابة يعرض عنهم، لأنهم لم يبلغوا حدَّ التمييز، فأما بعد بلوغ حدَّ التمييز فإنه يبعد أن يراهم أحدٌ، ويسكت عنهم.

فأما إيراد البخاري هذه الآثار في باب الجريد على القبر، فلأنه - والله أعلم - لم يصحَّ على شرطه حديث^(٢) في الجلوس على القبر، فرأى أن وضع الجريد على القبر يدل على جواز الجلوس؛ لأن الجلوس هو عبارة

(١) لعل المؤلف قصد الحافظ في «فتح الباري»: (٣/ ٢٦٥) إذ قال: «ومناسبته من وجه أن

وضع الجريد على القبر يرشد إلى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض» اهـ.

(٢) تحتمل في الأصل: «حديثها»، والمثبت أصح.

عن وضع شيء على القبر، وذكر هذه الآثار في هذا الباب استثناسًا بها،
وليشير بها إلى الاستدلال بوضع الجريد على الجلوس.

الثاني: إذا فرض صحة الأثر، وعدم صحة ما ذكره ابن سعد وابن
عساكر، وحمل قوله: «غلمان شبان» على أنهم مقاربون الشباب، فليس في
الأثر أنهم كانوا يثبون القبر عرضًا، فهو محتمل لأن يكون الوثب طولًا،
ووثب القبر طولًا يشق على ابن الثماني سنين ونحوها، ولو لم يكن مرتفعًا
عن وجه الأرض.

فإذا لاحظنا أنه كان مرفوعًا نحو شبر ازداد هذا الوجه قوة.

الثالث: لو فرض - زيادة على ما مر - دلالة الأثر على أن القبر كان مرفوعًا،
فلا يُدْرَى من رفعه، مع أنه قد ورد في قبر عثمان بن مظعون نفسه ما يدلُّ
على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله بحيث خيف انطماسه في مدة
قليلة، حتى احتاج إلى وضع حجر عند رأسه، وقال: «أَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي» (١).
بل الظاهر من ذلك أنه جعله مساويًا للأرض، كما مر في الفصل
الأول (٢).

وقد روي عن الصحابة النهي عن الرفع، والأمر بالهدم، فيبعد أن يفعله
أحدٌ منهم.

[ص ٩٦] الرابع: لو فرض مع ما مر أن الرافع رجلٌ من الصحابة، فليس
في فعل الصحابي حجة، ولم يكن القبر ظاهرًا لجميع الناس حتى يدعى

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٣ - ٢٤).

(٢) (ص ٢٨ وما بعدها).

الإجماع.

الخامس: لو فرض مع ما مر أنه كان ظاهرًا، فالصحابه رضي الله عنهم في مدة عثمان وبعده كانوا متفرقين في البلاد، مشغولين بالفتن والمحن والإحزن.

السادس: لو فرض مع ما مر أنهم كانوا مجتمعين، فقد صحَّ عن كثير منهم رواية النهي عن ذلك، وصح عنهم العمل بموجبه كما مر، وهذا كافٍ في نفي الإجماع.

السابع: لو فرض مع ما مرَّ أنه لم يرد ما ينفي الإجماع، ففي حُجَّيته خلافٌ مشهور.

الثامن: لو فرض مع ما مر تسليم حجية الإجماع، فبشرط أن يعلم، ولا سبيل إلى ذلك كما هو مقررٌ في الأصول.

التاسع: لو فرض مع ما مر أنه لا يشترط العلم به، بل يُكتفى بأنه لم يُنقل ما يخالفه، فإنما يكون حجة إذا لم يرد في كتاب الله عزَّ وجلَّ، أو سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يخالفه.

وهذا هو الثابت عن عمر وعبد الله وغيرهما، وعن الشافعي وأحمد وغيرهما، انظر باب [] (١) في «الأم».

وذلك أن احتمال وجود مخالف لقول من قبلنا لم ينقل قوله، أقوى من احتمال كون النص على خلاف ظاهره، فضلًا عن احتمال النسخ، فضلًا عن احتمال كون الحديث الثابت بالإسناد كذبًا.

(١) كذا تركه المؤلف بياضًا.

فهذه أربعة عشر وجهًا في سقوط الاحتجاج بهذا الأثر، فمن لم يكتف بها فإنه لا يكتفي إلا بالسوط، فإلا يكن فعذاب الآخرة أشد وأبقى.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

خلاصة حديث فضالة (١):

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرهم أن يجعلوا القبور على الهيئة المشروعة التي قررها لهم، وأن هذه الهيئة منافية لتكثير التراب.



(١) هذه الخلاصة ذكرها المؤلف في الفصل الأول وقال: «تنقل الخلاصة إلى الفصل الثاني».

الفصل الثالث

شرح حديث علي رضي الله عنه

قد مر معنى التسوية في حديث فَصَّالَةَ^(١)، والإشراف: هو الارتفاع.

وما زعمه بعضهم أنه يحتمل أن يراد بـ«مشرف»: مسنم أخذًا من شَرَفَ البعير، أي: سنامه، فلا وجه له؛ لأنه لم يُسْمَع اشتقاق فعل من «شرف البعير»، ولو سُمِعَ لكان إطلاقه على القبر مجازًا، والأصل الحقيقة.

وقد ورد إطلاقه على القبر في حديث القاسم المار في الفصل الأول، وفيه: «فكشفت لي عن ثلاثة قبور، لا مشرفة، ولا لاطئة»^(٢).

مع أنه قد مرّت أدلة قاضية بأن السنة هي التسنيم، فكيف يؤمر بإزالته؟!

بقي ما قيل: إن الظاهر أن تلك القبور قبور كفار، ويدل عليه ذكر الصنم.

والجواب: أن هذا وإن اُحْتُمِلَ في بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي رضي الله عنه، لا يحتمل في بعث علي لصاحب شُرْطَتِهِ؛ لأن عليًا رضي الله عنه كان بالكوفة، وبعثه لعامل شرطته إنما يكون في الكوفة نفسها؛ لأن عامل الشرطة إنما يؤمر على ما يقرب من الأمير، والكوفة إنما بُنيت في الإسلام، فالقبور التي فيها إن لم يكن كلها قبور مسلمين فغالبها، فأمر عليّ بتسويتها مطلقًا يدلّ أبلغ دلالة على أحد أمرين:

(١) (ص ٢٦ وما بعدها). وحديث عليّ تقدم (ص ٥٠).

(٢) تقدم تخريجه.

١ - أن يكون في القبور التي بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتسويتها قبور مسلمين ماتوا قبل مقدمه صلى الله عليه وآله وسلم، فدُفِنوا ورُفِعَت قبورهم. وربما يستأنس لهذا بما في رواية أبي محمد الهذلي: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في جنازة حين بعث عليًّا»^(١)، فيشبه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم علَّم أصحابه أن لا يرفعوا القبر الذي هو حينئذٍ حاضر الدفن فيه، فأخبر بأنهم رفعوا قبور الذين ماتوا من المسلمين قبل مقدمه، عملاً بعادتهم في رفع القبور، فبعث عليًّا لتسويتها مع غيرها.

٢ - أن يكون علَّم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا فرق في وجوب التسوية، ولا أصرح في عدم الفرق من قوله: «أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، وعليٌّ رضي الله عنه هو الذي تلقى الأمر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهو أعلم بحقيقته.

ولا يخفى أن الإشراف هنا المراد به الارتفاع فوق الشبر، لمقابلته بالتسوية، والتسوية: جعله على الهيئة المشروعة، ومن الهيئة المشروعة: الرفع نحو شبر فقط، وسواءً أكان الإشراف بتراب، أو رمل، أو حصي، [ص ٩٨] أو حَجَرٍ أو مدر، أو خشب، كالتوابيت، أو غير ذلك.

ومنه البناء الذي يكون على جوانب القبر القريبة، بحيث يطلق على البناء قبر، وما لم يتناوله الإشراف بعمومه من الأشياء الزائدة على الهيئة الشرعية التي مرَّ بيانها في خاتمة الفصل الثاني، فإنه يتناولها الدليل بطريق القياس.

(١) في «مسند أحمد» رقم (١١٧٦). وقد سبقت (ص ٦٧-٦٨).

فكل قبر أُخْرِجَ عن الهيئة المشروعة فهو مأمور بتسويته، أي: برده إلى الهيئة المشروعة.

وقد قال قائل^(١): ليت شعري! لو كان المقصود من القبور التي أمر عليّ عليه السلام بتسويتها، هي عامة القبور على الإطلاق، فأين كان عليه السلام - وهو الحاكم المطلق يومئذ - عن قبور الأنبياء التي كانت مشيئة على عهده، ولا تزال مشيئة إلى اليوم في فلسطين وسورية، والعراق، وإيران.. الخ.

والجواب: أن هذا كذبٌ من ثلاثة أوجه:

الأول: إثبات معرفة قبور الأنبياء، وقد مر أنه لا يُعَلَمُ قبر أحدٍ منهم غير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.

الثاني: إثبات البناء على قبورهم في عهد عليّ رضي الله عنه، وهذا لا يثبت، وإنما كان في الكوفة شيءٌ من ذلك من فعل الأعاجم القريبي عهد بالإسلام، فأمر رضي الله عنه بإزالته، ولو ثبت وجود شيءٍ يومئذٍ في غير الكوفة، فلم يعلم به رضي الله عنه، ولم يُفْرَعْ للبحث عن ذلك.

الثالث: إدخال سورية وفلسطين تحت حكم عليّ رضي الله عنه، ولا أصرح من هذا الكذب؛ إذ هو صادرٌ من رجلٍ شيعي يستحيل أن يجهل من تاريخ أمير المؤمنين رضي الله عنه ما يتعلق بأساس التشيع، بل لا يكاد يوجد عاقلٌ - فضلاً عن مسلم - إلا وهو عالمٌ أن الشام كانت بيد معاوية.

(١) نقله حسن الصدر في «الرد على فتاوى الوهابية» (ص ٧٤) عن بعض المعاصرين من الرافضة.

ثبت الأمر بأن تُردّ القبور إلى الهيئة المشروعة إذا جعلت على خلافها.
ابن حبيب: قد تقدم أنه إذا صح، كان قوله: «بالأرض» من زيادة بعض
الرواة. والله أعلم.

وفيه أن عمر رضي الله عنه كان مُحييًّا لهذه السنة.

أثر عثمان: فيه أن عثمان كان عاملاً بهذه الأدلة.

فكان هذا الحكم قائماً معمولاً به في عصر الخلفاء الراشدين. والله
أعلم.

[ص ٩٩] حديث جابر وأبي سعيد وناعم: فيها النهي عن البناء على القبر
وتجسيصه، والجلوس عليه.

وفي حديث جابر: النهي عن الزيادة عليه والكتابة.

الكتابة

بعد أن صححها الحاكم على شرط مسلم قال: «وليس العمل عليها، فإن أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوبٌ على قبورهم، وهو عملٌ أخذ به الخلف عن السلف»^(١). اهـ.

تعقبه الذهبي فقال: ما قلتَ طائلاً، ولا نعلم صحابياً فعل ذلك، وإنما هو شيءٌ أحدثه بعض التابعين، فمن بعدهم، ولم يبلغهم النهي. اهـ.

وتعقبه ابن حجر الهيثمي^(٢) بقوله: «ويُردّ بمنع هذه الكلية ويفرضها، فالبناء على قبورهم أكثر من الكتابة عليها في المقابر المُسَبَّلة، كما هو مشاهد، لا سيما بالحرمين ومصر ونحوها، وقد علموا بالنهي، فكذا هي.

فإن قلت: هو إجماعٌ فعلي، فهو حجة كما صرَّحوا به.

قلت: ممنوعٌ، بل هو أكثرُيُّ فقط، إذ لم يُحفظ ذلك حتى عن العلماء الذين [لا]^(٣) يرون منعه. وبفرض كونه إجماعاً فعلياً، فمحل حجته - كما هو ظاهر - إنما هو عند صلاح الأزمنة، بحيث ينفذ فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد تعطل ذلك منذ أزمنة^(٤). اهـ.

(١) «المستدرک»: (١/ ٣٧٠) ووقع في الأصل: «السلف عن الخلف» سبق قلم. وكلام الذهبي في «تلخيص المستدرک» بهامشه.

(٢) في «تحفة المحتاج»: (٣/ ١٩٧) مع حواشي الشرواني والعبادي).

(٣) زيادة يستقيم بها السياق.

(٤) وقال المؤلف معلقاً على كلام ابن حجر في المسوِّدة الثانية (ص ٥٣ - ٥٦) ما نصّه:

«أقول: وهذا صحيح، وقد مضت عدة قرون لا تكاد تسمع فيها بعالم قائم بالمعروف

لا يخاف في الله لومة لائم، بل لا تجد رجلاً من أهل العلم إلا وهو حافظ لحديث:

«حتى إذا رأيت هوى متَّبِعاً وشُحّاً مطاعاً وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليك بخويصة =

أقول: النهي عن الكتابة لم يرد إلا في الروايات التي عنعن فيها ابن جريج، وهو مدلس كما تقدم، ولكن يؤخذ النهي عنها من الأحاديث بطريق القياس.

= نفسك ودع عنك أمر العامة» يعتذر به عن نفسه ويعذل به من رآه يتعرض لإنكار شيء من المنكر.

وقد وجد ذلك في آخر عصر الصحابة بعد الثلاثين سنة، فكان أبو سعيد الخدري رضي الله عنه واحد عصره في التجاسر على إنكار المنكر بقدر الإمكان، حتى شدد في ذلك عبد الملك بن مروان، خطب على منبر وقال: «والله لا يقول لي أحد: اتق الله، إلا ضربت عنقه...» ثم توارثها الملوك والأمراء إلا من شاء الله. ولهذا عظم عند الناس ابن طاووس وعمرو بن عبيد وغيرهما ممن كان يتجاسر على النهي عن المنكر.

وعلى كل حال فالمعروفون من العلماء بذلك أفراد يعدون بالأصابع والجمهور ساكتون. وأما في القرون المتأخرة فشاعت المنكرات بين الملوك والأمراء والعلماء والعامة ولم يبق إلا أفراد قليلون لا يجسرون على شيء، فإذا تحمس أحدهم وقال كلمة، قالت العامة: هذا مخالف للعلماء ولما عرفنا عليه الآباء.

وقال العلماء: هذا خارق للإجماع مجاهر بالابتداء.

وقال الملوك والأمراء: هذا رجل يريد إحداث الفتن والاضطرابات، ومن المحال أن يكون الحق معه، وهؤلاء العلماء ومن تقدمهم على باطل، وعلى كل فالمصلحة تقتضي زجره وتأديبه!

وقال بقية الأفراد من المتمسكين بالحق: لقد خاطر بنفسه وعرضها للهلاك، وكان يسعه ما وسع غيره!

وهكذا تمت غربة الدين، فإنا لله وإنا إليه راجعون!

[ص ١٠٠] الزيادة على القبر

(قد مر الكلام عليها في الفصل الأول) (١).

الجلوس على القبر

اختلف فيه؛ فقال مالك ومن تبعه: لا بأس به (٢).

وتأولوا الأحاديث بأن المراد القعود لقضاء الحاجة، واستدلوا:

أولاً: بأن في بعضها التقييد به، فحُمِلَ عليه الباقي، حملاً للمطلق على

المقيد.

وثانياً: بحديث وضع الجريد على القبر، إذ هو وضع شيء على القبر،

فيقاس عليه الجلوس، كما أشار إليه البخاري، ونبهنا عليه في أثر

خارجة (٣).

وثالثاً: بآثار رويت عن بعض الصحابة، أنهم كانوا يجلسون على

القبور، ويقولون: إنما نُهي عن القعود لقضاء الحاجة.

وقد مرَّ بعض هذه الآثار، في أثر خارجة بن زيد (٤).

(١) (ص ٤٤-٤٥).

(٢) انظر «عقد الجواهر»: (١/٢٧٢)، و«مواهب الجليل»: (٢/٧٥).

(٣) (ص ١٠٥-١٠٦).

(٤) (ص ١٠٥).

قالوا: وأما ما في بعض الروايات بلفظ: «وأن توطأ» فمن تصرّف الرواة،
ظن الراوي أن النهي عن الجلوس على إطلاقه، فعبر بالوطء؛ لأنه أشد منه.

وقال الجمهور: بل هو ممنوع^(١). واستدلوا بالأحاديث المطلقة،
وبحديث أحمد بإسناد صحيح عن عمرو بن حزم قال: «رأني رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم متكئاً على قبر، فقال: لا تؤذ صاحب هذا القبر، أو
لا تؤذه»^(٢).

فأما من لا يقول بحمل المطلق على المقيد، فاستدلّاه واضح.
وأما من يقول بالحمل – كالشافعية – فيجاب من طرفهم بأن حديث
أحمد نص لا يحتمل التقييد؛ لأن الاتكاء لا يكون مع قضاء الحاجة.
وعليه، فيتعين بقاء الأحاديث المطلقة على إطلاقها، كما هو المقرر في
المطلق الدائر بين قيدين متضادين. انظر كتب الأصول.

ويجاب عن القياس الذي أشار إليه البخاري: بأن لوضع الجريد حكمة
خاصة، كما يعلم من الحديث، لا يعلم وجودها في غير الجريد، فلا يتم
القياس، ولو فرض صحة القياس، فهو مصادم للنص بحديث أحمد.

ويجاب عن الآثار المروية عن بعض الصحابة رضي الله عنهم: بأنها لا
تصلح لمعارضة الدليل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مع
أننا لا ننكر أنهم لا يرون ما رأوه إلا متمسكين بدليل، ولكن ليس لنا أن نترك
دليلاً قد علمناه وتحققناه، ونأخذ بدليل نظن أنهم ظنوه.

(١) انظر «المغني»: (٣/٥١٦)، و«روضة الطالبين»: (٢/١٣٩).

(٢) أخرجه أحمد رقم (٣٩/٢٤٠٠٩). قال الحافظ في «الفتح»: (٣/٢٦٦): إسناده
صحيح. وانظر «السلسلة الصحيحة» (٢٩٦٠).

هذا، مع أن قولهم معارضٌ بقول صحابة آخرين، كعمرو بن حزم. وقد يتأول الأولون حديث عمرو بن حزم بأن يقال: لعل المراد [ص ١٠١] بصاحب القبر فيه وليّ المدفون، فإنه قد يتأذى من جلوس الأجنبي على قبر ميّته، فيكون النهي إذاً لأجل تأذي الحي، لا لأجل القبر. ويُجاب عن هذا: بأنه خلاف الظاهر، مع أن القبور إنما كانت في ذلك العهد في غير الملك.

وعليه، فإن كان تأذي الولي بمجرد أنه يرى أن قبر ميّته، كالمستحق له، فلا عبرة بذلك؛ لأن الاستحقاق إنما هو للميت، بالنظر لباطن الحفرة، فأما ظاهرها فإنه باقٍ على الإباحة على قضية مذهبكم.

وإن كان لظنه أن في الاتكاء انتهاكاً لحرمة الميت، أو أنه يتأذى بذلك، فإما أن يكون ظنه خطأً، فلا عبرة به، وكان الأولى أن يبين الحال للأولياء بأن ذلك الظن باطل، مع أنكم لم تقيّدوا الإباحة بما إذا لم يتأذى الحي، ولا نُقل عن من كان يرى الإباحة من السلف ما يدل على هذا القيد.

وإما أن يكون صواباً، فيلزم أن يكون الاتكاء منهياً عنه لذاته، فرجعنا إلى المعنى الظاهر، فلم يبق فائدة لهذا التأويل، إلا تأكيد النهي، لدلالته على أن في الاتكاء إيذاء الحي والميت.

وقد يتأولونه أيضاً بأنه لعله كان القبر قبراً لبعض أقارب عمرو، فاتكأ عليه يبكي عليه، فيكون إيذاؤه للميت بالبكاء عليه، لما ورد «أن الميت يعذب ببكاء أهله»^(١).

(١) أخرجه البخاري رقم (١٢٩٠)، ومسلم رقم (٩٢٧) من حديث عمر. وأخرجه البخاري رقم (١٢٨٦)، ومسلم رقم (٩٢٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والجواب: أن هذا خلاف الظاهر، فقول عمرو بن حزم: «على قبر» يدل أنه قبر مُطلق ليس له مزية تناسب النهي عن الاتكاء، ودعوى خلاف ذلك تمحلُّ لا وجه له.

فإن قيل: يدلُّ عليه ذهاب بعض الصحابة إلى جواز الجلوس المطلق، وتقييد النهي عن الجلوس بأن يكون لقضاء الحاجة.

قلت: كل هذا بعيد.

أما الأول؛ فلأننا متعبِّدون بظاهر ما بلغنا عن الشارع، لا ندعه إلا إذا بلغنا عن الشارع ما يخالفه، وقول بعض الصحابة ليس قولاً للشارع، فإنه قد يخفى عليهم الدليل، فيجتهدون ويخطئون، مع أن قولهم معارض بقول غيرهم من الصحابة كما مر. [ص ١٠٢] ولم يقل أحدٌ: إن ذهاب بعض الصحابة إلى حكمٍ يوجب تأويل ما يخالفه مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما الثاني؛ فلأن التقييد إنما ورد في التعليق على إثم خاص، فغايته أن يفهم أن ذلك الإثم بخصوصه لا يكون مع مطلق الجلوس.

فأما أن يفهم عدم الإثم أصلاً فلا، مع أن دلالة حديث عمرو بن حزم منطوق، وهو مقدَّم على المفهوم مطلقاً.

وتأول بعض الأجلة^(١) الجلوس المنهي عنه، بالجلوس للاستشفاع بصاحب القبر، والسؤال منه. والكلامُ عليه يعلم مما قبله، مع أن ظاهر الأدلة ولا سيما حديث عمرو بن حزم الإطلاق. والله أعلم.

(١) جاء في بعض مسودات المؤلف الإشارة إلى أن قائل ذلك أحد المعاصرين.

ثم اختلف الجمهور؛ فقال بعضهم: النهي للتحريم. وقال آخرون: بل هو للكراهية.

احتج الأولون: بأن الأصل في النهي التحريم، ولا صارف عنه. ولم يأت الآخرون بشيء، إلا أنهم ربما^(١) ذكروا ما تمسك به القائلون بالإباحة، وقد مرَّ الكلام عليه.

قال الشوكاني في «نيل الأوطار»^(٢): «(وأن يقعد عليه) فيه دليلٌ على تحريم القعود على القبر، وإليه ذهب الجمهور...» إلخ.

وقال النووي في «شرح مسلم»^(٣): «وفي هذا الحديث كراهية تجصيص القبر والبناء عليه، وتحريم القعود، والمراد بالقعود: الجلوس عليه، هذا مذهب الشافعي، وجمهور العلماء... قال أصحابنا: تجصيص القبر مكروه، والقعود عليه حرام، وكذا الاستناد إليه، والاتكاء عليه...» إلخ.

وتُعقَّب بأن الذي عليه الشافعي والجمهور كراهة ذلك تنزيهًا، وقد يُناقش ما ذكره النووي رحمه الله بأنه يلزمه الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ النهي، [ص ١٠٣] وذلك أن كون النهي على حقيقته - وهي التحريم - تقتضي حُرمة البناء والتجصيص والقعود، فالقول به في بعضها دون بعض حملٌ للكلمة على الحقيقة والمجاز معًا.

واختيار جوازه أو القول بأن هذا ليس منه، بل من عموم المجاز. يردُّه أنه يحتاج إلى دليل، وإلا فالمجاز البسيط أولى منه، فضلًا عن الحقيقة.

(١) الأصل: «ربهم» ولعلها ما أثبت، أو تكرر قول المؤلف «أنهم».

(٢) (١٦٩/٥ - ت طارق عوض).

(٣) (٣٧/٧).

ومع هذا، فحديث عمرو بن حزم صريحٌ في التحريم؛ لأنه جعل الاتكاء على القبر إيذاءً لصاحبه، وإيذاء المسلم بغير حق حرامٌ بلا خلاف.

فإن قيل: وكيف يكون الإيذاء للميت؟

قلت: الله أعلم، صحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الاتكاء على القبر يؤذي صاحبه، فسمعنا وأطعنا، وعلمنا أنه على كل حال يكون الجلوس على القبر ووطؤه، ونحو ذلك أولى من الاتكاء، فقلنا به.

ومع ذلك، فإنني أذكر ههنا احتمالاً يُفهم من مجموع الأدلة الواردة فيما يتعلق بالأرواح بعد الموت، وعلى من أراد تحقيق البحث أن يراجع تلك الأدلة.

لعل الروح بعد الموت ورفعها إلى السماء، وإرجاعها إلى القبر للسؤال، تبقى مجاورة لجسدها، ويمكنها معرفة ما يجري على القبر.

فإن قيل: فعلى هذا لا يحرم الجلوس على من كان يحبه الميت.

قلت: كلاً، فلعله قد طرأ أو تبين للميت من حال الحيِّ ما يبغضه إليه، مع أنه بعد الموت لا يهم الميت إلا ما ينفع عند الله عزَّ وجلَّ.

وهذه أمورٌ غيبية، وعِلَّةٌ غير يقينية، والأحاديث مطلقة، فالمتعين إطلاق المنع، والله أعلم.

تخصيص القبر

التخصيص والتفصيل بمعنى، وهو ظاهرٌ، وسيأتي حكمه إن شاء الله.

[ص ١٠٤] البناء على القبر (١)

قد يقال: يحتمل أن يراد بالبناء ما كان فيه انتهاك لحرمة القبر، كأن يكون للسكنى، ويدل عليه قرنه بالجلوس.

والجواب: أن البناء في الحديث مطلق، وقرنه بالجلوس يعارضه قرنه بالتجسيص الذي هو تشييد للقبر، لا إهانة، بل هذا أبين دلالة، إذ التجسيص من جنس البناء، مع أن البناء للسكنى لا يستلزم انتهاك حرمة القبر، فقد يترك بجانب من البيت على حاله، بل إن ذلك تعظيم للقبر واحترام له، ولذلك جاء النهي مطلقاً، يتناول البناء للسكنى وغيره.

فإن قيل: الأصل في الكلام الحقيقة، والحقيقة في البناء على القبر البناء على متنه.

قلت: بل الحقيقة في البناء على القبر ما كان مستعلياً عليه، فيتناول البناء حواليه مسقوفاً، إذ هو باعتبار السقف مستعلٍ على القبر حقيقةً.

مع أنه لو سُلم ما قلتم، أو لم يرد النهي إلا عن التجسيص فقط، لكان في ذلك دليلٌ على النهي عن البناء الضيق والواسع، المسقوف وغير المسقوف، بل وعن البناء بقرب القبر غيرٍ مشتملٍ عليه، ولكنه لأجله، بل وعن البناء بعيداً عنه لأجله، كالمشاهد، وكذا كل ما فيه تمييز للقبر، كرفعه زيادةً على الشبر، ووضع الستور عليه، ونصب الرايات عنده، وإيقاد السُّرج.

والحاصل: كل شيء يكون فيه إكرامٌ للقبر أو تشييدٌ له مما لم يثبت

(١) في المسوِّدة الثانية (ص ٣٠ - ٤٠) هذا البحث مع زيادة فائدة، فأثبتناه للفائدة في آخر الرسالة.

بالسنة، فإنَّ كل هذا يدلُّ الحديث على النهي عنه بالقياس، سواءً أكانت العلة كراهية تشييد القبور وتزيينها، أم كراهية تمييز القبر الذي يُخشى أن يؤدي إلى تعظيمه، وقد مرَّ إيضاح هذا آخر الفصل الأول^(١).

وقد عورض إطلاق البناء على القبر في النهي بإطلاقاتٍ أخرى:

منها: الإذن للإنسان أن يصنع في ملكه ما يشاء.

ومنها: الأمر باحترام الصالحين.

ومنها: الأمر بالإحسان إلى الخلق، وإعانتهم على البر.

فعلى الأول؛ يُقيّد النهي عن البناء [ص ١٠٥] بما إذا لم يكن في الملك.

وعلى الثاني؛ بما إذا لم يكن على قبور الصالحين.

وعلى الثالث؛ بما إذا لم يكن (لتظليل) الزوّار.

والجواب: أن هذه الأمور ليست مطلقة، بل هي مقيدة بما لم ينع عنه الشرع، والبناء مطلقاً مما نهى عنه الشرع، فلا معارضة؛ وإلا لساغ تقييد النهي عن اتخاذ الأصنام بما إذا لم يكن في الملك. وتقييد النهي عن الرياء، بما إذا لم يكن لأجل الإهداء إلى صالح، أو لأجل الصدقة، وتقييد النهي عن تأخير صلاة الصبح مثلاً عن وقتها بما إذا لم يكن لخدمة الوالدين، وغير هذا من المصالح التي لا تُحصى.

ولو سُلمَّ التعارض لكان المتعين تقييد تلك المطلقات بالنهي عن البناء على القبر؛ لأن علة النهي عن البناء على القبر موجودة في كل قبر، وذلك دليلٌ أن النهي مطلقٌ لا يقبل التقييد، بل وجودها في الملك أبين وأوضح؛ لأن مجرد الدفن في الملك مع منافاته للسنة في حق الآية، فيه منافاة لما

(١) (ص ٤٢ - ٤٤).

يليق بالموت الذي هو باب البلى، والخروج من الدنيا، والتساوي مع الفقراء، وفيه تمييز للقبر، وتعظيم له، فعلة النهي عن البناء موجودة في مجرد الدفن في الملك، فضلاً عن التخصيص والبناء.

وكذلك وجود العلة في قبر الصالح أشد؛ لأنه أقرب إلى حمل الناس على تعظيمه، وما مثل من^(١) يجيز البناء على قبر الصالح، إلا كمن يبيع شرب القدر المسكر من الخمر للمجاهدين، فإن البناء على قبر غير الصالح كشرب الجرعة والجرعتين من الخمر، والنهي عن البناء على قبر الصالح، كالنهي عن شرب القدر المسكر من الخمر، فإباحة البناء على قبر الصالح - لأن فيه احتراماً للصالحين - كإباحة السكر للمجاهدين؛ لأن فيه شدة على الكافرين، مع أن علة تحريم الخمر خوف السكر، وعلة تحريم البناء خوف الكفر، وشتان بينهما.

وهكذا تظليل الزوار، إن هو إلا تحقيق لوجود العلة؛ لأن الزيارة التي تحتاج إلى التظليل لا تكون غالباً مشروعة، مع أن التظليل ليس من المصلحة في شيء، لا مصلحة الميت كما هو واضح؛ لأنه إن كان للدعاء له، فإن الله عز وجل بكل شيء عليم، فإن أراد أن يبلغه ثواب الدعاء فسيبلغه، ولو كان الداعي بأقصى الأرض عن قبره.

[ص ١٠٦] ولا لمصلحة الزوار؛ لأنه إن أريد المصلحة الشرعية التي بينها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «فإنها تذكركم الآخرة»^(٢). فهذه

(١) تكررت في الأصل.

(٢) أخرجه مسلم رقم (٩٧٦) بلفظ «إنها تذكركم الموت». عن أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه أحمد رقم (١٢٣٦) وفي سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف.

يصلح لها كل قبر، فلا معنى لتخصيص بعض القبور حتى يحتاج إلى البناء عليها للتظليل.

وإن أريد أن صاحب القبر يشفع لهم إذا فعلوا ما يرضيه، فهو ميت لا يرضيه إلا ما ينفعه عند الله، والذي ينفعه عند الله هو الدعاء له بشرطه.

وقد مر أن الله عزَّ وجلَّ إن أراد أن يبلغه ثواب دعائهم بلغه أينما كان، وإن أريد أنه يحتاج إلى أن يُسأل، فإنهم يزعمون أنه يبلغ، بل يسمع سؤالهم ولو كان بعيداً.

وعلى كل حال، فهذه مجارة لهم على باطلهم، وإلا قد بين الإسلام أن النفع والضرر بيد الله عزَّ وجلَّ، وأنه لا ينال ما عند الله إلا بطاعته، ولا يُطاع الله إلا بما شرع، ولا يعلم ما شرع إلا بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإن فرض أنه حصل لأحد من الناس نفع بشيء من هذه المنهيات، فإنه لا يدل على جوازه، ألا ترى إلى السحر يتتفع به صاحبه، وهو كفر؟ وقد يستدرج الله عزَّ وجلَّ بعض عباده إذا أصرَّ على الإعراض عن الحق، فاستوجب الخذلان، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا دَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤].

وقال جل ذكره: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غَرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٣﴾ وَلِنَصِّغِيَ إِلَيْهِ أَفْعَدَهُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ

وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ
إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ
فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ
وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ
سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾ [الأنعام: ١١٢-١١٧].

يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك، واهدنا لِمَا اختلف فيه من
الحق يا ذنك، ووقفنا والمسلمين لما يرضيك. آمين.

والحاصل: أن التقييد المذكور إن هو إلا تحقيق للمفسدة، وإيغال في
الغرور، كما يقال في المثل العامي: أراد أن يكحل عينه فأعماها. فنعوذ بالله
من الخذلان.

هذا، مع أن المقرر في الأصول: أن درء المفسد أولى من جلب
المصالح مطلقاً، وأن درء المفسدة الكبرى بارتكاب الصغرى متعين إذا دار
الأمر بينهما، ولا شك أن ذرائع الكفر - ومنها تمييز القبر - أشد المفسد،
فلو دار الأمر بينها وبين مفسدة أخف منها؛ لتعين ركوب الأخف، فكيف إذا
لم يقابلها مفسدة أصلاً.

[ص ١٠٨] وقال بعضهم: يحتمل أن يكون (البناء المنهي عنه) بناء
الخيمة والفسطاط؛ لإقامة الحداد، وتعظيم المصيبة.

والجواب: أن هذا تقييدٌ بمجرد التشهي، لو صح مثله لأصبح الدين
ألعوبة، وأيضاً فما باله قُرِن بالتجسيص؟

وقال آخر^(١): هؤلاء المسلمون منذ العصور الأولى إلى اليوم بما فيهم من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، ما زالوا يتقربون إلى الله زُلْفَى بتعظيم مقابر الأنبياء والأولياء، وتعميرها وتشبيدها، وإقامة الأبنية الضخمة عليها.

وهذا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): هو أول من بنى حُجْرَةَ قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم باللبن، بعد أن كانت مقوِّمة بجريد النخل، نص على ذلك السمهودي في «كتاب الوفاء»^(٢)، ثم تناوب الخلفاء على تعميرها.

أقول: أسمع جعجعةً ولا أرى طِخْنًا، دعنا من حُجْرَةِ قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإن لها سببًا خاصًّا كما مر بيانه^(٣). ومع ذلك فما نقلته عن كتاب «الوفا» لا نراه يصح، فإن أم المؤمنين عائشة كانت ساكنةً في الحجرة، ولعله ذهب وهم الراوي من عمر بن عبد العزيز إلى عمر بن الخطاب.

وأما غير قبره صلى الله عليه وسلم؛ فقد نزه الله الصحابة رضوان الله عليهم، إلا أن يصنع بعض جهلة التابعين شيئًا، فيبادرون إلى هدمه، كما سيأتي.

وكذا أتباع التابعين، ومن بعدهم غالبًا، قال الإمام الشافعي^(٤): لم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة. وقال: رأيت [من الولاة من يهدم] بمكة [ما بُني فيها فلم أر الفقهاء يعيرون ذلك]^(٥).

(١) هو حسن الصدر الكاظمي في «الرد على فتاوى الوهابية» (ص ٧٠ - ٧١).

(٢) (٤٨١/٢).

(٣) (ص ٣٧ - ٣٨).

(٤) النصاب في «الأم»: (٦٣١/٢).

(٥) العبارة في الأصل: «وقال: رأيت... بمكة...» وأكملناها من «الأم».

وقال الشعبي: رأيت قبور الشهداء جُثي مسنمة^(١).

وأما بعد ذلك؛ فقد وقع بعض ما تزعم، فكان ماذا؟!!

[ص ١٠٩] أيكون ذلك ناسخًا لما ثبت بالشرع عن صاحب الشرع، إذا فَمِنَ الشرع أن يُسبَّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لأنه دام سبه على المنابر عشرات من السنين؟ ومن الشرع أن يُشرب الخمر ويُختلى بالأجنبيات؟ فقد استمر ذلك شائعًا في آخر ملك الأمويين، وملك العباسيين، وبعدهم، في أشياء يطول تعدادها.

فأما دعوى الإجماع؛ فسيأتي دحضها في الفصل الثالث^(٢)، إن شاء الله تعالى.

ثم ذكر شيئًا رواه البناني^(٣) (واضع) أهل الحجاز، إن لم يكن كذبًا فليس في الدنيا كذب، ولولا أنني طالعت الرسالة بنفسي لما صدقتُ أن

(١) تقدم تخريجه.

(٢) كذا، وقد مرّ بعض ذلك. انظر (ص ١١١، ١١٣) وانظر المسودة (ص ٣٧، ٥٩).

(٣) كذا في الأصل في الموضوعين، وفي رسالة الصدر «البنائي»، وقد ورد بغير ذلك، وفي مصادر الرافضة التي ذكرت روايته: «أبو عامر الساجي واعظ أهل الحجاز». انظر «وسائل الشيعة» (باب ٢٦ من كتاب المزار)، و«تهذيب الأحكام» للطوسي: (٢٢/٦، رقم ٥٠، ١٨٩). ومع أن هذا الساجي لا يُعرف إلا أن الراوي عنه «عمارة بن زيد» أشد جهالة منه بل لا وجود له، فقد اختلقه الراوي عنه وهو عبد الله بن محمد البلوي؛ إذ سأله: من عمارة هذا الذي تروي عنه؟ فقال: رجل نزل من السماء فحدثني ثم عَرَج! انظر «معجم رجال الحديث» (٨٦٨١) للخوئي. أقول: وقد كتب المؤلف (واضع) بين هلالين تهكمًا باللقب الذي ذكره به (واعظ أهل الحجاز)!

عاقلاً يورد مثل ذلك بمعرض الاستدلال.

ثم قال: قال في «المنهج»: «والأصل في بناء القبور وتعميرها ما رواه البناني واعظ أهل الحجاز» اهـ.

أقول: فيا له من أصل! من أراد الاطلاع على تلك الرواية، فلينظرها في رسالة حسن صدر الدين الكاظمي (١).

ثم قال: «... إن في الآثار القائمة حول قبور الأنبياء السابقين، كقبر دانيال النبي في شوشتر (٢)، وقبر هود وصالح ويونس وذي الكفل ويوشع في بابل والقرى (٣)، وكقبور الأنبياء المدفونين عند البيت المقدس، بل في بناء الحجر على قبر إسماعيل وأمه هاجر لأكبر دليل على أن اهتمام الأمم السالفة في تعظيم مراقد أنبيائهم، لم يكن بأقل من اهتمام المسلمين في تعظيم مرقد نبيهم ومراقد أوليائهم» اهـ.

أقول: هذا كله خبط، فقد ذكر العلماء رحمهم الله أنه لا يثبت العلم بموضع قبر نبيٍّ غير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) كتب المؤلف قبلها: «الرد على الوهابية» ثم ضرب عليها. والكاظمي: حسن بن هادي الحسيني المعروف بالسيد حسن الصدر، من علماء الرافضة، له تصانيف كثيرة قيل: تجاوزت المئة، منها هذه الرسالة المشار إليها. (ت ١٣٥٤). انظر «الأعلام»: (٢/ ٢٢٤) للزركلي.

(٢) هي مدينة (تُستَر). انظر «معجم البلدان»: (٢/ ٢٩).

(٣) هو وادي القرى، بين الشام والمدينة، بين تيماء وخيبر، وفيه قرى كثيرة، وكانت قديماً منازل ثمود وعاد... انظر «معجم البلدان»: (٤/ ٣٣٨).

قال العلامة الشيخ محمد [بن] الجزري: «لا يصح تعيين قبر نبيّ غير نبينا عليه السلام، نعم، سيدنا إبراهيم عليه السلام في تلك القرية، لا بخصوص تلك البقعة» انتهى. «الموضوعات»^(١) لعلي قاري.

قال علي قاري: «وَدُفِنَ بِمَكَّةَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، أَمَّا مَقَابِرُهُمْ فَغَيْرٌ مَعْرُوفَةٌ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَعْلَامُ، حَتَّى قَبْرَ خَدِيجَةَ إِنَّمَا بُنِيَ عَلَيَّ مَا وَقَعَ [ص ١١٠] لِبَعْضِهِمْ مِنَ الْمَنَامِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مَكَانِ مَوْلَدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ اشْتَهَرَ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ بِالْمَوْضِعِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ الْأَنَامِ.

أما ما أحدثوا من مواليد أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، مع عدم ثبوتها، فلا يظهر وجه التبرك بأرضها إلا باعتبار مآل أمرهم» اهـ.

أقول: وقال ابن كثير في تفسيره^(٢) في سورة الكهف: وقد روينا عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما وُجِدَ قَبْرُ دَانِيَالٍ فِي زَمَانِهِ بِالْعِرَاقِ أَمَرَ أَنْ يُخْفَى عَنِ النَّاسِ، وَأَنْ تُدْفَنَ تِلْكَ الرُّقْعَةُ الَّتِي وَجَدُوهَا عِنْدَهُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَلَا حِمِّ، وَغَيْرِهَا».

أقول: قوله: «أمر أن يُخْفَى عَنِ النَّاسِ» ذُكِرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِحُفْرِ ثَلَاثَةِ عَشْرَ قَبْرًا، وَأَنْ يُدْفَنَ فِي أَحَدِهَا لَيْلًا، وَتُطْمَسَ الْقُبُورُ كُلُّهَا.

ويكفيها تكذيب ما زعمه الكاتب من أن قبور الأنبياء معروفة كما مر.

فأما بناء الأمم السابقة؛ فقد ثبت بالسنة المتواترة أن من كان قبلنا كانوا إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات، بنوا على قبره مسجدًا، وثبت في

(١) (ص ٣٨٥) وما بين المعكوفين منه.

(٢) (٢١٥٣/٥).

الحديث: «لتبعنَّ سنن من كان قبلكم...»^(١) إلخ.

ولكن إقرار الصدر الأول لبناء على قبر مردودٌ لا يثبت منه شيءٌ أصلاً،
لا في بابل، ولا في القرى، ولا بيت المقدس، ولا غيره.

وقد علمت مما مر تكذيب زعمه أن قبر إسماعيل وأمه في الحجر،
ويكذِّبه أن الحجر من البيت كما ثبت في الصحيح^(٢)، فكيف يستجيز
إسماعيل أن يدفن أمه في جوف الكعبة؟ سبحانك هذا بهتان عظيم!!

ثم قال: «إنه يقاس التسريح على القبور باتخاذ الحلي للكعبة».

فيقال له: وكذا يُصلَّى إلى القبور، ويطاف بها، ويُحجَّ إليها، وغير ذلك
من مزايا الكعبة، يصنع مثله بالقبور قياساً!! ولا يضر مجيء النصوص بعدم
استقبال القبور [ص ١١١] كما لا يضر مجيء النصوص بتسوية القبور، وعدم
تمييز بعضها؟!!!



(١) أخرجه البخاري رقم (٣٤٥٦)، ومسلم رقم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري رقم (١٥٨٤)، ومسلم (١٣٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

[ص ١١٢] آية الكهف (١)

توهّم قومٌ أن هذه الآية تدلّ على الجواز، فتشبت بها بعض من لا علم له بالسنة من المتأخرين.

وأجاب قومٌ: بأن المسجد إنما اتُّخِذَ خارجاً عن الكهف، وحملوا قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ على المجاز، واختاروا جواز مثل هذا.

وقال آخرون: لا مانع من أن يكونوا اتخذوا المسجد على الفتية أنفسهم، ولكن ليس في الآية ما يدل على الجواز، وتفصيل الكلام على هذا يطول.

فالأولى بنا أن ننقل ما ظفرنا به من تفسير سلف هذه الأمة أولاً، ثم نتكلم بما فتح الله به علينا.

فأقول: قال ابن جرير (٢): «يقول جل ثناؤه: قال القوم الذين غلبوا على أمر أصحاب الكهف لتتخذنّ عليهم مسجداً.

وقد اختلف في قائلي هذه المقالة؛ أهم الرهط المسلمون، أم هم الكفار».

ثم أسند عن ابن عباس قال في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا...﴾ قال: «يعني عدوهم».

(١) قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَأَرِيبٌ فِيهَا إِذْ يَنْتَظِعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِم بُنْيَانًا رَدُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنْتَخَذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا ﴿١١﴾﴾.

(٢) تفسيره: (١٥/٢١٧).

وأُسند عن عبد الله بن عبيد بن عُمير قال: «عمى الله على الذين أعثرهم على أصحاب الكهف مكانهم، فلم يهتدوا، فقال المشركون: نبي عليهم بنيانًا، فإنهم أبناء [ص ١١٧] آبائنا، ونعبد الله فيها، وقال المسلمون: نحن أحق بهم، هم منا، نبي عليهم مسجدًا نصلي فيه، ونعبد الله فيه».

وفي «الدر المنثور»^(١): وأخرج عبد الرزاق وابن أبي حاتم عن قتادة في قوله: ﴿قَالَ الَّذِيك غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ﴾ قال: «هم الأمراء»، أو قال: «السلطين».

وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال: «بنى عليهم الملك بيعة، فكتب في أعلاها: أبناء الأراكنة أبناء الدهاقين».

أقول: ولا تصح القصة التي فيها أن الملك كان مؤمنًا صالحًا.

وقال ابن كثير^(٢): «حكى ابن جرير في القائلين ذلك قولين: أحدهما: أنهم المسلمون منهم. والثاني: أهل الشرك. فالله أعلم.

والظاهر أن الذين قالوا ذلك هم أصحاب الكلمة والنفوذ، ولكن هل هم محمودون، أم لا؟ فيه نظر؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لعن الله اليهود والنصارى...»^(٣).

وقد رُوينا عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما وجد

(١) (٣٩٢/٤).

(٢) تفسيره: (٢١٥٣/١٥).

(٣) سبق تخريجه.

قبر دانيال في زمانه بالعراق، أمر أن يُخْفَى عن الناس، وأن تدفن تلك الرقعة التي وجدوها عنده فيها شيء من الملاحم».

والحاصل: أن السلف مختلفون في تفسير الآية، ولم يثبت من النقل شيء تقوم به الحجة.

فالمتعيّن علينا تحليل الآية نفسها، وإنعام النظر فيها، ليتبين الحق إن شاء الله تعالى.

قال عز وجل: ﴿إِذِ يَنْتَظِرُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ﴾.

فدل على تنازع كان بين القوم في أمر الفتية، ولا بد في التنازع من الانقسام.

ثم قال تعالى: ﴿فَقَالُوا﴾ فدل الإتيان بالفاء أن ما بعدها تفصيل لما قبلها، وهو التنازع، وإذا كان التنازع لا بد فيه من الانقسام، كان الظاهر أن يكون بعد الفاء ذكر قول كل من الفريقين على حدة، كما يقول: «تنازع الفقهاء هذا الحكم، فقال فريق: يجب، وقال فريق: لا يجب».

فلذلك تعين أن يحمل قوله: ﴿فَقَالُوا﴾ على أنه قول أحد من الفريقين، وأُسند إلى ضمير الجمع مجازاً؛ لأن للقائلين مزية أقيموا لأجلها مقام الجميع، ويؤيد ذلك قولهم: ﴿أَبْنُوا﴾. فلو كان القائلون هم الجميع، لكان الأمر خلاف الظاهر، إذ هو أمر لأنفسهم، ولو أريد: قال بعضهم لبعض، لكان الظاهر أن يصرح به، فكأنه قال - والله أعلم - فقال الفريق المختار: ﴿أَبْنُوا عَلَيْهِمْ بِنِينًا رَبِّهِمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾.

[ص ١١٣] فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾؟

قلت: الذي يعطيه السياق أن الفتية بعد أن رأهم القوم، واستخبروهم، وتقررت الآية، رجعوا إلى مضجعهم في الكهف، وعاد الرعب الذي في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمَلِئْتَ مِنْهُمْ رُعبًا﴾ [الكهف: ١٨].

فبقي القوم متحيرين لا يدرون أماتوا أم ناموا، ولا يمكنهم الدخول إليهم لمكان الرعب، ثم تنازعوا فيما يصنعون، فقال الفريق الأول: ﴿أَبْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْيَانًا رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ أي: أماتوا أم عادوا إلى نومهم؟ ولا يصح أن يقال: إن المراد: ربهم أعلم بهم، مَنْ هُمْ، وممن هم؟ لأن الظاهر أنهم اجتمعوا بالقوم، وقصوا عليهم قصتهم، لتتقرر الآية التي هي المقصود من الإعتار عليهم، أعني: قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمُوا أَنَّكَ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾.

فإن قلت: فإذا كان دخول الكهف ممنوعاً، فكيف يقولون: ﴿أَبْنُوا

عَلَيْهِمْ﴾؟

قلت: المراد بالبناء عليهم البناء لسد باب الكهف، بقرينة ما تقدم.

فإن قلت: فما وجه النزاع؟ فهل أبى الفريق الآخر سد باب الكهف؟

قلت: أرادوا - والله أعلم - أن يبنوا المسجد عند باب الكهف، بحيث يكون جداره ساداً لباب الكهف.

فالفريق الأول يقولون: ابنوا جداراً نسدُّ به باب الكهف.

والفريق الآخر قالوا: بل نبني مسجدًا يكون جداره سادًا لباب الكهف.
[ص ١١٤] إذا تقرر هذا، فقد اختلف المفسرون من المحمود من
الفريقين؟

وقبل أن نفيض في ذلك ينبغي أن تعلم أنه ليس بيدنا دليلٌ صحيحٌ عن
أن الملك كان من أهل الحق، بل ولا على أن القوم الذي أعثروا على الفتية
كان بعضهم كفارًا كفرًا صريحًا، وإنما في الآية قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمُوا أَنَّ
وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾.

وهذا ليس بصريح الدلالة على أن فيهم من شك، فضلًا عن الدلالة على
أن فيهم من يكذب، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُوكُمْ اللَّهُ ...
ذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٤ - ٩٧].

نعم، الظاهر من إظهار الله عزَّ وجلَّ لتلك الآية أن يكون في أولئك القوم
من يخالجه الشك في البعث، هذا أقصى ما تدل عليه الآية.
إذا علمت هذا، فأصغ لما يردُّ عليك:

فقال بعض المفسرين: الفريق الصالح هو الثاني، بدليل عزمهم على
اتخاذ المسجد.

وفي هذا الاستدلال نظر؛ لأنه لم يثبت لدينا أن الفريقين كان أحدهما
مؤمنين، والآخر كفارًا مصرِّحين بالكفر حتى ينتفي عنهم العزم على اتخاذ
المسجد، فقد يكون الفريقان كلاهما من المسلمين، ولكن أحدهما أهل
علم وهدى، والآخر أهل جهل وضلال.

وعليه، فليس أهل العلم والهدى بأحق من الآخرين باتخاذ المسجد، بل الأمر بالعكس كما لا يخفى.

[ص ١١٥] وقال قوم: بل الفريق الأول هو المحمود. وهذا هو الصحيح، ولنا عليه أدلة:

١- أن الله عزَّ وجلَّ أقام الفريق الأول مُقام الجميع، بقوله: ﴿فَقَالُوا﴾، وهذا لا يكون إلا لمزية، كما تقدم. ولا تكون المزية ههنا إلا دينية؛ لأمرين: الأول: أن الباري عزَّ وجلَّ اعتبر هذه المزية، حيث جاء في كلامه العزيز إقامة الفريق الأول مقام الجميع لأجلها، وهذا يشعر بأنها محبوبة له عزَّ وجلَّ.

الثاني: أن المزية الدنيوية إنما هي القوة، وقد أثبتها الله عزَّ وجلَّ للفريق الثاني بقوله: ﴿الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ﴾. فتعين أن تكون مزية الفريق الأول دينية، فهم أهل العلم والهدى.

٢- أن الله عزَّ وجلَّ حكى من قول هذا الفريق الأول قولهم: ﴿رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾.

وهذه كلمة عظيمة، يشم منها نفحات الإيمان، وتلوح منها لمحات العلم والإيقان.

٣- أن الله تبارك وتعالى قدَّم الفريق الأول في الذكر، والتقديم يُشعر بمزية للمقدَّم، وقد علمت أن المزية ليست بدنيوية، فتعين كونها دينية.

٤- أنه جلَّ ذكره قال في ذِكر الفريق الثاني: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ...﴾.

فأشعر أن الحامل لهم على هذا العزم هو الغلبة [ص ١١٦] على ما قرره بعض علماء البيان في باب المسند إليه في مجيئه موصولاً؛ للإيماء إلى وجه بناء الخبر^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

واعترض السعد عليه إنما هو لتفسيره الإيماء بما ذكر لا على نفس المعنى.

وقرّره علماء الأصول في مسالك العلة، بقولهم: «إن ربط الحكم بالمشتق مؤذنٌ بعِلِّيَّة ما منه الاشتقاق»^(٢). وهو في الموصول أوضح.

والغالب أن الغلبة تكون سبباً للبطر والبغي والعدوان، ويعيّن أنه لو كان فعلهم محموداً لرتّبته على وصفٍ ظاهر المناسب للخبر.

إذا تأملت هذه الأوجه، وأنعمت النظر، علمت أن الآية تدل بنفسها على أن الفريق الأول هو المحمود، والفريق الثاني هو المذموم.

فالفريق الأول متمسكون بعهد نبيهم، واقفون عند حده.

والفريق الثاني أهل جهل وغلوّ وعدوان، يشرعون ما لم يأذن به الله تعالى، ويحسبون أنهم يحسنون صنعا.

فهذه دلالة الآية بنفسها، قد علمت حقيقتها، ثم ضمّ إلى ذلك دلالة

(١) انظر «التلخيص - بشرح البرقوقي»: (ص ٦٠)، و«المطول»: (ص ٧٤).

(٢) انظر «البحر المحيط»: (٥/٢٠١) للزرکشي، و«التحبير شرح التحرير»:

(٧/٣٣٤٩-٣٣٥٠) للمرداوي.

قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]. وقد تقدمت (١).

ثم عزَّزها بدلالة السنة المتواترة: بلعن اليهود والنصارى، واشتداد غضب الله عليهم؛ لاتخاذهم قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد (٢).

وهذا يتناول القوم الذي أعثروا على الفتية، إن كانوا نصارى أو يهودًا، وكذلك إن كانوا من أمةٍ أقدمَ من اليهود؛ لأن ظاهر الأدلة أن هذا الفعل لم يزل محظورًا.

وظاهرٌ أن الباري تبارك وتعالى قصَّ علينا هذه القصة ليرشدنا إلى أن نقتدي بالفريق الواقف عند حدِّه، المتمسِّك بعهدِه، ويحذرنَا من أن نفعل ما فعل الفريق الآخر من الغلوِّ في الدين، وشُرْع ما لم يأذن به الله، والافتراء عليه.

[ص ١١٩] وقد حذرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مثل فعلهم، وأخبرنا بأننا سنتبع سننهم، وبشَّرنا أنه لا تزال طائفة منَّا قائمة على الحق، لا يضرهم من نأوهم.

فنسأل الله عزَّ وجلَّ أن يجعلنا من طائفة الحق، ويثبِّت قلوبنا على دينه، ويهدينا لما اخْتَلَف فيه من الحق بإذنه، إن سميع مجيب.

وقد كنتُ كتبتُ سلسلةً من التسليمات الجدلية، وبيان الجواب عنها (٣)، ثم رأيت الأمر أوضح من ذلك، كما لا يخفى على من له بصيرة. والله أعلم.

(١) لم يتقدم شيء هنا في المبيضة، وقد تكلم المؤلف عليها في «المسودة» (ص ٢١).

(٢) والأحاديث في ذلك في الصحيحين وغيرهما عن عدد من الصحابة.

(٣) يعني في النسخة الأولى للكتاب (المسودة) انظرها (ص ١٨-١٩).

الخاتمة (١)

(١) هكذا في الأصل عنوان لم يكتب تحته شيء. وانظر المقدمة (ص ٢٠).

ملحق

النهي عن البناء على القبر^(١)

المتبادر أن المراد بالبناء على القبر ما يُبنى لأجل القبر، وهذا هو الذي فهمه العلماء، ونحن نعلم أن هذا هو الواقع، ولكن هذا لا يمنعنا أن نثير عليه شبهة لم نر من تعرّض لها؛ خشية أن يُلقننا بعض المحرّفين فيلعب بها دورًا من أدوار التضليل قبل أن يُقيض الله من يكشف عوارها، فرأينا أن نُثيرها لِنُثيرها؛ عملاً بقول أبي عبادة^(٢):

إذا ما الجرحُ رُمَّ على فسادٍ تبينَّ فيه تفريط الطيب
وللسهم السديد أشدَّ حبًّا إلى الرامي من السهم المصيب

على أني أرجو الله عزَّ وجلَّ أن يجمع لي بين السداد والإصابة، فأقول:

قد يقال: لعل المراد بالبناء المنهي عنه هو ما يكون فيه انتهاك لحرمة القبر، كأن يُبنى بيت للسكنى أو حائط ويجعل الجدار على متن القبر كما هو الحقيقة في البناء على القبر. ويؤيده قرنه بالنهي عن الجلوس عليها.

والجواب: أن الحديث مطلق، وجعل جدار الدار على متن القبر غير ممكن عادة؛ إذ لا بد للبناء من أساس، و متن القبر لا يصلح أساسًا. وفي كون ذلك هو الحقيقة نظر؛ إذ قد يقال: إنما يكون حقيقة لو استغرق البناء جميع

(١) من المسودة الثانية (ص ٣٠ - ٤٠).

(٢) هو البحرني «ديوان» (١/٤٤١ - ٤٤٢). والبيت الثاني فيه:

فلسهم السديد أحبَّ غبًّا

أجزاء القبر. وعلى تسليمه فيشاركه في الحقيقة أن يكون البناء مشتملاً على القبر مسقوفاً، فإنه باعتبار السقف يكون على جميع أجزاء القبر.

أما قرنه بالنهي عن الجلوس فيعارضه ما هو أقوى منه، وهو قرنه بالنهي عن التجصيص، وهو أقرب إلى معنى البناء الذي يُقصد به تشييد القبر وتعظيمه من الجلوس إلى معنى البناء الذي يقصد به إهانته؛ لأن التجصيص من جنس البناء كما لا يخفى.

فإن قيل: فإن لم يمكن وضع الجدار على متن القبر فيمكن حفره.

قلت: فكان الظاهر إذن أن ينهى عن حفر القبر؛ لأنه هو المحذور لا أصل البناء إذ لو جرف سيلٌ قبراً في بقعة مملوكة أو موات لم يمنع البناء في موضعه، على أن البناء بعد الحفر ليس على القبر، بل هو على موضعه، إذ لا بد في الحفر أن يصل إلى قعر القبر ليوضع الأساس على قرار متين كما لا يخفى.

فإن قيل: فهو على القبر مجازاً.

قلت: هو مجاز بعيد لا داعي إلى ارتكابه.

أما إذا قلنا: إن البناء المشتمل على القبر المسقوف يكون على القبر حقيقة، فالأمر واضح لأن الحقيقة مقدمة على المجاز. أما إن قلنا إنه مجاز، فالمجاز القريب المتبادر أولى من البعيد المتكلف، وقد سبق أن قرنه بالتجصيص يدل على أن المراد بالبناء ما كان للتشييد والاحترام وأنه أدل على ذلك من الجلوس على المعنى الآخر، وهذا واضح.

ويؤيد ما قلناه حديثُ فضالة كما تقدم، وحديث أمير المؤمنين عليّ كما

سيأتي. بل لو لم يرد إلا أحدهما لكان كافيًا في المطلوب، بل لو لم يرد إلا النهي عن التجصيص لكان كافيًا بدلالة القياس الجلي كما هو بين، بل لو لم يرد شيء من ذلك لكفى في حظر البناء ونحوه خلافه للسنة مع صيرورته سببًا لضلال طوائف من الأمة كما هو مشاهد، مع أدلة أخرى قد أشرنا إليها في مواضع آخر من هذه الرسالة.

فيتعين أن يكون المراد بالبناء في هذا الحديث هو المتبادر منه والمنافي للتسوية والمناسب للتجصيص والإشراف، أعني البناء المشتمل على القبر، سواء كان ضيقًا على جوانبه القريبة أم واسعًا. وسواء كان مسقوفًا أم لا.

أما على القول بأن البناء المشتمل على القبر لا يقال له بناء ولو كان مسقوفًا فظاهر؛ لأن المسقوف يكون مجازًا وغير المسقوف مجازًا^(١).

وأما على القول بأن المسقوف حقيقة فلائنه لا فرق، فالكلُّ إحكامٌ للقبر وتمييز له، بل ويقاس عليه البناء بالقرب من القبر غير مشتمل عليه إذا كان لأجله كالمشاهد، بناءً على أن العلة هي خشية أن يؤدي تمييزه إلى تعظيمه الذي هو باب الشرك كما تدلُّ الأحاديث الصحيحة في النهي عن الصلاة إلى القبور، وأن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، مع ما قاله ابن عباس وغيره من السلف كما في «صحيح البخاري» وغيره في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ الْهَتَكُومَ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًا وَلَا سَوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (٢٣) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴿[نوح: ٢٣-٢٤]: إن هؤلاء قوم صالحون كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم إلخ. ومع السنة المتواترة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد،

(١) كذا في الأصل.

وفُسِّرت في بعضها ببناء المسجد على القبر، ولَعْن من فَعَلَ ذلك وقتال الله له، واشتداد غضب الله عليه، مع ما في بعضها مِن لَعْن من اتخذ على القبر سراجًا= كلّ هذا يدل أن العلة في النهي عن البناء على القبر هي خشية أن يؤدي تمييزه إلى تعظيمه.

وهذه العلة موجودة في كلّ تمييز للقبر مما ذكرنا أو غيره، فكل ذلك مما يتناوله النهي. ومنه القبر في البناء لوجود العلة. وأما قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله سبب خاص سيأتي بيانه في فصل مستقل إن شاء الله تعالى.



الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار
- ٣ - فهرس الأعلام
- ٤ - فهرس الكتب

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآيات
٨	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]
٧	﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]
٣	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾ [النساء: ٥٩-٦٥]
٩	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]
٦-٤	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي...﴾ [المائدة: ٣]
١٦	﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ...﴾ [المائدة: ٣١]
٧٩	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ...﴾ [المائدة: ٨٩]
١٣٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُوكُمْ اللَّهُ...﴾ [المائدة: ٩٤-٩٧]
١٢٤	﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ...﴾ [الأنعام: ٤٤]
١٢٥-١٢٤	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا...﴾ [الأنعام: ١١٢-١١٧]
٨	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ...﴾ [الأعراف: ٣٢]
١٣٤	﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا...﴾ [الكهف: ١٨]
١٣٦-١٣١	﴿لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا...﴾ [الكهف: ٢١]
٢٩	﴿أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ...﴾ [الكهف: ٣٧]
٢٩	﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]
٧٩	﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ...﴾ [الأحزاب: ٥]
١٣٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ...﴾ [غافر: ٦٠]

- ١٠٨ ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ...﴾ [الحديد: ٢٥]
- ٤٣ ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا...﴾ [نوح: ٢٣]
- ١٤٣ ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا...﴾ [نوح: ٢٣-٢٤]
- ١٣٨ ﴿وَأَنْ أَلْمَسَ جِدَّ اللَّهِ﴾ [الجن: ١٨]
- ٢٦ ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوِّىَ بَنَاتُهُ﴾ [القيامة: ٤]
- ٢٩ ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَّلَكَ﴾ [الانفطار: ٧]
- ٢٩، ٢٦ ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ [الشمس: ١٤]



فهرس الأحاديث والآثار (١)

الصفحة	الحديث أو الأثر
٥٣	- أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: ألا تترك قبراً مشرفاً إلا سوّيته، ولا تماثلاً في بيت إلا طمسته
١١٠، ٥١، ٥٠	- أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا تدع قبراً مشرفاً إلا سوّيته، ولا تماثلاً إلا طمسته
٦٦، ٥٨	- أبعثك لما بعثني رسول الله ﷺ: لا تدع قبراً إلا سوّيته، ولا تماثلاً إلا وضعته
٥	* أخبر الله نبيه والمؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان
٢٢-٢١	* أخبرني من رأى قبر النبي ﷺ، وقبر أبي بكر وعمر
١٠٥	* أخذ بيدي خارجة، فأجلسني على قبر
٢٥	* ارفعوا القبر حتى يُعرف أنه قبر فلان
١٠٦، ٤٨، ٢٤	- أعلم بها قبر أخي
٦٠، ٥٦، ٥٢	- ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا تدع تماثلاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سوّيته
٤	- أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي
٦٧	- أن رسول الله ﷺ بعث رجلاً من الأنصار: أن يسوي كل قبر
١٩، ١٨	- إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بتسوية القبور
٦٢	- إن في المال لحقاً سوى الزكاة
١١٧	- أن الميت يعذب ببكاء أهله

(١) ما قبله علامة «*» فهو أثر.

- ٢٠ - أن النبي ﷺ أُلْحِدَ له، ونُصِبَ عليه اللبن نصباً
- ٢٣ - أن النبي ﷺ رَشَّ على قبر إبراهيم ابنه، ووضع عليه حصباء
- ١١٠ - أن النبي ﷺ كان في جنازة حين بعث علياً
- ٢٧-٢٨ - أن النبي ﷺ نهى أن تُرْفَع القبور أو يُبْنَى عليها
- ٩٠ - أن النبي ﷺ نهى أن يُبْنَى على القبر
- ١٠٠ - أن النبي ﷺ نهى أن يُجَصَّصَ قبر، أو يُبْنَى عليه
- ٣٥ - أنه أول من بَطَّحَ المسجد، وقال: ابْطَّخْهُ من الوادي المبارك
- ٢٢ - أنه رأى قبر النبي ﷺ مُسَنَّمًا
- ٢٥ * أنه شهد دفن رجل، فقال: جمهروا قبره ولا تطيتوه
- ٦٨ - أيكم ينطلق إلى المدينة، فلا يدع بها وثناً إلا كسره
- ٣٤ - بَطَّحَ لها بِقَاعٍ فَرَقَّرَ
- ٢٢ * دخلتُ البيتَ الذي فيه قبر النبي ﷺ فرأيتُ قبره
- ٢٠ * دخلت على عائشة فقلت: يا أمّاه! اكشفي لي عن قبر النبي ﷺ
- ١٠٣ * رأى ابن عمر رضي الله عنه فُسْطاطاً على قبر عبد الرحمن
- ٤٩ * رأيتُ في المنام كأنني بنيتُ سبعين درجة
- ٢٥ - رأيت قبر ابن عمر مسنماً
- ٢١ * رأيت قبر النبي ﷺ في إمارة عمر بن عبد العزيز
- ١٢٧ * رأيت قبور الشهداء جُئِي مسنمة
- ٢٨، ٢٢ * رأيت قبور شهداء أحد جئِي مسنمة
- ٤٧ * رأيتني ونحن سُبان في زمن عثمان، وإن أشدنا وثبة
- ٢١ * سألتُ ثلاثة كلهم له في قبر رسول الله ﷺ أب
- ١٦ - سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها

- ٧٤ - سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يُقعد على القبر
- ٧٠ - سمعت النبي ﷺ نهى أن يقعد الرجل على القبر
- ٣٢، ٢٧، ٢٠ - سوا القبور على وجه الأرض إذا دفنتم
- ١٣٢ - عمى الله على الذين أعثرهم على أصحاب الكهف مكانهم
- ٦٩ * عن عثمان: أنه كان يأمر بتسوية القبور
- ٣٨ * فإذا لم نجد حجرًا جمعنا جثوةً من تراب
- ١٨ * فأصيب ابنُ عمِّ لنا، فصلى عليه فضالة، وقام على حفرتة
- ١٢٣ - فإنها تذكركم الآخرة
- ١٩ - فإني سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسوية القبور
- ١٩ * فتوفي ابنُ عمِّ لنا يقال له: نافع بن عبد
- ٢٠ - فرأيتُ رسول الله ﷺ مقدمًا، وأبا بكر رأسه بين كتفي رسول الله
- ١٩ * فقال فضالة: خففوا
- ١٠٩ - فكشفت لي عن ثلاثة قبور، لا مشرفة، ولا لاطئة
- ٨٠ * في الناس من يَمَحُضُ الطاعة، فلا يمزجها بمعصية
- ١٠٥ * كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبور
- ٢٣ * كان لأن يخر من السماء - أو قال: من بُعد - أحب إليه من أن يكذب
- ٥ * كان المشركون والمسلمون يحجّون جميعًا، فلما نزلت (براءة)
- ٣٤ * كانت كمامُ أصحاب رسول الله ﷺ بَطْحًا
- ١٦ * كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم، فتوفي صاحبنا لنا
- ١١٦ - لا تؤذ صاحب هذا القبر، أو لا تؤذه
- ١٠٣ * لا تضربن عليّ فسطاطًا
- ٧٩ - لا تطلق في إغلاق

الحديث أو الأثر

الصفحة

- لا مشرفة، ولا لاطئة ٣٥،٣٣
- لتبعنَّ سنن من كان قبلكم ١٣٠
- لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ١٣٢،٢٤
- لله أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم ٧٩
- * لم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة ١٢٦،٢٥
- * لما مات الحسن بن الحسن، ضربت امرأته على قبره فسطاطًا ٤٥
- * لما مات الحسن بن الحسن بن علي، ضربت امرأته القبة ٤٥
- لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فدفن ٢٤
- ليس في المال حق سوى الزكاة ٦٢
- مكث النبي ﷺ بعد ما نزلت هذه الآية إحدى وثمانين ليلة ٥
- من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ٤
- من تعزى بعزاء الجاهلية، فأعضوه بهن أبيه، ولا تكونوا ٧٨
- من سن سنة حسنة ١٤
- نهانا رسول الله ﷺ أن تُجصص القبور، أو تُبنى عليها ٧٥
- نهى رسول الله ﷺ أن تُجصص القبور ٨٨،٧٤،٧٣
- نهى رسول الله ﷺ أن يُبنى على القبر أو يُجصص ١٠٠
- نهى رسول الله ﷺ عن تجصيص القبور ٧٥
- نهى رسول الله ﷺ عن تقصيص القبور ٧٥
- نهى نبي الله ﷺ أن يُبنى على القبور أو يُقعد عليها ٩٠
- * هذا نزل يوم عرفة، فلم ينزل بعدها حرام ولا حلال ٥
- * هم الأمراء ١٣٢
- * وأحب أن لا يُبنى ولا يُجصص، فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء ٤٢

الصفحة

الحديث أو الأثر

١٠٣

* ولا تجعلن على قبري بناءً

٥٢

- ولا صورةً إلا طمسها

٣٠، ٢٨

- ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته

٨٩، ٧٣

- ولا يزداد على حفرة التراب

٢٤

- ولولا ذلك لأُبرز قبره، غير أنه خشي أن يكون مسجدًا

٣٤

* يا أيها الناس أبطحوا

١٣١

* يعني عدوهم



فهرس الأعلام

٧١	أسد (ابن موسى)	٩	آدم عليه السلام
١٣٠، ١٢٨	إسماعيل عليه السلام	٦٧	أبان بن تغلب الربيعي
٧٥	إسماعيل بن عُلَية	٨٩، ٧٣	أبان بن أبي عياش
٥٢	إسماعيل بن قتيبة	١٢٩	إبراهيم عليه السلام
٦٧، ٦٦	أشعث بن سوار	٤٨، ٢٣	إبراهيم (ابن النبي ﷺ)
٦٧، ٦٦	ابن أشوع		إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن
٢٣	ابن الأصبهاني	١٨	عبد الرحمن بن عوف
٦١	الأصبهاني	٢٣	إبراهيم بن محمد
٩١	أبو أمامة	٣٧، ٢٥، ٢١	إبراهيم النخعي
٧٩	أنس بن مالك	٤٥	ابن أبي الدنيا
٨٥	الأوزاعي	١٣	أبي بن كعب
٨٣، ٧٥	أيوب السختياني	٥٢ - ٥٠، ٢٣، ١٨، ٦	أحمد بن حنبل
٧٦، ٦٩، ٣٢، ٢٧	الباجي	٧٢، ٧٠، ٦٧، ٦٦، ٦٣، ٦١، ٦٠	
٤٦، ٤٥، ٤٣، ٢٢، ٦	البخاري	١٠٠، ٨٨ - ٨٦، ٨٤، ٨٢، ٧٥، ٧٤	
٩٤، ٩١، ٨٥، ٨٤، ٨٢، ٥٥، ٤٧		١١٦، ١٠٧	
١٤٣، ١١٦، ١١٥، ١٠٥، ١٠٤			
٢١	أبو بكر الأجرّي	١٨	أحمد بن خالد الوهبي
٥١	أبو بكر بن خلاد الباهلي	١٩	أحمد بن خالد
٦١، ٦٠، ٥٢، ٢٢	أبو بكر بن أبي شيبة	١٠١، ١٠٠	أحمد بن صالح
٧٣، ٧١		٥٣	أحمد بن يوسف السلميّ
١٢٩، ٦٣، ٢٢، ٢٠، ١٣	أبو بكر الصديق	٧٥	أزهر بن مروان
١٢٨، ١٢٧	البناني	٧١	إسحاق بن إبراهيم
٦	البيهقي		إسحاق بن عيسى ابن بنت داود
٣٥	ابن التُّركماني	٢١	ابن أبي هند
		٦٥، ٦٤	أبو إسحاق السبيعي

١١٣	ابن حجر الهيثمي	٧١، ٦٣، ٥٠، ٨، ٦	الترمذي
١٣	حذيفة بن اليمان	١٩، ١٨، ١٧، ١٦	ثمامة بن سُفي
١٢٨	حسن صدر الدين الكاظمي	٣٤، ٢٧، ٢١، ٢٠، ٤	جابر بن عبد الله
٤٥	الحسن بن الحسن بن علي	٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧٠، ٦٩، ٣٧	
١٠٠	حَسَن (ابن موسى)	٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٢، ٨١، ٧٦	
٨٩، ٧٣	الحسن (البصري)	١١٢، ٩١، ٩٠	
	الحسين بن إسماعيل بن عبد الله	٨٢، ٧٤ - ٧٢، ٧٠، ٢٣، ٥	ابن جريج
٤٥	المحاملي	١١٤، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥	
٦٠	حصين بن حيان الأسدي أبو الهياج	٦٨	جرير بن أبي الهياج
٢٢	أبو حصين (الأسدي)	١٣٢، ١٣١، ٦٩، ٢٥، ٦، ٥	ابن جرير
٣٧	أبو حفص بن شاهين	٢٠	أبو جعفر بن شاهين
٨٨، ٧٥، ٧٣، ٧٢، ٧١	حفص بن غياث	٢١	أبو جعفر محمد بن علي
٦٨، ٦٧	الحكم بن عتيبة	٣٥، ٢٣، ٢٠	جعفر بن محمد
٢٥، ٢٢، ٢١	حماد بن أبي سليمان	٦٧	الجورجاني
٦	الحَمَيْدِي	٨٠	الجويني
٦٧، ٦٦	حنش بن المعتمر	١٣٢، ٨٥، ٨٤، ٧٧، ٦٧	أبو حاتم الرازي
٢٥، ٢١	أبو حنيفة	٥٦، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٢٠، ١٨	الحاكم
١٠٥، ١٠٤، ٤٩ - ٤٧	خارجة بن زيد	١١٣، ٦٦، ٦٢، ٦١، ٦٠	
	١١٥		
٢٥	خالد ابن أبي عثمان	٧٠، ٦٨، ٣٧، ٣٣، ٢٠، ٦	ابن حبان
١٢٩	خديجة رضي الله عنها	١٠١، ٩٢، ٩١، ٨٢، ٧٧، ٧٢، ٧١	
٩١	الخطيب (البغدادي)	٥٥، ٥٤، ٥١، ٥٠	حبيب بن أبي ثابت
٥٦، ٥٥، ٥٢، ٥١، ٥٠	خلاد بن يحيى	٦٠، ٥٨، ٥٦	
	٦٦، ٦١، ٥٧	١١٢، ٧٦، ٦٩، ٣٢، ٢٧	ابن حبيب
٤٩	ابن خلِّكان	٧٠	الحجاج
٨٤	الدارقطني	٦٧، ٦١، ٦٠، ٥٩	ابن حجر العسقلاني
		٩٩، ٩٨، ٩٦، ٨٦	

٧١	سعید بن منصور	١٣٣، ١٢٩، ١٢٨	دانیال
٤٢، ٣٧، ٢٢	سفيان التَّمَّار	٦٣، ٥٣، ٢٣، ٢٠، ١٧	أبو داود
٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٠، ٢٣	سفيان الثوري	٨٧، ٧٢، ٧١، ٦٧	
٦٥، ٦٤، ٦٠، ٥٩، ٥٨		٨٥	دُحيم
٦٥	سفيان بن عيينة	٨٤، ٦٤	ابن دقيق العيد
٦٦	السَّكَن بن إبراهيم	٦٦، ٥٦، ٤٨، ٢٠، ١٩	الذهبي
٧٢	سَلَم بن جُنادة بن مسلم القرشي	١١٣، ١٠١، ٨٢، ٧٩	
٨	سلمان (الفارسي)	١٢٨	ذي الكفل عليه السلام
١٠٢، ١٠٠	أم سلمة	٨٠	الرازي
٥٥	سلمة بن كَهيل	٢٩، ٢٦	الراغب (الأصفهاني)
٨٤	سليمان ابن بنت شرحبيل	٨٨ - ٨٦، ٨٢ - ٧٥، ٧٢، ٧٠	أبو الزبير
١٧	سليمان بن داود	١٠١، ١٠٠، ٧٧، ١٨	أبو زُرعة
٨٥، ٨٤، ٧٤، ٧٢	سليمان بن موسى	٣٤	الزمخشري
٨٨، ٨٧، ٨٦		٨٦، ٨٥	الزهري
١٢٦	السمهودي	٦٥، ٦٤، ٥٢	زهير بن حرب
٧٧	سويد بن عبد العزيز	١٠٠، ٨٢	الساجي
٨٠، ٧٧، ٤٢، ٣٥، ٢٥، ٢٣	الشافعي	٢١	سالم بن عبد الله
١٢٦، ١١٩، ١٠٧، ٨٧		٢٠	السختياني (عمران بن موسى)
٨٢، ٨١، ٧٨، ٧٧	شعبة	٩٨	السخاوي
١٢٧، ٣٨، ٢٢	الشعبي	٥	السُّدِّي
١١٩	الشوكاني	٤٢	السرخسي
١٢٨	صالح عليه السلام	٨٢، ٤٩	ابن سعد
٩٥، ٦٤	ابن الصلاح	٨	سعد (ابن أبي وقاص)
٩٨	ابن الصيرفي	١٣٢	سعید بن جُبیر
٦	طارق بن شهاب	١١٢، ١٠٣، ٩٢ - ٩٠	أبو سعيد الخدري
١٧، ١٦	أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سَرح	٨٥	سعید بن عبد العزيز

١٠٥	عثمان بن حكيم	٧١	الطحاوي
٨١	عثمان الدارمي	٣٦	الطَّيْبِي
٧٢	عثمان بن أبي شيبة	عائشة رضي الله عنها ٤، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٣٦،	
٦٨، ٦٣، ٤٩، ٤٧، ١٣	عُثمان بن عفان	١٢٦، ٩٢، ٩١	
١١٢، ١٠٧، ١٠٤، ٦٩		١٤١	أبو عبادة (البحثري)
١٠٦، ٤٨، ٤٧، ٣٩، ٢٤	عثمان بن مظعون	١٤٣، ١٣١، ٤٣، ٦، ٥	ابن عباس
٤٩	العجلي	١٨	أبو العباس الأصم
٨٥، ٨١، ٦٧، ٥٩، ٢٣	ابن عدي	٩٠	العباس بن الوليد التُّرْسِي
٩٨، ٩٥	العراقي	٦	عبد بن حُمَيْد
١٠٦	ابن عساكر	٩٦	ابن عبد البر
٨١	عطاء بن أبي رباح	عبد الرحمن بن الأسود أبو عمرو	
٨١	عطاء	٧١	البصري
٧٥	عفان (ابن مسلم)	عبد الرحمن بن مهدي ٢٥، ٥٠، ٦٠، ٦١،	
١٠٠	علي بن إسحاق	١٠٣، ١٠٠	
١٦	أبو علي ثُمَامَة بن شُفَي الهَمْدَانِي	٩١، ٩٠	عبد الرحمن بن يزيد
-٥٠، ٣١، ٣٠، ٢٨	علي بن أبي طالب،	١٣٢، ٨٦، ٧٠	عبد الرزاق
٥٣، ٥٦ - ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٣		٦٦	عبد الغفار بن عبد الله
١٤٢، ١٢٧، ١١١ - ١٠٩، ٦٨ - ٦٦		١٠٠	عبد الغني (الحافظ)
٥٢	علي بن عبد العزيز	١٠٠، ٦٨، ٦٦	عبد الله بن الإمام أحمد
١٢٩	علي قاري	١٣٢	عبد الله بن عبيد بن عمير
٦٦	علي بن مُسَهَّر	٩١، ١٤	عبد الله بن عمرو بن العاص
٣٥، ٢٢، ٢٠، ١٣، ٦	عُمر بن الخطاب	١٠٢، ١٠٠	عبد الله بن المبارك
١٢٦، ١١٢، ١٠٧، ٦٩، ٦٣		٧٥	عبد الوارث (ابن سعيد)
١٣٢، ١٢٩		٥٨، ٥٦، ٥١	عبيد الله بن عمر القواريري
٩٢، ٣٨، ٣٧، ٢١	عمر بن عبد العزيز	٦٦، ٥٩	
١٢٦			

١٠٢، ١٠١، ١٠٠	ابن لهيعة	١٠٥، ١٠٣، ٢٥، ١٠	ابن عمر
٨٢	الليث بن سعد	٧٥	عمران بن موسى
٩٠، ٧٥، ٨	ابن ماجه	١٩، ١٧، ١٦	عَمْرُو بن الحارث
١١٥، ٨٢، ٢٥	مالك بن أنس	١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١١٦	عَمْرُو بن حزم
٨٦	مالك بن يَحَاْمِر	٤٩	عَمْرُو بن علي
٧٥	المُبَارِك (ابن فضالة البصري)	٤٧	عَمْرُو بن محمد
٨٤	محمد بن إبراهيم التيمي	٧١، ٧٠، ٦٣	أبو عوانة
٧٠، ٤٧، ١٩-١٧	محمد بن إسحاق	٨١	ابن عون
٧١	محمد بن إسكاب (١)	٢٢	عيسى بن يونس
١٧	محمد بن إسماعيل الإسماعيلي	٢١	عُنَيْم بن بسطام المدني
٦٣، ٥١، ٥٠، ٢٥	محمد بن بشار		فاطمة بنت الحسين بن علي =
٨٦، ٧٤	محمد بن بكر	١٠٤، ٤٦	زوجة الحسن بن الحسن
١٢٩	محمد بن الجزري	٦٢	فاطمة بنت قيس
٢٥، ٢١	محمد بن الحسن	٣٠، ٢٦، ٢٠ - ١٦	فَضَّالَة بن عُبيد
٧١	محمد بن رافع	١٤٢، ١٠٩، ١٠٨، ٦٤، ٤٨	
٧١	محمد بن ربيعة	٢٠	الفضل بن سليمان
٧٥	محمد بن زياد	٣٩، ٣٦، ٣٣، ٢١، ٢٠	القاسم بن محمد
٥٢	محمد بن سعيد الأصبهاني	١٠٩، ٩٢	
	محمد بن عبد الله بن عبد الملك	٩١، ٩٠	القاسم بن مُخَيَّمِرَة
٩٠	الرَّقَاشِي	١٣٢	قتادة
١٨	محمد بن عُبيد بن أبي أمية الطنافسي	٨٠	ابن القُشَيْرِي
٣٩، ٣٧	محمد بن علي	٥١، ٥٠، ٢٢	القطان (يحيى بن سعيد)
		٦٥، ٦٤، ٥٤، ٥٢	
		٦٤	القطب الحلبي
		٢٠	أبو كامل الجحدري
		١٣٢، ١٢٩، ٥٧	ابن كثير

(١) صوابه «إشكاب» لكن هكذا وقع في النسخة التي نقل منها المؤلف وأثبتها ليبين خطأها.

١٩	نافع بن عبد	٦٣، ٥٨، ٥٣، ٥٠	محمد بن كثير
٨٨، ٧٤	ابن النجار	٨١	محمد بن المنكدر
٨١، ٧٥، ٧٢، ٧٠، ١٧، ٦	النسائي،	١١٠، ٦٨، ٦٧	أبو محمد الهذلي
٨٥، ٨٤، ٨٢		٩٠	محمد بن يحيى
٧٥	نصر بن راشد	٥٩، ٥٧، ٥٣، ٥٠	محمد بن يوسف
٨٩، ٧٣	أبو نضرة	٩٤، ٨١، ٧٩، ٤٩	ابن المدني
٤٩	ابن نُمير	٨٧	المزي
١٤٣، ٤٣	نوح عليه السلام	٧٢	مسدد
١١٩، ٩٥، ٦٤	النوي	٥٩، ٥٨	المسعودي
١٢٨	هاجر عليها السلام	٦٠، ٥٤، ٥٢، ٥١، ١٧، ١٦، ٦، ٤	مسلم
٧٢	هارون بن إسحاق	٧٥، ٧٣، ٧١، ٧٠، ٦٧، ٦٣، ٦١	
١٧، ١٦	هارون بن سعيد الأيلي	٩٨، ٩٥، ٩٤، ٨٨، ٨٣، ٨٢، ٧٩	
٧٠	هارون بن عبد الله	١١٩، ١١٣	
١٠٣	أبو هريرة	٣٩، ٢٣	المطلب بن أبي وداعة
٧٠	هلال بن العلاء	٦٣	معاذ بن جبل
٢١	ابن الهمام	٥١	معاذ بن نجدة القرشي
١٢٨	هود عليه السلام	١١١	معاوية رضي الله عنه
٥٦، ٥٣، ٥١، ٥٠	أبو الهياج الأسدي	٧١	أبو معاوية (محمد بن خازم)
٦٣، ٥٩		٤٥	المغيرة بن مقسم
٦٣	أبو وائل القاص	٩٠، ٨٥	مكحول
	أبو وائل الكوفي (شقيق بن سلمة)	٦	ابن المنذر
٥٢ - ٥٠	(الأسدي)	٥٥	منصور (ابن المعتمر)
٦٣، ٦١ - ٥٦، ٥٤		٤٦	ابن المنبهر
٤٩	الواقدي	٢٥	موسى بن طلحة
٦٣، ٦١، ٦٠، ٥٨، ٥٦، ٥٢، ٥٠	وكيع	١٠٣	أبو موسى الأشعري
١٠٠، ١٧، ١٦	ابن وهب	١١٢، ١٠٢، ١٠٠	ناعم مولى أم سلمة

٩٦	يعقوب بن شيبية	٩٠	وهيب
٨١	يعلى بن عطاء		يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن
٥٩، ٥٨، ٥٦، ٥٢، ٥١	أبو يعلى القاضي	٤٧	ابن أبي عمرة الأنصاري
	٩٠، ٦٦	٨٦، ٨٥، ٨١، ٥٩	يحيى بن معين
٧٠	يوسف بن سعيد		١٠١، ٩١
١٢٨	يوشع بن نون عليه السلام	٧٥، ٥٢	يحيى بن يحيى
١٢٨	يونس عليه السلام	١٠٠	يزيد بن أبي حبيب
٦٨	يونس بن خباب	٦٦، ٥٩، ٥٨	يزيد بن هارون
٦٠	يونس بن محمد	٤٧، ١٨	يعقوب (ابن إبراهيم بن سعد)



فهرس الكتب

٧٢، ٧١، ٢٠، ١٧	سنن أبي داود	٢٥	الآثار، لمحمد بن الحسن
٩٠	سنن ابن ماجه	٥٩، ٦٣، ٧٠	إتحاف المهرة، للحافظ
٧٥، ١٧	سنن النسائي		٨٦
٨٤	شرح الإلمام، لابن دقيق العيد	٨٠، ١٥	إرشاد الفحول، للشوكاني
١١٩	شرح مسلم، للنووي	٨٧	الأطراف، للمزي
٣٦	شرح المشكاة، للطبيي	١٠٧، ٤٢، ٢٥	الأم، للشافعي
٧٢، ٧١	شرح معاني الآثار، للطحاوي	٤٧	التاريخ الصغير، للبخاري
٦٩، ٤٢، ٢٧	شرح الموطأ، للباجي	٤٩	تاريخ ابن عساكر
٢١	شرح الهداية، لابن الهمام	١٢٩	تفسير ابن كثير
٦٧، ٦٤، ٢٤، ٨، ٤	الصحيحان	٩٦	التمهيد، لابن عبد البر
١٤٣، ٤٧، ٤٥، ٤٣، ٢٢	صحيح البخاري	٤٩، ٦٧	تهذيب التهذيب، للحافظ
٢٠	صحيح ابن حبان		٩١، ٨٦
٧٠	صحيح أبي عوانة	٩٠	جامع الزوائد
٦٧، ٥٢، ١٧، ١٦، ٤	صحيح مسلم	٢٢	جامع المسانيد، لابن كثير
٧٥، ٧١، ٧٠		٢٠	الجنائز، لابن شاهين
٢١	صفة قبر النبي ﷺ، (للأجري)	٢٥، ٢٢	الجواهر النقي، لابن التركماني
٩٢، ٤٩	الطبقات، (لابن سعد)	٤٢	الجوهرة المضية ^(١)
٣٥، ٣٤	الفاثق، للزمخشري	١٣٢، ٦، ٥	الدر المشور، للسيوطي
٤٦، ٤٥، ٢١	فتح الباري لابن حجر	٧٣، ٧٢، ٥٣، ١٨، ١٧، ٦	سنن البيهقي
			١٠٣، ٨٩
٥٤، ٢٣، ٢٢	فتح المغيث، للسخاوي	٧١	سنن الترمذي
٨٧، ٨٤، ٧٤، ٦٨، ٦٤، ٥٩، ٥٥			
٩٨، ٩٦			
٤٥	القبور، لابن أبي الدنيا		

(١) كذا وقع وصوابه «الجوهرة النيرة» للحدادي.

٩٠، ٥٨، ٥٦	مسند أبي يعلى	٦٤	القدح المعلى، للقطب الحلبي
٤٢	المنتهى، للفتوحى	٦٩، ٣٢، ٢٧، ٢٠	كنز العمال للهندي
١٢٨	المنهج	٨٨، ٧٣	
١٢٩	الموضوعات، للقاري	٣٨	اللسان، للحافظ
٨٢، ٧٩، ٦٧، ٦٣، ١٩	الميزان، للذهبي	٢٢، ٢١	مرقاة المفاتيح، للقاري
١٠٢، ١٠١، ٩١، ٨٥		٥٢، ٥١، ٥٠، ٢٠	المستدرک، للحاكم
٣٥، ٣٤، ٢٥	النهاية، لابن الأثير	٧٢، ٧١، ٦١، ٥٦	
١١٩	نيل الأوطار، للشوكاني	٦٦، ٥٢-٥٠، ١٨	مسند الإمام أحمد
١٢٦	الوفاء، للسهمودي	١٠٠، ٨٧، ٨٦، ٧٤، ٧٠، ٦٧	



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣.....	سبب تأليف الرسالة
٤.....	مقدمة المؤلف
٤.....	- إكمال الدين والنهي عن الإحداث فيه
٨.....	- الأصل في جميع ما في الأرض أنه مباح
٩.....	- الوسائل وأنواعها
١١.....	- مسألة جمع القرآن في المصحف بعد وفاته ﷺ
١٤.....	- معنى حديث «من سن سنة حسنة...»
١٦.....	الفصل الأول: فيما ثبت في كيفية القبر المشروعة
١٦.....	حديث فضالة في الأمر بتسوية القبر، وبيان طريقه
٢٠.....	أحاديث أخرى في الباب
٢٥.....	الأثار الواردة في الباب
٢٦.....	الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة
٢٨.....	- معنى تسوية الشيء في ذاته
٣٤.....	- معنى البطح في وصف القاسم لقبر النبي ﷺ وصاحبيه بأنها «مبطوحة»
٣٧.....	- مشروعية تسنيم القبور
٣٩.....	- مشروعية إعلام القبر إذا احتيج إلى معرفته
٤٠.....	- خلاصة ما يتعلق بظاهر القبور من الهيئة المشروعة
٤١.....	الفصل الثاني: تسمّة (في بيان الهيئة المشروعة فيما يتصل بالقبر)
٤٤.....	- النتيجة

- [الأحاديث والآثار الواردة في مسألة البناء على القبر] ٤٥
- «لما مات الحسن بن الحسن بن علي ضربت امرأته القبة على قبره ...» ٤٥
 - قول خارجة بن زيد: «رأيتني ونحن شبان... وإن أشدنا وثبةً الذي يثب
 - قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه»..... ٤٧
 - حديث علي: «أن لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته...» ٥٠
 - رواية عبد الرحمن وخلاد ٥٠
 - رواية الآخرين ٥١
 - دفع الاختلاف في السند ٥٤
 - دفع الاختلاف في المتن ٥٧
 - تنبيهان ٥٩
 - الرد على من زعم أن الحديث مضطرب سنداً وامتناً ٦٢
 - ما ينجبر به احتمال تدليس حبيب بن أبي ثابت ٦٤
 - حديث جابر: «سمعت النبي ﷺ نهى أن يقعد الرجل على القبر، أو
 - يُجصص، أو يُبنى عليه»..... ٧٠
 - حال أبي الزبير ٧٧
 - حال سليمان بن موسى نقلاً عن كتب الفن ٨٤
 - تنبيه (إعلال ما ورد من النهي عن الكتابة والزيادة في بعض طرق حديث
 - جابر) ٨٨
 - حديث أبي سعيد الخدري: «نهى النبي ﷺ أن يُبنى على القبور» ٩٠
 - حال القاسم بن مخيمرة ٩١
 - بحث في اشتراط اللقاء ٩٣
 - حديث أم سلمة: «نهى رسول الله ﷺ أن يُبنى على القبر أو يجصص» ١٠٠

- الآثار الواردة في النهي عن البناء على القبر ١٠٣
- الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة ١٠٤
- الفصل الثالث: شرح حديث علي رضي الله عنه ١٠٩
- الكتابة على القبر ١١٣
- الزيادة على القبر ١١٥
- الجلوس على القبر ١١٥
- تجسيص القبر ١٢٠
- البناء على القبر ١٢١
- الرد على بعض شبهات الكاظمي في جواز البناء على القبور ١٢٦
- آية الكهف (الرد على من تشبَّث بها في جواز البناء على القبور) ١٣١
- ملحق: النهي عن البناء على القبر ١٤١
- الفهارس ١٤٥
- فهرس الآيات القرآنية ١٤٧
- فهرس الأحاديث والآثار ١٤٩
- فهرس الأعلام ١٥٤
- فهرس الكتب ١٦١
- فهرس الموضوعات ١٦٣





مطبعة المجمع

آثار الشيخ العلامة

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

(٥)

عمارة القبور في الإسلام

(المسودة)

تأليف

الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

١٣١٢ هـ - ١٣٨٦ هـ

تحقيق

علي بن محمد العمران

وفق النهج المقدم من الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله بن زيد

(رحمه الله تعالى)

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم القوائد

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أوضح لنا خاصةً سواء سبيله، وحفظ علينا كتابه وسنن رسوله.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ.

أما بعد، فإني اطلعتُ على بعض الرسائل التي ألفت في هذه الأيام في شأن البناء على القبور^(١)، وسمعتُ بما جرى في هذه المسألة من النزاع، فأردت أن أنظر في هذه المسألة نظرَ طالبٍ للحق، متحرِّرًا للصواب، عملاً بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٢) [النساء: ٥٩]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

ولا ريب أن الردَّ إلى الله ورسوله بعد وفاته، إنما يحصل بالردِّ إلى الكتاب والسنة، وأن تحكيمه بعد وفاته، إنما هو بتحكيم الكتاب والسنة.

(١) من هذه الرسائل «الرد على الوهاية» لحسن الصدر الرافضي (ت ١٣٥٤هـ)، فقد

ذكرها المؤلف صراحة في النسخة الأخرى وتعقبه في مواضع منها. انظر (ص ٣).

(٢) ترك المؤلف بعد قوله (فإن تنازعتم ...) فراغًا بمقدار سطر لتسمة الآية.

ولا ريب أن من الردّ إلى الكتاب سؤال العلماء، كما أن من الردّ إلى الرسول اعتبار أقوال خلفائه وورثته من أهل العلم، قال عز وجل: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وفي حديث أبي الدرداء مرفوعاً: «العلماء خلفاء الأنبياء» أخرجه البزار^(١)، ورجاله موثقون، كما في «مجمع الزوائد»^(٢).

وله في «السنن» حديث فيه: «وإن العلماء ورثة الأنبياء...»^(٣) الحديث.

ولا ريب أن الأئمة المجتهدين من أولى من يدخل في ذلك.



(١) «كشف الأستار» رقم (١٣٦).

(٢) (١/١٢٦).

(٣) أخرجه أبو داود رقم (٣٦٤١)، والترمذي رقم (٢٦٨٢)، وابن ماجه رقم (٢٢٣)، وأحمد رقم (٢١٧١٥)، وابن حبان رقم (٨٨).

قال السنخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٢٨٦): «صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما وحسنه حمزة الكناني، وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها، ولذا قال شيخنا: له طرق يُعرف بها أن للحديث أصلاً» اهـ. وانظر «فتح الباري»: (١/١٩٣).

[ص ٢] عَرَضَ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِذْ يَتَنَزَّعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْنَا بَنِينَ الرَّبِّهِمْ
أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١].

وتقرير الاستدلال بالآية^(١): أن قوله عزَّ وجلَّ قبلها: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا
عَلَيْنِهِمْ... ابْنُوا عَلَيْنَا رَبِّهِمْ أَعْلَمُ بِهِمْ...﴾ إلخ، يدل أنهم ماتوا، فتنازع
الحاضرون في شأنهم ﴿فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْنَا بَنِينَ﴾، وهذا بناءٌ على قبر. ﴿قَالَ
الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ﴾ قال المفسرون: وهم المؤمنون بدليل قوله:
﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ وهذا اتخاذ مسجد على قبر.

فلما قصَّ الله عزَّ وجلَّ هذا في كتابه، ولم يصحبه بما يدل على حضره،
دل على جوازه.

بل إذا لاحظنا أن القَصَصَ الوارد في القرآن لم يرد لمجرد حكاية وقائع
تاريخية، وإنما هو للاعتبار والإرشاد والموعظة = تبين لنا دلالة الآية على
الاستحباب، وأن الله عزَّ وجلَّ أرشدنا بهذه الآية إلى ما ينبغي أن نعمله إذا
مات فينا رجل صالح، أي: أننا على الأقل نبني على قبره بنيانًا، والأكمل أن
نتخذ عليه مسجدًا.

(١) يعني على مذهب من يرى جواز البناء على القبور، وسيرة المصنف على تقريرهم
هذا بالتفصيل.

تحليل الاستدلال

أولاً: قوله: «يدل أنهم ماتوا».

فيه شيء، فإن الظاهر أن أحد الفتية الذي بعثوه إلى المدينة عاد إليهم ومعه القوم، فدخل [ص ٣] الكهف إلى أصحابه وأخبرهم، ولعل الله عز وجل رفع الرعب الذي كان يعتري من اطلع عليهم، وذَكَرَهُ عز وجل بقوله: ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمَلِئْتَ مِنْهُمْ رُعبًا﴾ [الكهف: ١٨].

وحالهم تحتل إحدى صور:

الأولى: أن يكون الفتية خرجوا إلى القوم، وجلسوا معهم ريثما تحققت الآية، ثم عادوا إلى كهفهم، وعاد الرعب كما كان، فانتظرهم القوم أيامًا، فلم يخرجوا، فعلموا أنهم عادوا لحالتهم، ولكنهم لا يعلمون أماتوا، أم ناموا كما كانوا؟

الثانية: أن يكون رُفِعَ الرعبُ أولاً حتى دخل إليهم القوم، وتقررت الآية = أمروا القوم بالخروج عنهم، فخرجوا وعاد الرعب، وانتظر القوم أيامًا، فلما لم يخرج أحدٌ من الفتية، علموا أنهم إما ماتوا، وإما عادوا إلى النوم.

الثالثة: أنهم عادوا إلى مضجعهم والقوم عندهم، فعاد الرعب، فخرج القوم فَرَّينَ مرعوبين، ثم انتظروا بباب الكهف أيامًا حتى يئسوا.

الرابعة والخامسة: أن يكونوا خرجوا إلى القوم، أو دخل القوم إليهم، وبعد تقرر الآية عادوا إلى مضجعهم فرآهم القوم كذلك، فحاولوا إيقاظهم، ثم انتظارهم حتى يئسوا.

[ص ٤] ويرجّح إحدى الصور الثلاث الأولى على الرابعة والخامسة

قوله عزّ وجلّ - حكاية عن القوم -: ﴿رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ [الكهف: ٢١].

فإن هذا يدل أنهم لم يعلموا هل عاد الفتية لنومهم، أم ماتوا؟ ولو كانوا شاهدوهم بعد عودهم لمضجعهم لربما يترجّح لهم أحد الأمرين.

لا يقال: إن قوله: ﴿رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ قد يكون المراد به: أعلم من هم؟ وممن هم؟ وما شأنهم؟ لأن الحكمة من الإعتار عليهم، وهي إظهار آية على البعث، لا تتمّ إلا بأن يخبروا القوم بحالهم، وممن هم، وفي عهد من كانوا، فتأمل!

ثانياً: قوله: «وهذا بناءً على قبر».

فيه نظرٌ من وجوه:

الأول: أن الفتية لم يتقرر للقوم موتهن حتى يصح أن يكون لهم قبر، إذ القبر لا يكون إلا للميت، والعبرة في الحكم بظن القوم لا بما في نفس الأمر.

الثاني: لم يكن لهم قبر، وإنما كانوا في صحن الكهف.

الثالث: أنه على فرض أن الواقع في عودهم إحدى الصور الثلاث المتقدمة، فالبناء إنما يكون على باب الكهف؛ لامتناع أن يدخل البناءون إلى مرقد الفتية لمنع الرعب.

والبناء على باب الكهف إنما هو بمثابة سدّ جانب انهدم من عرض القبر، إذا صح لنا أن نعتبر القوم مُرجّحين أن الفتية ماتوا، وأن يُعتبر الكهف بمثابة القبر.

وعلى فرض أن الواقع هو إحدى الصورتين الأخريين، فيحتمل أن يكونوا أرادوا بالبناء البناء على باب الكهف، وهو الأظهر الأنسب بالحال [صه] لاستغراب القوم هذه الحادثة واشتباهم في الفتية، أعادوا النومهم، أم ماتوا؟

ويحتمل أن يكونوا أرادوا البناء على جثتهم في داخل الكهف، ومع بُعد ذلك، فلم يكن هناك قبرٌ حتى يقال: إن البناء وقع عليه، وإنما البناء نفسه هو بمثابة القبر، واحتيج إليه لامتناع إخراج الفتية من الكهف، وحفر قبورٍ لهم كالعادة؛ لغرابة قصتهم، وعلاقتهم بالكهف، والشك في موتهم.

وهنا احتمال آخر، وهو: أن يكون المراد بالبنيان في الآية ما يُنصب تذكراً لتلك الآية، وأن المناسب أن يكون بمكانٍ عالٍ مكشوف، إما بأن يكون خارج الكهف بعيداً عنه، بحيث يظهر للمارة وغيرهم، وإما أن يُجعل على رأس الجبل الذي فيه الكهف.

وأن هذا أرجح من الأول؛ لأنه أنسب بالمقصود، وأظهر في معنى «على» كما سيأتي إيضاحه.

والحق الذي لا ريب فيه أن المراد به: البناء لسد باب الكهف؛ لأن موااة جثث الفتية أمرٌ ضروريٌّ لا بد منه، وحمل البنيان في الآية على هذا الأمر الضروري أولى من حمله على شيءٍ آخر.

وقد مر أن كون البنيان لسد باب الكهف أرجح من كونه حول الفتية في جوفه. وسيأتي في تقرير النزاع ما يزيد هذا بيانياً إن شاء الله.

ثالثاً: قوله: «قال المفسرون: وهم المؤمنون...» إلخ.

سيأتي إن شاء الله بيان الخلاف فيه، وأن الراجح أن قائل ذلك هم أهل الشرك.

رابعًا: قوله: «وهذا اتخاذ مسجد علي قبر».

وفيه ما مرّ؛ أن القوم لم يتحققوا موت الفتية حتى يصح أن يكون لهم قبر، ولو صح موتهم فلم يكن لهم قبر، وإنما كانوا في صحن الكهف.

ومع هذا، فإنه على الاحتمال الراجح أن الواقع هو إحدى الصور الثلاث، فواضح أن بناء المسجد لا يكون داخل الكهف، وكذا على الاحتمال المرجوح أن الواقع هو إحدى صورتين الأخرين؛ لأنه يمتنع أن يهوما ببناء مسجد محتوٍ على جث الفتية بارزة، والكهوف وإن كانت أكبر من الغيران، فالغالب أن تكون صغيرة لا تسع بناءً كبيرًا، كبناء يشتمل على جث تسعة أشخاص، مع بناء مسجد فوق ذلك البناء يتسع للمصلين^(١).

[ص ١٥] ثم اعلم أن «علي» في الآية في الموضعين لا تصلح لمعناه الحقيقي، وهو كون المستعلي فوق المستعلي عليه، محمولًا عليه، وكذا أن يكون مُسامتًا له من فوق في الهواء، بحيث لو سقط سقط عليه، فما بقي إلا الاستعلاء المجازي بأحد الأوجه الآتية:

إما بأن يكون المستعلي مجوفًا ينطبق على المستعلي عليه، كالجفنة على البيضة.

وإما أن يكون مستديرًا عليه، كالسور على المدينة.

وإما بأن يكون بمعنى: سدًا لمنفذ. تقول: بنيت على الضبع جدارًا، إذا

(١) هذه نهاية ص ١٠ بترقيم المؤلف، ثم أشار إلى أن التكملة في ص ٢٩.

سددت به بابٍ وجارها.

وإما بأن يكون مشرفاً عليه من قرب، كالدار على دجلة.

وإما بأن يكون مشرفاً عليه من علو، كالقلعة على المدينة، إذا كانت على جبل مُطلٌّ على المدينة.

والوجهان الأولان ممتنعان هنا؛ لما مرَّ أن الاحتمال الراجح هو أن الواقع إحدى الصور الثلاث الأولى من الصور الخمس المار بيانها، وبيان الترجيح بدليله.

وعلى فرض أن الواقع إحدى الصورتين الأخيرتين، فيمتنع أن يُبنى مسجد على جث الفتية بارزة، والكهف يضيق عن بناء المسجد وحده، إذا تصورنا إمكان نحت قبورٍ في جوف الكهف، فضلاً عن بناء بنيان على الجث، ثم بناء مسجد محيط به يتسع للمصلين.

والوجه الثالث متعين بالنسبة للبناء لما مرَّ، وأما بالنسبة إلى المسجد فكل منه^(١)، ومن الوجهين الأخيرين محتمل.

وبما أن الأخير ألصق بلفظ «على» لظهور الاستعلاء فيه، مع إمكان أن يكون رأس الجبل الذي يكون البناء فيه فوق الكهف على خط مستقيم، فهو الراجح.

ويمكن أن يرجَّح [ص ١٦] أيضاً بأن الظاهر من ذكر المسجد أنهم قصدوا أن يكون معداً للصلاة، والظاهر من المقام أنهم قصدوا مع ذلك أن يكون تذكاراً لتلك الآية البالغة.

(١) «فكل منه» كذا قرأتها، وهي غير واضحة لأنها في طرف الورقة.

وبناء المسجد إعدادًا للصلاة إنما يكون بحيث يكثُر وجود المصلين، وليس محل الكهف كذلك؛ لأن الفتية اختاروه مخبأً لهم، ولا يختبئون إلا بمكان بعيد عن الناس.

واحتمال أن يكون عمَر ذلك المكان بعد نومهم يأباه قولهم لما بُعِثوا: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ﴾ الآية [الكهف: ١٩]، مع ما روي أنه ذهب إلى المدينة، القصة التي يذكرها المفسرون. ويأباه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف: ٢١].

والإعثار إنما يستعمل في الشيء الخفي الذي لم يكن مترقبًا، والكهف - وإن كان ممنوعًا بالرعب - إذا كان بين العمارة يكون مترقبًا بسبب منعه بالرعب، هذا بخلاف رأس الجبل، فإنه لا مانع أن تكون عليه قرية مسكونة، محتاجة إلى مسجد.

وقصد التذكار يقتضي أن يكون بحيث يشاهده الناس ويرونه، وباب الكهف كجوفه لا يصلح لذلك، وأما خارجه فإنه وإن أمكن أن يكون مشاهدًا، إلا أن رأس الجبل أظهر في ذلك.

وعليه، فيكون المراد بناء المسجد على رأس الجبل عند القرية التي قدمنا احتمال وجودها، ويكتب فيه تاريخ العثور على الفتية وخبرهم، وما يتعلق بذلك.

وحينئذ يكون مسجدًا وتذكارًا كما يقتضي الحال.

[ص ١٧] ولكن هذا الترجيح معارضٌ باحتمال أن الغالبين إنما أرادوا بناء المسجد؛ ليكونوا يحضرون لزيارة قبور الفتية، والتبرك بها، والصلاة في

المسجد المنسوب إليها.

وعلى هذا، فيجب أن يكونوا عزموا على بنائه بقرب الكهف، إن لم يكن في جوفه.

وسيمرّ بك ما يؤيد هذا، إلا أنه على كل حال لا يحتمل أن يكون في جوف الكهف؛ لما قدمنا.

خامسًا: قوله: «فلما قصَّ الله عزَّ وجلَّ هذا في كتابه، ولم يصحبه ما يدل على حضره، دل على جوازه».

فالجواب: يمنع أن يكون مثل هذا دليلًا على الجواز، سواء أريد الجواز في تلك الواقعة فقط، أم في شرع تلك الأمة مطلقًا، أم في شرعنا بواسطة أننا متعبدون بشرع من قبلنا، أم في شرعنا مباشرة.

فقد قصَّ عزَّ وجلَّ ما جرى من إخوة يوسف، ولم ينص في نفس القصة على حُرْمَةِ كل ما هو حرام من تلك الأفعال، وإن ذكر الحكم في موضع آخر من القرآن، فذلك لبيان من حيث هو، لا ليكون تنبيهًا على ما في تلك القصة، وإلا لكان ناسخًا ومنسوخًا، ولا قائل به.

وفي القصة أنهم باعوه، وقد بينت السنة منع بيع الحر، وإن كان ابنًا أو أخًا للبائع.

وعلى فرض أن مثل هذا يكون دليلًا على الجواز، فالذي في الآية مجرد العزم، فلا يدل على جواز الفعل.

وعلى فرض التسليم بأنها تدل على جواز الفعل، فذلك لو لم يصحبها التنبيه بالحظر، وقد صحَّحها.

أما التنبيه الموعود؛ فهو على أوجه: مصحوب بالآية نفسها، وواقع في محل آخر من القرآن، وواقع في السنة.

فأما الذي في الآية، فبيانه: أن الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿إِذْ يَتَنَزَّعُونَ بَيْنَهُمْ﴾، فدل على تنازع كان بين القوم في أمر الفتية.

ثم قال تعالى: ﴿فَقَالُوا﴾ فدل لوجود الفاء أن هذا بيان وتفصيل للتنازع المجمل قبل، كما تقول: اختلف الأئمة في كذا، فقال فلان كذا، وقال فلان كذا... إلخ.

ثم إن جعلت الواو للجميع بناءً على الظاهر، ففي الكلام حذف لا يتحقق التنازع الذي صرح به في الآية، وقام الدليل على أن ما بعد الفاء بيان له، إلا بتقديره، كأنهم^(١) قال: فقالوا جميعاً: ابنوا عليهم بنياناً ربهم أعلم بهم. ثم قال أحد الفريقين: لا تزيدوا شيئاً غير البنيان من مسجد وغيره = ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا...﴾ إلخ.

فاتفق القوم أجمعون على بناء بنيان لستر جثث الفتية، وتنازعوا في بناء المسجد.

وإذا جعلت الواو لأحد الفريقين أطلقت بلا تأويل، وصحَّ مجيء الضمير مع عدم تقدّم مرجع له؛ لتقدم ما يدل عليه، وهو التنازع الدال على افتراقهم، فكأنه قال: «ففرقتُ منهم قالوا...» ففي الكلام إيهام، أي: أن القائلين هم الجميع.

(١) كذا ولعلها: «كأنه».

وإذا جعلتها لأحد الفريقين بتأويل، أي: أنها عائدةٌ صناعةً إلى القوم جميعاً، ولكن لا على أنهم قالوا ذلك كلهم حقيقةً، بل على إقامة القائلين مُقام الجميع، فكأن القوم كلهم قالوا ذلك.

فأطلق على الفريق الأول الضمير الذي ظاهره أنه للجميع، لإقامة ذلك الفريق مقام الجميع، كأن الفريق الثاني لا وجود له.

والثاني أرجح؛ لما تقدم أن الفاء تدل على أن ما بعدها تفصيلٌ للتنازع، فلزم أن يكون مدخولها مما وقع فيه التنازع، وهذا إنما يتم على الثاني.

وأيضاً المجاز والإيهام على المعنى الذي قدمناه أبلغ من الحذف.

وأيضاً يؤيده قوله: ﴿أَبْنُوا﴾ بالخطاب، ولو كان القائلون هم الجميع، لكان الظاهر أن يقال: «بنني» أو نحوه.

إذا تقرر هذا فأبي الفريقين المؤمنون؟ فإن المفسرين اختلفوا في ذلك، كما سيأتي نقل كلامهم إن شاء الله (١).

فذهب بعضهم إلى أن الغالبيين هم المؤمنون، بناءً على عزمهم على اتخاذ المسجد، وعلى أخبارٍ مأثورة عمّن قبلنا.

أما نحن فنقول: إن مجرد العزم على اتخاذ المسجد لا يكفي، بل ربما كان كفراً كما ذكره الله عزَّ وجلَّ في أهل مسجد الضرار، وربما فعله المتدينون جهلاً، وهو حرامٌ كبنائه في غير الملك، أو في طريق عامة، أو نحو ذلك.

(١) لم يذكر المؤلف في هذه النسخة اختلاف المفسرين الذي وعد به. وذكر طرفاً منه في النسخة الأخرى في آخرها (ص ١٣١ وما بعدها). وانظر «تفسير الطبري»: (١٥/٢١٧)، و«الدر المنثور»: (٤/٣٩٢)، و«تفسير ابن كثير»: (٥/٢١٥٢).

وأما الأخبار المأثورة؛ فإن صحَّ شيءٌ منها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظرنا فيه، وفي الأدلة المخالفة، وأخذنا بالأحسن كما أمرنا عزَّ وجلَّ.

وإن كانت عن غيره من أئمة أمته، نظرنا دليلهم، ورجحنا.

وإن كانت عن أهل الكتاب، لم نعبأ بها، فقد أمرنا أن لا نصدِّقهم في

شيءٍ، وخاصة في هذه القصة نفسها، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ﴾

[الكهف: ٢٢] أي: الفتية ﴿مِنْهُمْ﴾ أي: أهل الكتاب ﴿أَحَدًا﴾ .

أما ورود شيءٍ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يبلغنا، وأما عن

بعض الأئمة، فنعم، ولكن لم نعلم لهم دليلاً إلا عزم الفريق الثاني على

اتخاذ المسجد، وتقرر ما فيه، ومع ذلك ننظر في أدلة القول الآخر.

فننظر أولاً في الآية.

ف نجد أولاً: إطلاق ضمير الجميع على الفريق الأول، أو إيهام ذلك،

يدل أن له مزية استحق بها أن يُقام مقام الجميع، وهذه المزية ليست الغلبة؛

لأن الله عزَّ وجلَّ أثبتها للفريق الثاني، فلم يبق هناك ما يصلح لكونه مزية

بهذه المثابة إلا العلم والدين.

ونجد ثانياً: أن الله عزَّ وجلَّ حكى عن الفريق الأول قولهم: ﴿رَبُّهُمْ

أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ . وهذه كلمة جليلة، تدل على علم قائلها ودينه.

ونجد ثالثاً: تقديم الله عزَّ وجلَّ للفريق الأول، والتقديم يُشعر بمزية

للمقدم، وأقرب ما يتصور من المزايا: العلم والدين.

ونجد رابعاً: قوله عزَّ وجلَّ في الفريق الثاني: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ

أَمْرِهِمْ ﴿ فَأَشْعَرَ أَنَّ الْحَامِلَ لَهُمْ عَلَى هَذَا الْعِزْمِ هُوَ الْغَلْبَةُ، عَلَى مَا قَرَّرَهُ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ، فِي بَابِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ فِي مَجِيئِهِ مَوْصُولًا؛ لِلإِيْمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبْرِ (١).

وَقَرَّرَهُ أَهْلُ الْأَصُولِ (٢): أَنَّ إِيقَاعَ الْحُكْمِ عَلَى الْمَشْتَقِ يُؤْذَنُ بِعِلِّيَّةٍ مَا مِنْهُ الْإِشْتِقَاقُ، وَهُوَ فِي الْمَوْصُولِ أَوْضَحُ.

وَالْغَالِبُ أَنَّ الْغَلْبَةَ تَكُونُ سَبَبًا لِلْمَعْصِيَةِ، وَالْغَالِبُ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةُ: أَنَّ الْغَلْبَةَ إِنَّمَا تَكُونُ لِلضَّالِّينَ، وَالْغَالِبُ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةُ أَيْضًا: التَّكْذِيبُ بِالْآيَاتِ، وَالضَّلَالُ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ التَّكْذِيبِ بِهَا.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴾ [سبأ: ١٣]. وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَوْصَفَ هَؤُلَاءِ بِالْغَلْبَةِ، مَعَ وَصْفِ مَقَابِلِهِمْ بِمَا تَقَدَّمَ، يُشْعِرُ بِأَنَّهُمْ ذَوُو جَهْلٍ وَغَلُو، وَاتِّخَاذِ الْمَسْجِدِ لَا يَنَافِي الْجَهْلَ وَالْغَلُو، كَمَا لَا يَخْفَى.

وَنَنْظُرُ ثَانِيًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَنَجِدُ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨]. تَدُلُّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي بِنَاءَ مَسْجِدٍ

(١) انظر «التلخيص - شرح البرقوقى» (ص ٦٠)، و«المطول شرح التلخيص» (ص ٧٤).

(٢) انظر «البحر المحيط»: (٢٠١ / ٥) للزرکشي، و«التجسير شرح التحرير»:

(٧ / ٣٣٤٩ - ٣٣٥٠) للمرداوي.

على قبر، كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(١)، وهذا هو القسم الثاني من التنبيه.
ونظر ثالثاً في السنة النبوية؛ فنجدها متواترة بدمّ الذين كانوا من الأمم
السابقة يتخذون قبور أنبيائهم وُصلِحائهم مساجد ولعَنهم، واشتداد غضب
الله عليهم، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقد جاء النصّ على النصرى بشيءٍ من الأحاديث، كما سيأتي إن شاء
الله^(٢)، ولاسيما وأكثر المفسرين على أن القوم الذين أعثروا على أهل
الكهف كانوا نصرى، فتبين الصبح لذي عينين.

ونقطع أن الفريق الأول هم أهل العلم والدين، وأنهم محمودون بما
ذهبوا إليه من الأمر ببناء جدار على باب الكهف، يستر جثث أولئك الفتية.

وأن الفريق الثاني بخلاف ذلك كله، في مخالفتهم للفريق الأول،
وعزمهم على بناء مسجد على باب الكهف، يكون أحد جدرانها ساتراً
للكهف، كما يدل عليه معنى الآية، على ما قدمناه من التفصيل.

وهذا هو القسم الثالث من التنبيه.

وعلى فرض عدم التنبيه، فهي واقعةٌ عين لا عموم لها، وعلى فرض
قيام دليل على العموم، ففي حق تلك الأمة فقط، بناء على أننا غير متعبدين
بشرع من قبلنا.

وعلى تسليم أننا مُتعبدون بشرع من قبلنا، فذلك إذا لم يوجد في شرعنا
ما يخالفه، وقد وُجد كما مرَّ مفصلاً.

(١) (ص ٢١).

(٢) لم يأت شيء في هذه النسخة، وانظر الأخرى (ص ٢٤، ١٣٢).

فإن قيل: إن الدليل هنا على كونه شرعاً لِمَن قبلنا في الكتاب، والدليل المخالف له في السنة، فيكون نسخاً للكتاب بالسنة.

أجيب: أن في جواز نسخ الكتاب بالسنة خلافاً، ولكن لا حاجة بنا لذكره، وبيان الراجح، فإن ما نحن فيه ليس من نسخ الكتاب بالسنة في شيء، وإنما هو من نسخ شرع من قبلنا بشرعنا، والمنسوخ في الحقيقة هو خطاب من الله عزَّ وجلَّ لنبي تلك الأمة.

فأما الآية التي في كتابنا، فأقصى ما يُدعى فيها: أنها في قوة خبر، بأن ذلك الفعل كان جائزاً في شرع تلك الأمة، وهذا - على فرض صحة الدعوى - خبرٌ صادق لا يتصور نسخه أصلاً، وهذا بيِّنٌ، فلا نطيل بزيادة إيضاحه، وذكر أمثله.

[ص ١٠] بقي أن يكون المراد بالجواز المدعى دلالة الآية عليه، الجواز في شرعنا مباشرة، وهذا لا وجه له. وعلى فرض أن له شبهة دلالة، فأقصى ما يُدعى فيها أنها دلالة ظاهرة.

فيجاب: بأن السنة بينت عدم اعتبارها، ولا حاجة لزيادة الفروض والتسليمات، فالأمر أوضح من ذلك.

سادساً: قوله: «بل إذا لاحظنا أن القصص الوارد في القرآن لم يرد لمجرد حكاية وقائع تاريخية، وإنما هو للاعتبار...» إلخ.

قد يقال: إن قصة أصحاب الكهف نزلت - كما في أسباب النزول^(١) - لما سألت قريش النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنهم بإيعاز اليهود إليهم،

(١) انظر «الدر المنثور»: (٤/٣٨٠).

فكانت الحكمة في إنزالها أن تكون معجزة له صلى الله عليه وآله وسلم بالإخبار عن حالهم، ولا يعلمه أحدٌ إلا أن بعض أهل الكتاب يعلم بعضه، وهذه الحكمة كافية.

ولما كانت المعجزة لا تتم إلا بحكاية القصة على وجهها، دخل فيها التآمر بالبناء، والعزم على اتخاذ المسجد، فلا يلزم أن يكون لهما حكمة خاصة.

على أن الحق الحقيقي هو أن نقول: إن لها حكمة خاصة غير ما ذكرتموه، وهي [أن] في التآمر بالبناء تنبيه الأمة إلى سدّ القبور، وأن لا تترك فيها فُرجة، وأن أهل العلم والدين ممن قبلنا كانوا يكتفون بذلك، وينازعون من أراد غير ذلك، كبناء مسجد.

وفي اتخاذ المسجد بيان مخالفة العامة لأولي العلم والدين، وضلالهم من حيث إنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، وتحذيرنا من مثل ذلك.

وصحّ تصديق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما كان يقوله لأصحابه: [ص ٧] «إن من كان قبلهم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحتهم مساجد»^(١)، إلى غير ذلك من المناسبات.

سابعاً: قوله: «فأرشدنا عزّ وجلّ بهذه الآية إلى ما ينبغي أن نعمله إذا مات فينا رجل صالح، أي: أننا على الأقل نبني على قبره بنياناً، والأكمل أن نتخذ عليه مسجداً».

الجواب: أن الحق عكس ذلك، كما علمت مما قدمناه، دلت عليه الآية

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب البجلي رضي الله عنه.

نفسُها، وغيرها من القرآن والسنة المتواترة.

ولو كان ما زعمته مراد الله عزَّ وجلَّ، لكان فهمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعَمِلَ به في حياته في حق أصحابه الذين توفوا في حياته، كعثمان بن مظعون، وسعد بن معاذ، وعمه حمزة، ومن معه من الشهداء، وأولاده صلى الله عليه وآله وسلم.

وعدم فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك كافٍ في إبطال هذا الزعم، فكيف والواقع أنه ثبت عنه النهي عن البناء على القبور، والأمر بتسويتها مطلقاً، وتواتر عنه لعن من اتخذ القبور مساجد، وفي بعض الروايات الصحيحة التصريح بأن المراد باتخاذها مساجد بناء المساجد مشتملة عليها، وسيأتي بيان الأدلة التي تدل على أن مثل ذلك بناء المساجد عند القبور وإن لم تكن مشتملةً عليها، وكذا بناؤها لأجلها وإن كانت بعيدة عنها. وسيأتي إيضاح ذلك إن شاء الله (١).

ثم جاء من بعده أصحابه، فلزموا طريقته، وثبت عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه بعث صاحب شرطته لتسوية كل قبر مشرفٍ مطلقاً (٢)، واستمرَّ الحال على ذلك في القرون الأولى المشهود لها بالخير، حتى جاء بعض المتشيعين بعد الألف، يزعم أن الآية تدل على خلاف ذلك كله، سبحانك هذا بهتان عظيم!!

وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

(١) (ص).

(٢) سبق تخريجه موسعاً في المبيضة (ص ٥٠ وما بعدها)، ورواية «صاحب الشرطة» في (ص ٦٦) منها.

وتقرير الاستدلال بالآية: أن لفظ «المساجد» عام يتناول كل مسجد،
والجملة مفيدة للاختصاص، كما في ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، بل الأمر
ههنا أظهر، والحصر ههنا حصر أفراد، لقوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ أي:
أن المساجد كلها لله وحده لا شريك له، خالصةً من كل شرك.

فتبين أن من خواصّ المسجد أن يكون خالصًا لله، فمن بنى بناءً، وزعم
أنه قصد به أن يكون مسجدًا، فإن كانت نيته في بنائه خالصة لله وحده لا
شريك له، كان البناء مسجدًا. وإن لم يكن كذلك، كأن قصد أن يكون على
قبر فلان الصالح، [ص ١١] أو بالقرب منه، فهذا لم يُبنَ خالصًا لله وحده لا
شريك له، وبهذا فُقِدَت منه تلك الخاصّة المعتبرة في المساجد.

ومما يُؤيّد به هذا الاستدلال حديث مسلم^(١) عن أبي هريرة قال: قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن
الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه».

وفي رواية: «فأنا منه بريء، وهو للذي عمّله»^(٢).

والذين يبنون المساجد على القبور لا يحملهم على بنائها إلا وجود
القبور، حتى لو لم يكن هناك قبورٌ لما بنوا.

ويجاب عن هذا: بأن غاية ما فيه أن يكون وجود القبر سببًا حاملاً على
بناء المسجد، وهذا كما يمرّ إنسان على قرية أهلية، ليس لها مسجد، فيحمله
ذلك على أن يبني فيها مسجدًا، وبأن قصد أن يكون المسجد على قبر فلان

(١) رقم (٢٩٨٥).

(٢) هذا لفظ ابن ماجه رقم (٤٢٠٢)، وابن خزيمة في الصحيح رقم (٨٩٣) وغيرهما.

الصالح، أو بقربه قَصْدٌ شرعي أيضًا، ومثل هذا لا يضر كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالناس أداءً للفريضة، وليعلم الناس.

ويردّ هذا بوضوح الفرق في كلا الوجهين، فالذي مرَّ على القرية الأهلة وليس لها مسجد، فحمله ذلك على بناء مسجد فيها، إنما استجاب لسبب شرعي، وهو أن الشرع إنما يدعو إلى بناء المساجد عند الحاجة إليها، فلو كان لقرية [ص ١٢] مسجد يكفي أهلها، لم يستحبّ بناء مسجد آخر فيها، بل يكره أو يحرم؛ لكونه يكون سببًا للتفريق، وضياعًا للمال الذي يستدعيه البناء في غير محله، وتحجُّرًا لتلك البقعة عن أن ينتفع بها المسلمون في غير فائدة.

فالحاصل: أن هذا الرجل لما مرَّ على القرية المذكورة سمع نداء الشرع يقول له: إن الله عزَّ وجلَّ يدعوك إلى بناء مسجد في هذه القرية، يُصلِّي له فيه، ويُذكَّر فيه اسمه.

وأما باني المسجد على القبر، فلم يستجب لسبب شرعي؛ لأن الشرع لا يدعو إلى بناء المساجد على القبور، بل حرَّم ذلك، واشتدَّ غضب الله ولعنته على فاعله، نعم، إنما استجاب لداعٍ شيطاني، يقول له: إن الشيطان يدعوك إلى بناء باسم مسجد على هذا القبر، ليكون ذلك معصيةً لله ورسوله، ويشتد غضب الله ولعنته على بانيه، ومن أعانته، أو رضي بفعله، أو لم ينهه بقدر طاقته، ويتطايير شرر ذلك إلى من صلى فيه، ويتشعَّب ذلك إلى شعب أخرى، هي ملحظ الشارع في النهي عن بناء المساجد على القبور.

ومما يكشف عوار هؤلاء: أن أحدهم يعرف عدة قرى أهلة، ليس فيها مساجد، فلا يستوجب داعي الشرع لبناء مسجد فيها، ثم يعمد إلى قبر بقفرة،

أو بمدينة كثيرة المساجد، فيبني عليه.

وأما صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أداءً للفريضة مع قصد تعليم الناس، فقصد التعليم قصد شرعي شريف، وأين منه قصد الانغماس في غضب الله ولعنته؟!!



تحديد محلّ النزاع

مما لا نزاع فيه أن المقصود من دَفْن جثث الموتى، إنما هو مواراتها، قال الله عزَّ وجلَّ في قصة ابني آدم: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوَاءَ أَخِيهِ...﴾ الآية [المائدة: ٣١].

وعليه، فالأصل أن يُقْتَصِر على القدر الكافي للموارة.

وهل يجوز أن يتعدَّى ذلك؟

لا خلاف أن القبر إذا كان بمقبرة مُسَبَّلة لم يجز أن يتعدَّى به القدر الكافي، لأن التعدي تصرُّفٌ في غير حق، سواءً أكان التعدي بالإفراط في توسعة القبر، أم بالبناء عليه، أم بإحكام رَدِّمه حتى يشقَّ حَفْرُهُ.

أما الإفراط في التوسعة والبناء على القبر، فواضح؛ لأنه لا حقَّ إلا في القدر الكافي.

وأما إحكام الرَّدِّم حتى يشقَّ الحفر؛ فلأنه لا حقَّ للجثة في تلك البقعة، إلا ما دامت محتاجةً للموارة، فإذا صارت ترابًا زال الحق [ص ٢٥] لزوال المقتضي، وإذا صارت عظامًا لم يكن الحق إلا في القدر الكافي لتلك العظام.

إذا فهمتَ هذا، فلا شك أن لأولياء الموتى الحق في حفر القبور في أي موضع كان من المقبرة المُسَبَّلة ما دام غير مشغول بحق آخر، فلهم الحق بالحفر في موضع القبر الذي يُظَنُّ أن الجثة التي فيه قد أُرِمت، فإذا كان

محكمًا، فإن الحفر يشق عليه جدًّا، حتى ربما تركوا تلك البقعة لذلك.
فظهر أن الشخص الذي أحكم البناء قد تصرّف في غير حقه تصرفًا يضر
غيره من المستحقين في وقت استحقاقهم، وهذا حرامٌ لا شك فيه.
المقبرة المُسَبَّلة:

أما المقبرة المُسَبَّلة؛ فهي بقعة غير مملوكة، خُصِّصت للدفن، بحيث لا
يجوز أن تُبنى فيها دار للسكنى، أو حمام، أو مصنع، أو نحو ذلك.
فدخل ما عُلِمَ أنه كان مملوكًا، وأن المالك سبَّله للدفن، وما عُلِمَ أنه
كان مواتًا حتى يشرع في الدفن فيه، وكذا ما لم يُعلم حاله قبل تخصيصه
للدفن؛ لأن الأصل عدم الملك، فالظاهر أنه كان مواتًا حتى خُصِّص للدفن.
أمّا ما عُلِمَ أنه كان ملك شخص، ولم يعلم أنه سبَّله، ففيه نظر. وليس
من موضوعنا؛ لأنه إن لم يُحكَم بالتسبيل حُكِم ببقاء الملك، فيمنع الدفن،
ويكون للورثة الاستيلاء على البقعة وحرثها، أو البناء فيها للسكنى، أو غير
ذلك، بعد بلى من دُفِن فيها سابقًا، إلى غير ذلك مما لا يهمنا.

[ص ٢٧] الدفن في الموات:

الدفن في الموات في حكم الدفن في المسبَّلة؛ لأن مجرد حفر القبر
والدفن فيه ليس إحياءً مُملَكًا، وإنما يفيد الأحقية ما دامت الجثة باقية.
كل هذا مما يغنيننا اتفاق العلماء عليه عن ذكر حُجَجِهِ، مع أن الآية التي
صدَّرتنا بها البحث دالة عليه، كما لا يخفى على العارف.
وعلى كل قادر النهي عن الإفراط في التوسعة، والإحكام، والبناء في

المُسَبَّلَة، وإزالة ذلك، ولو قبل البلى، وقبل الاحتياج إلى تلك البقعة؛ لأن الفعل الحرام يجب إزالته في كل حال.

فأما بعد البلى، فإن بقعة القبر نفسها تستعمل.

[ص ٢٨ ب] تنبيه:

ليس من البناء المحرّم أن يموت ميت في غار، ويتعدّر إخراجه منه، فيسدّ باب الغار، ومنّ هذا ما حكاه الله عزّ وجلّ في قصة أصحاب الكهف من قول القوم: ﴿أَبْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْيَانًا﴾، فإن الفتية لما رجعوا إلى الكهف بعد بروزهم إلى القوم الذي يقتضيه إظهار الآية، عادوا إلى مضجعهم، وعاد الرعب الذي ذكره عزّ وجلّ بقوله: ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعبًا﴾ [الكهف: ١٨]، وانتظرهم القوم خارج الكهف حتى يتسوا، كما يدل عليه قولهم: ﴿رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾، أي: أماتوا، أم عادوا إلى نومهم.

وليس المراد ﴿أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ مِمَّنْ هم؟ وكم لهم؟ لأن الآية التي أعثر الله عليهم لأجلها لا تتم إلا بأن يخبروا القوم بأنهم كانوا في عهد كذا، وجرى لهم كذا، وسيأتي بسط الكلام على هذا الآية في فصل «اتخاذ المساجد على القبور» إن شاء الله (١).

(١) تقدم الكلام على قصة أصحاب الكهف بالتفصيل عند استدلال المخالف بالآية على جواز البناء على القبور انظر (ص ٥-٢٢). ولعل المؤلف أراد تأخير هذا البحث إلى الموضوع الذي ذكره أعلاه وهذا ما وضعه في النسخة الأخرى انظر (ص ١٣١-١٣٨).

الوصية بالدفن في الملك:

قرر العلماء أن الشخص إذا أوصى أن يُدفن في ملكه، لم تنفذ وصيته، بل يدفن في مقبرة المسلمين، فإن أراد الورثة أن يدفنوه حيث أوصى كان دفنًا في ملك الدافن، وسيأتي حكمه.

وإذا أوصى مع ذلك أن يُفَرِّط في توسعة قبره، وإحكامه، والبناء عليه، وأراد الورثة الدفن المعتاد فقط، لم يلزمهم غيره، فإن فعلوا، فهو في ملكهم، وسيأتي حكمه.

[ص ٢٨] الدفن في ملك الدافن:

السُّنَّة المطَّردة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم الدفن في مقبرة المسلمين، أما دفنه صلى الله عليه وآله وسلم في بيت زوجته فله سببٌ خاصٌّ، سيأتي إن شاء الله بيانه، وبيان سبب دفن صاحبه معه في فصلٍ مفرد^(١).

ثم إن الدفن في ملك الدافن لا يقتضي التخليد، فله بيع البقعة التي فيها القبر، وتدخل بقعة القبر في البيع، كما أنه إذا مات ورثت عنه، وإذا وقفها مقبرةً أو غيرها، دخلت بقعة القبر في الوقف، ولكن لا يجوز استعمال بقعة القبر إلا بعد البلى، فإذا كان البلى، جاز استعمالها بزرع وبناء للسكنى وغيره.

[ص ٢٩] محلُّ النزاع:

بقي رفع القبر في غير الملك، بدون إحكام ولا بناء، وإنما هو بزيادة حصى ورمل وتراب يُرَكَّم عليه حتى يرتفع.

(١) لم يتمكن المؤلف من عقد هذا الفصل في هذه النسخة.

وبقي الرفع، والتوسعة، والإحكام، والبناء فيما إذا كان في ملك الفاعل، وهذا هو الذي يصلح أن يكون محلًّا للنزاع.

الرفع في غير الملك

لا شك أن الرفع زائدٌ على القدر الكافي للمواراة التي هي المقتضي للدفن، كما دلت عليه الآية، وفيه أيضًا ضرر على المستحقين إذا أرادوا حفر القبر بعد البلى، وإن كان خفيًا، فهذا يقتضي المنع، فالدليل على من يدعي الجواز.

[ص ٣٠] بيد المجيزين متمسكات:

منها: ما علقه البخاري في «صحيحه»^(١) في باب: الجريد على القبر، قال: «وقال خارجة بن زيد: رأيتني ونحن شبان في زمن عثمان رضي الله عنه، وإن أشدنا وثبةً الذي يثبُ قبرَ عثمان بن مظعون حتى يجاوزه».

وهذا وإن كان معلقًا إلا أن البخاري ذكره بصيغة الجزم، وذلك حكمٌ بصحته^(٢)، كما هو مقررٌ في موضعه.

ومنها: ما رواه الشافعي عن [إبراهيم بن محمد]^(٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى على الميت ثلاث حثيات بيديه جميعًا^(٤).

(١) (٩٥/٢ - الأميرية).

(٢) يعني إلى من علقه عنه. وانظر «هدى الساري» (ص ١٩-٢٢).

(٣) ما بين المعكوفين تركه المؤلف بياضًا.

(٤) أخرجه الشافعي في «المسند» رقم (٦٠١)، و«الأم»: (١/٦٢٨-٦٢٩).

وأنه رَشَّ على قبر ابنه إبراهيم، ووضع عليه حصباء^(١).
وهذا مرسلٌ صحيحٌ، وأكثر الأئمة يحتجون بالمرسل.
والشاهد في وضع الحصباء، ولا شك أن وضعها على القبر يؤثر في
رفعه.

[ص ٣١] ومنها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»^(٢) قال: ثنا
يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي حصين عن الشعبي: رأيتُ قبور شهداء
أحد جُثِّي مُسنَّمة.

وهذا الحديث صحيح، ذكره في «الجواهر النقي»^(٣).

(١) أخرجه الشافعي في «المسند» رقم (٥٩٩). من الطريق نفسها.
وتكلم المصنف عن إسناد الأثر في النسخة الأخرى (ص ٢٣) قال: «إبراهيم بن
محمد: أجمع الأئمة على تضعيفه، إلا ابن الأصبهاني والشافعي، قال الشافعي: كان
لأن يخر من السماء - أو قال: من بُعد - أحب إليه من أن يكذب.
وصرح جماعة من الأئمة بأنه يكذب، وقال الإمام أحمد: يضع.
وقال ابن عدي: قد نظرت أنا الكثير من حديثه، فلم أجد له حديثاً منكراً، إلا عن
شيوخ يحتملون، وقد حدث عنه الثوري وابن جريج والكبار.
وعلى كل حال، فالرجل ضعيف، ومع هذا فالحديث مرسل، وفي الاحتجاج
بالمرسل خلافٌ، لا حاجة لذكره» اهـ.

قلت: وللحديث الأول شاهد عند ابن ماجه (١٥٦٥) من حديث أبي هريرة، وضعفه
أبو حاتم الرازي. وللثاني شاهد عند أبي داود في «المراسيل» (٤٢٤)، وآخر رواه
البيهقي (٤١١/٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه في الرش على القبر.

(٢) (٣/٢١٥). وأبو داود في «المراسيل» (٤٢٣)، وعبد الرزاق: (٣/٥٠٥) من طريق
الثوري أخبرني بعض أصحابنا عن الشعبي بمثله.

(٣) (٤/٤ - بهامش سنن البيهقي).

ومنها: الإجماع من المسلمين على رفع القبور في المقابر المسبّلة، واختلافهم في قدره وكيفيته لا يقدح في الإجماع، ما داموا مجتمعين على أصل الرفع.

ومنها: أن للقبور أحكامًا؛ من النهي عن القعود عليها، والصلاة إليها، وغير ذلك، وهذا يقتضي رفعها؛ لتمييز عن الأرض، فتُعرَف.

[ص ٣٢] والجواب:

• أما أثر خارجة؛ فقال في «فتح الباري»^(١): «إن البخاري وصله في «تاريخه الصغير».

وقد نظرنا «التاريخ الصغير»، فوجدناه قال (ص ٢٣)^(٢) طبعة إله آباد: «حدثنا عمرو بن محمد ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري قال: سمعت خارجة بن زيد بن ثابت: رأيتني ونحن غلمان سُبَّان زمن عثمان، وإن أشدنا وثبة الذي يثب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه» اهـ.

والكلام عليه من وجوه:

أولاً: من حيث إسناده.

فيه ابن إسحاق، وهو وإن كان الحق أنه صدوق، وصرّح بالتحديث، فالتحقيق ما قاله الذهبي في «الميزان»^(٣) في فذلّكة^(٤) ترجمة ابن إسحاق

(١) (٣/٢٦٥).

(٢) «التاريخ الأوسط» رقم ١٢٦ - ط الرشد).

(٣) (٤/٣٩٥).

(٤) أي في نهايتها.

قال: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتجَّ به أئمة، فالله أعلم».

وهذه القصة قد انفرد بها، ففيها نكارة.

ويحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة، لم أطلع له على ترجمة^(١).

[ص ٣٣] ثانياً: إذا سلم إسناده، فإن في «تهذيب التهذيب»^(٢) في ترجمة خارجة: قال ابن نُمير وعمرو بن علي: مات سنة (٩٩)، وقال ابن المديني وغير واحد: مات سنة مائة.

فظاهر هذا أن الأكثر على أن موته كان سنة مائة، والجمع أولى، بأنه مات أواخر سنة (٩٩).

وفي «تاريخ ابن عساكر»^(٣) أنه توفي وعمره سبعون سنة، وذكر لذلك قصة: أن خارجة قال: رأيتُ كأني بنيتُ سبعين درجة، فلما فرغت منها تهورت^(٤)، وهذه السنة لي سبعون سنة قد أكملتها. قال: فمات فيها.

(١) ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير»: (٨ / ٢٨٤)، وابن حبان في «الثقات»: (٦٠٣ / ٧).

(٢) (٩٥ / ٣).

(٣) (٣٩٦ / ١٥).

(٤) غير محررة في الأصل، وسبقت بنحو هذا الرسم في «المبيضة» (ص ٤٩)، وهي هكذا في التاريخ وبعض المصادر، وفي بعضها الآخر: «تدهورت».

ونقل مثله ابن خلكان^(١) عن «طبقات ابن سعد»^(٢). فإذا نقصنا سني عمره من سني الهجرة لموته، بقي تسع وعشرون، فيكون مولده آخر سنة تسع وعشرين.

وعثمان قُتِلَ سابع ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، فيكون سن خارجه يوم قُتِلَ عثمان ست سنين تقريباً، فكيف يكون شاباً في زمن عثمان؟ وقد راجعتُ «طبقات ابن سعد» - طبع أوربا - فرأيتَه روى هذه القصة عن الواقدي.

ثالثاً: إذا سلّم إسناده، ولم نعتبر هذه علةً قاذحة فيه، فإنه ينبغي الجمع بأن يُتَأَوَّلَ [ص ٣٤] الأثر، بأنَّ قوله: «شبان» مجاز، أراد: أننا غلمان أقوياء أصحاء، كأننا شبان.

ويؤيد هذا كلمة «غلمان» الثابتة في «التاريخ»، وإن حُذِفَت في التعليق.

ويؤيده أيضاً: أنهم لو كانوا أبناء تسع سنين أو نحوها، لما ذهبوا يتواثبون على قبر رجل من أفضل السابقين، ولا سيما وبجواره قبر ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا ممنوعٌ في الشرع اتفاقاً؛ لأن من رُوي عنه إباحة الجلوس على القبر، لا يبيح التوثب عليه.

وقوله: «وإن أشدنا وثبة...» إلخ، يدل أن أكثرهم كان يقصّر فيقع على القبر، والذي يجاوزه يقع على القبور المجاورة، وأبناء الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يبلغون التمييز إلا وهم عارفون لآداب الدين، ملتزمون لها،

(١) في «الوفيات»: (٢/٢٢٣).

(٢) (٧/٢٥٨ - ط دار الخانجي).

ولاسيما مثل خارجة بن زيد.

وعلى هذا، فلا دلالة في الأثر؛ لأن الغلام الذي عمره ست سنين - وإن كان قويا - يشق عليه أن يثب أكثر من ذراعين ونصف على وجه الأرض، وهذا هو عرض القبر عادة تقريبا.

ويشبه أن يكون قبر عثمان بن مظعون أعرض قليلا من القبور المعتادة، ويكون خارجة أراد بذلك القول، الإخبار عن عرض القبر؛ ليخبرهم أن السنة توسعة القبر.

[ص ٣٥] رابعًا: إذا سلم إسنادُ الأثر، وقُدِّحَ في العلة، وحُمِلَ على ظاهر قوله: «شبان»، ولم يُبالِ بما يلزم عليه من أن الشبان من أبناء أفاضل الصحابة كانوا من التفريط في الآداب الشرعية بحيث يذهبون يتوثَّبون على قبر صحابي من أفاضل السابقين، وقبور من جاوره من أبناء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إذا كان هذا كله، فليس في الأثر أنهم كانوا يثبون القبر عرضًا أو طولًا، فكلا الأمرين محتمل.

وعليه، فيقال: لعل قبر عثمان بن مظعون كان أطول قليلا من القبور المعتادة، ويكون مراد خارجة الإخبار بذلك ليبين أن السنة توسعة القبور.

فإذا فرض أن طول القبر نحو خمسة أذرع، فإن هذا القدر كافٍ لأن يشقَّ على الشاب أن يشبه على وجه الأرض.

فإن قيل: إن البخاري فهم من هذا الأثر الرفع، ولذلك أورده في «باب الجريد على القبر»^(١).

(١) (٢/٩٥ - الميرية).

وقال الحافظ في «الفتح»^(١): «وفيه جواز تعلية القبر، ورفعته عن وجه الأرض».

فالجواب: أن لفظ الأثر موجودٌ محفوظٌ، ففهم البخاري والحافظ ليس بمجرد حجة، كما لا يخفى، على أنهما قد يريدان الرفع اليسير، نحو أربع أصابع إلى شبر، وهذا فيه بحثٌ، سيأتي إن شاء الله تعالى.

[ص ٣٦] خامسًا: على فرض تسليم أن قبر عثمان بن مظعون كان مرفوعًا، فلا يُدرى مَنْ رَفَعَهُ، إذ قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن رفع القبور، والزيادة عليها من غير حُفرتها.

فكيف يصح أن يقال: إنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك؟!!

بل ورد في نفس قبر عثمان بن مظعون ما ينافي الرفع، ولو قليلاً، وهو كونه صلى الله عليه وآله وسلم وضع عليه حَجْرًا، وقال: «أَعْلَمُ بها قبر أخي، وأدْفِنُ إليه من مات من أهلي»^(٢).

وهذا يدل أنه كان مساويًا للأرض، إذ لو كان مرتفعًا ولو قليلاً لما احتاج إلى العلامة؛ لأنه أول قبر وُضِعَ هناك، فمجرد ارتفاعه كافٍ في التعليم، فدل

(١) (٣/٢٦٥).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٣٢٠٦) ومن طريقه البيهقي: (٣/٤١٢) ولفظهما: «أَتَعْلَمُ». من حديث المطلب بن عبد الله بن حنطب وليس صحابيًا. قال الحافظ في «التلخيص»: (٢/١٤١): «وإسناده حسن ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطلب، وهو صدوق. وقد بين المطلب أن مخبرًا أخبره ولم يسمه، ولا يضر إبهام الصحابي...».

أنه كان مساويًا للأرض، فخشي صلى الله عليه وآله وسلم أن يخفى موضعه بجفاف التراب، وهبوب الرياح والمطر، فعلمه بذلك الحجر.

وعليه، فيُحتمل أن بعض متأخري الإسلام من أقارب عثمان بن مظعون رفع القبر في أواخر مدة عثمان رضي الله عنه، والصحابة رضي الله عنهم مشغولون بالفتنة، ثم سُوي بعد ذلك، كما يدلُّ عليه الأثر نفسه، إذ لو كان القبر باقياً على حاله لما احتاج خارجه إلى هذا القول، بل كان يقول: ها هو القبر موجودٌ على حاله، وهكذا كان في زمن عثمان.

[ص ٣٧] سادساً: لنفرض أن القبر رُفِع، وأنه رفعه بعض الصحابة، فليس فعل الصحابي حجة، ولم يكن القبر ظاهراً لجميع الناس حتى يُدعى الإجماع.

سابعاً: لنفرض أنه كان ظاهراً، فإن الصحابة رضي الله عنهم في مدة عثمان وبعده كانوا متفرقين في البلاد مشغولين بالفتن.

ثامناً: لنفرض أنهم كانوا مجتمعين، فقد صحَّح عن كثير منهم رواية النهي عن ذلك، وصحَّح عنهم العمل بموجبه، كما سيأتي بسطه إن شاء الله تعالى، وهذا كافٍ في نفي الإجماع.

[ص ٣٨] تاسعاً: هب أنه لم يرد ما يكذب الإجماع، فإنَّ في حُجَّة الإجماع خلافاً مشهوراً.

عاشراً: على تسليم أنه حجة، فيشترط أن يُعَلِّم، ولا سبيل إلى العلم به، كما هو مقرر في الأصول.

حادي عشر: على فرض تسليم أنه لا يُشترط العلم به، بل يُكتفى بأنه لم يُنقل ما يخالفه، وإنما يكون حجة إذا لم يرد في كتاب الله عزَّ وجلَّ، أو سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يخالفه، وهذا هو الثابت عن عمر وعبدالله وغيرهما، وعن الإمام أحمد والشافعي، وغيرهما.

وذلك أن احتمال وجود مخالف لقول من قبلنا لم يُنقل قوله، أقوى من احتمال كون النص على خلاف ظاهره، فضلاً عن كون احتمال الحديث الثابت بالإسناد كذباً، فضلاً عن احتمال النسخ.

• [ص ٣٩] وأما مرسل محمد بن علي؛ فلا يخفى ما في حُجِّيَّة المرسل من النزاع، وأن التحقيق عدم حُجِّيَّته.

وعلى فرض صحته؛ فيُحمل على وضع كفٍّ أو كفين من الحصباء، لتكون علامة على القبر، أو غير ذلك مما لا يؤثر في رفعه الذي ثبت النهي عنه، جمعاً بين الأدلة.

لكن يُشكل على ذلك ثبوت النهي عن الزيادة، والكف من الحصباء زيادة، إلا أنه يمكن تخصيص عموم النهي عن الزيادة بهذا الحديث، هذا على فرض حُجِّيَّته.

• وأما ما رواه ابن أبي شيبة؛ ففي سنده عن عنة سفيان، وهو يدلُّس.

نعم، في «فتح المغيث»^(١) (ص ٧٧) في الكلام على المعنعات في «الصحيحين» قال: «أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها... والثوري بالنسبة لحديث القطان عنه... الخ».

(١) (١/٢١٨-٢١٩ - الجامعة السلفية).

لكن ليس فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك،
ومجرد احتمال ذلك يردده، فلعله أحدثه بعض التابعين الذين لم يطلعوا على
النهي.

وعلى كل حال، فليس في فعلهم حجة.

• [ص ٤٠] وأما الإجماع؛ ففي زمان الصحابة ثبت عن علي وفضالة ما
يخالفه، وهناك آثار عن عمر وعثمان تخالف ذلك أيضًا.

وفي زمن التابعين يبعد أن يروي الأئمة هذه الأحاديث بدون بيان ما
يخالفها، ومع ذلك يخالفونها.

وفي «كنز العمال»^(١): عن عثمان: أنه كان يأمر بتسوية القبور. ابن
جرير.

وفي «شرح الموطأ»^(٢) للباجي ما لفظه: «قال ابن حبيب: وروى جابر
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تُرفع القبور، أو يُبنى عليها، وأمر
بهدمها، وتسويتها بالأرض. وفعلّه - يعني الهدم والتسوية - عمر بن
الخطاب. قال: وينبغي أن تسوى تسوية تسنيم... إلخ.

ومع هذا فمن الواضح أن الإجماع الحقيقي لا يمكن العلم به، وإنما
غاية ما يمكن أن نجد قولاً لمن قبلنا لا نعلم له مخالفاً، فيكون هذا حجةً إذا
لم نجد في الكتاب أو في السنة ما يخالفه، فأما إذا وُجد في الكتاب والسنة

(١) رقم (٤٢٩٢٧). وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف»: (٣/ ٥٠٤)، وابن أبي شيبة
في «المصنف»: (٣/ ٢٢٢).

(٢) (٤٩٤/٢).

ما يخالفه، فإن ذلك دليل على عدم الإجماع، وأن هناك مخالفاً لم يبلغنا قوله.

وقد تقدم أن احتمال وجود مخالف لم يبلغنا قوله أقرب من احتمال كون النص على خلاف ظاهره. فضلاً عن كون الحديث الثابت إسناده كذباً، فضلاً عن احتمال النسخ. وتقدم أن قولنا هذا هو قول أئمة الهدى، والله أعلم.

وأما قوله: «إن للقبور أحكاماً...» إلخ.

فقد يقال: يكفي في التمييز وضع علامة، ككفّ من حصي مغاير لونه لحصي تلك البقعة، أو وضع حجر، هذا إن صحّ العملُ بحديثي وضع الحصى ووضع الحجر المأرين.

وقد يقال: إنه لا بأس بالارتفاع اليسير الذي ينشأ من إعادة تراب الحفرة إليها، فإنه يزيد عن مثلها بسبب وضع الجثة، وما سترت به، وغير ذلك، فينشأ من إعادته كله^(١) إليها ارتفاع يسيرٌ.

ولكن هناك أحاديث تنافي هذا، فلننقده فصلاً للبحث فيها.



(١) الأصل: «كلها» والصواب ما أثبت.

[ص ٤١] فصل

في تسوية القبور

حدّث ثُمّامة بن سُفْيَان قال: كُنا مع فضالة بن عُبيد بأرض الروم، فتوفي صاحبنا، فأمر فضالةُ بقبْرهِ فسوّي، ثم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويتها.

رواه عن ثُمّامة عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، وابن إسحاق.

فأما عمرو بن الحارث؛ فرواه عنه ابنُ وهب.

وعن ابن وهب: أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، وهارون بن سعيد الأيلي، وسليمان بن داود^(١).

فعن ابن السرح: مسلم في «صحيحه»^(٢)، وأبو داود في «سننه»^(٣)، ومن طريقه رواه البيهقي في «سننه»^(٤).

وعن الأيلي: مسلم في «صحيحه»^(٥) أيضًا، ومحمد بن إسماعيل الإسماعيلي عند البيهقي^(٦).

(١) ويونس بن عبد الأعلى عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٢٦٧)، وعبد العزيز بن مقلّص المصري عند الطبراني في «الكبير»: (١٨/رقم ٨١١).

(٢) رقم (٩٦٨).

(٣) رقم (٣٢١٩).

(٤) (٢/٤).

(٥) الموضوع السالف.

(٦) الموضوع السالف.

وعن سليمان: النسائي في «سننه»^(١).

والروايات كلها مسلسلة بالتحديث والإخبار، والألفاظ متقاربة،
وجميعها مشتركة في قوله: «فأمر فضالة بقبره فسوي...» إلخ، كما تقدم.

[ص ٤٢] وأما ابن إسحاق؛ فرواه عنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي، وأحمد بن
خالد الوهبي^(٢).

فعن الأولين: الإمام أحمد في «مسنده»^(٣) (جزء ٦ / ص ١٨)، إلا أنه
قال في رواية محمد بن عبيد: «ثنا محمد (بن يحيى) بن إسحاق» وإنما هو
محمد بن إسحاق، وفي هذه الرواية عن ابن إسحاق.

وأما في رواية إبراهيم، فقال الإمام^(٤): ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن
إسحاق قال: حدثني ثمامة... إلخ، فصّرّح ابنُ إسحاق بالتحديث.

وعن الثالث: أبو زرعة الدمشقي، وهو عبد الرحمن بن عمرو بن
صفوان النصري، وعنه أبو العباس الأصم، وعن الأصم الحاكم وغيره، كما
في «سنن البيهقي»^(٥). وفي هذه الرواية عن ابن إسحاق.

(١) رقم (٢٠٣٠).

(٢) وعبد الأعلى بن عبد الأعلى عند ابن أبي شيبة: (٣/ ٢٢٢)، والطحاوي في «مشكل
الآثار» (٣٢٦٨).

(٣) رقم (٢٣٩٣٤).

(٤) رقم (٢٣٩٣٦).

(٥) (٤١١/٣).

ولفظ رواية محمد بن عبيد: «... فأصيب ابنُ عمِّ لنا، فصلى عليه فضالة، وقام على حُفْرته حتى واره، فلما سوَّينا على حفرته قال: أَخْفُوا عنه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بتسوية القبور».

وفي رواية إبراهيم: «... فقال فضالة: خَفُّوا، فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسوية القبور».

وفي رواية أحمد بن خالد عند البيهقي: «... فتوفي ابنُ عمِّ لنا يقال له: نافع بن عبد، قال: فقام فضالة في حفرته، فلما دفناه قال: خَفُّوا عليه التراب، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بتسوية القبور».

[ص ٤٤] وهذا الحديث صحيحٌ، نظيفٌ لا غبار عليه، ووجود ابن إسحاق في إحدى الطريقتين لا يقدر، مع أنه إنما يُخشى من التدليس والانفراد، كما مر، وفي هذا الحديث صرح بالتحديث، وتوبع.

وأما قوله في رواية: «أَخْفُوا عنه»، وفي أخرى: «خَفُّوا»، وفي الثالثة: «خَفُّوا عنه التراب»، فهذه ليست زيادة، وإنما هي في مقابل ما جاء في رواية عَمْرٍو: «فأمر فضالة بقبْره، فسوِّي»، فذكرها ثمامة لابن إسحاق مصرحاً فيها بلفظ فضالة الذي عبّر عنه في رواية عَمْرٍو بقوله: «فأمر».

وأما اختلاف الروايات في كلمة «خَفُّوا» فمن الرواية بالمعنى.

ومما يدل على أن ثمامة أوضح القصة لابن إسحاق، ووجود اسم المتوفى في روايته، دون [ص ٤٥] رواية عَمْرٍو. وأيضاً فذكر ابن إسحاق لاسم المتوفى واسم أبيه «نافع بن عبد» يدل على جودة حفظه للقصة، وإتقانه لها.

على أن انفراد ابن إسحاق ليس شديد النكارة، بدليل قول الذهبي^(١):
«وما انفرده ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً»، أراد نكارة يسيرة، بدليل ما
بعده.

والنكارة اليسيرة وإن كانت توجب التوقُّف فإنها تنجبر بقيام بعض
القرائن على الحفظ، ونحو ذلك، وقد بينا ذلك في هذا الحديث، والله أعلم.



(١) في «الميزان»: (٤/٣٩٥).

[ص ٤٦] معنى التسوية

المتبادر من التسوية أن يكون وجه القبر مساويًا لوجه الأرض في البقعة المحيطة به، ولكن نوزع فيه، أن هذا المعنى هو معنى تسوية القبر بالأرض، لا معنى تسوية القبر مطلقًا.

فتسوية القبر عبارة عن جعله متساوي الأطراف، كما في قوله عز وجل:

﴿بَلَىٰ قَدَرِينَ عَلَىٰ أَن تُسَوَّىٰ بَنَاتُهُ﴾ [القيامة: ٤].

وهذا لا يقتضي التسوية بالأرض، بل أن يُسَوَّى القبر في ذاته، بأن لا يُترك فيه تسنيم، أو زيادة في بعض أطرافه، بل يُجعل مسطحًا، وهذا أعم من أن يكون مساويًا لوجه الأرض، أو يكون مرتفعًا.

[ص ٤٧] وأجيب: بأن التسوية إذا أُطلقت على شيء كائن على وجه الأرض، كالبناء والربوة، يُعنى بها تسويته بالأرض، ومنه قوله عز وجل:

﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِم رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ [الشمس: ١٤].

قال الراغب^(١): أي: سَوَّى بلادهم بالأرض.

ويدل عليه في هذا الحديث نفسه، أن الصحابي جعل الأمر بالتسوية أمرًا بالتخفيف من التراب، حيث قال: «أخفّوا عنه - أو «خفّفوا» أو «خفّفوا عليه التراب» - فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بتسوية القبور».

(١) في «المفردات» (ص ٤٤٠).

وإنما يكون الأمر بالتسوية أمرًا بالتخفيف، إذا أُريدَ بها التسوية بالأرض، فأما تسوية القبر في نفسه، فإنها تمكن مع كثرة التراب، كما تمكن مع قلته.

والصحابيُّ لم ينقل لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنصّه [ص ٤٨] حتى يسوغ لنا أن نستقلّ بفهمه، وإن خالف فهم الصحابي، وإنما مُؤدّي كلامه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بتسوية القبور التسوية المقتضية لتخفيف التراب، أي: أن يبان كون التسوية المأمور بها هي التي تقتضي تخفيف التراب مرفوعٌ تقوم به الحجة.

وقد قال الباجي في «شرح الموطأ»^(١): وقال ابن حبيب: «وتسويتها بالأرض».

ويؤيد هذا ما سيأتي^(٢) في حديث علي رضي الله عنه: «ولا قبرًا مُشرفًا إلا سويته».

فجعل التسوية إزالة الإشراف، والإشراف هو الارتفاع، أعمّ من كون القبر متساويًا في نفسه، أو غير متساوٍ، فالتسوية التي هي إزالة الإشراف، هي التسوية بالأرض، كما هو واضح.

[ص ٤٩] أقول: أما الآية؛ فلا يتعين فيها هذا المعنى، أعني التسوية بالأرض، بل يصح أن يكون المراد تسوية بلادهم في نفسها، أي: جعلها متساوية الأجزاء، وهذا كناية عن الخراب البالغ، فإن البلاد العامرة تكون

(١) (٢/٤٩٤) وقد سبق النص قريبًا.

(٢) لم يأت شيء، وإنما في المبيضة.

متفاوتة بارتفاع الأبنية على العرصات، وارتفاع بعض الأبنية على بعض، وإنما تتساوى إذا خربت الخراب البالغ.

والإنصاف أن التسوية إذا أُطلقت كان المراد بها تسوية الشيء في نفسه، ولا تُحْمَل على التسوية بالأرض إلا بقريئة.

وعليه، فالظاهر حمل التسوية في الحديث على التسوية بالأرض للقريئة، وهي قوله: «أخفوا عنه»، أو «خففوا»، كما تقدم.

[ص ٥٠] وكذا يقال في حديث علي رضي الله عنه: إن جعل التسوية منافية للإشراف قريئة تدل أن المراد التسوية بالأرض، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقد مرَّ (١) عن «كنز العمال» (٢): «سووا القبور على وجه الأرض إذا دفنتم» (٣). فإن صحَّ فهو صريحٌ في التسوية بالأرض، إذ لا يصح أن يقال: إن قوله: «سووا القبور» أمرٌ بتسويتها في ذاتها، و«على وجه الأرض» حال، إذ لا معنى للحال، فالقبور على وجه الأرض على كلِّ حال.

فيحتمل أن يكون المراد: تسوية القبور بالنظر إلى جميعها، أو تسوية كل قبر في حد ذاته.

فعلى الأول يكون المراد بأن تُجْعَلَ متساوية، أي: بأن تكون كلها على

(١) كذا قال المصنف، والذي مرَّ (ص ٣٧) أثر عثمان «أنه كان يأمر بتسوية القبور».

(٢) رقم (٤٢٣٨٧). وانظر «المبيضة» (ص ٢٠).

(٣) كتب المصنف عقبه: «طب عن فضاله بن عبيد، ولا أدري ما صحته» ثم ضرب

عليها. والأثر أخرجه الطبراني في «الكبير»: (١٨/رقم ٨١٢).

هيئة واحدة؛ لا يختلف قبر عن قبر. وهذا كما إذا أمرت الخباز بتسوية الأرغفة، يريد أن تكون كلها بقدر واحد على هيئة واحدة.

وعلى الثاني يحتمل أن يكون المراد بتسوية القبر، تسوية أطرافه.

وهذا لا يقتضي التسطیح كما قيل، فإن المسنم تسنيمًا محكمًا، بحيث إن ظاهر القبر يبقى أملس، بحيث لو بسط عليه ثوبٌ للصق به من جميع أجزائه، يقال له: مَسَوَى.

ولو رأينا كرتين من حديد، إحداهما مُحكَّمة التكوير ملساء، والأخرى يوجد في سطحها مواضع ناشزة، وأخرى منخفضة، لقلنا: إن الأولى مستوية، والثانية غير مستوية.

فإذا أمرنا بإصلاح الثانية، صح أن يقال: أمرنا بتسويتها.

ويحتمل أن يكون المراد جعله سويًا^(١).



(١) من قوله: «فيحتمل أن يكون المراد...» إلى هنا جاء في (ق ٥٣ ب) وقدّرت أن يكون هذا هو مكانه المناسب، فالله أعلم.

تحقيق الحق في هذا البحث

هذا ما يمكن أن يقوله المتشدد، ولكن الذي ينبغي التعويل عليه، وأن يدان الله تعالى به:

أن أثر «خارجة» لا دلالة له على شيء، لما مرّ.

وأن مرسل الشافعي، لا مانع من صحّته، ولكن محله إذا كان التراب الذي أعيد في الحفرة لم يكف لارتفاعها قليلاً عن وجه الأرض، أو كفى للارتفاع ولكن خشي أن يلتبس القبرُ بغيره، وأريد أن يُميّز لقصد صحيح جائز شرعاً.

وكذا حديث وضع الحجر على القبر سواء بسواء.

[ص ٥١] وحديث ابن أبي شيبة، لا مانع من صحّته، ولكن التسليم الواقع على القبور، هو الناشئ عن إعادة تراب الحفرة إليها فقط.

وأما دعوى الإجماع؛ فإنها وإن كان فيها ما فيها، فهي غير معارضة لما قلناه؛ لأن الفقهاء نصوا على جواز رفع القبر قليلاً، ونصوا على حظر الزيادة عليه من غير تراب حفرة^(١)، وهذا هو الذي نقوله: أنه يعاد إليه تراب حفرة.

فإن حصل ارتفاع قليل فذاك، وإلا جعلت عليه علامة ليُعرف أنه قبر، فإن حصل الارتفاع، وخشي الالتباس بغيره، وأريد التمييز لمقصد شرعي صحيح، فلا بأس بوضع علامة عليه. وبهذا يحصل تمييز القبور الذي

(١) انظر «بدائع الصنائع»: (١/٣٢٠) للكاساني، و«المغني»: (٣/٤٣٥) لابن قدامة.

يقتضيه ما لها من الأحكام.

والرفع اليسير، أو وضع العلامة له مقتضى صحيح، وهو تمييز القبر؛ ليجتنب الجلوس عليه، والصلاة إليه، وغير ذلك. فاندفع ما قيل: إنه زائدٌ على القدر الكافي للموارة.

ثم إن ذلك لا يضر بالمستحقين عند إرادة الحفر بعد البلى؛ لأنه أمرٌ خفيفٌ، وإن سُلِّم أنه لا يخلو عن ضرر، فإن ذلك يُغفر من باب دفع كبرى المفسدتين؛ لما مرّ، والله أعلم.

[ص ٥٢] وأما حديث فضالة بن عبيد؛ فالحق أن التسوية فيه هي تصيير القبر سويًا، أي معتدلاً، أي: على الهيئة المشروعة في القبور، بدون زيادة ولا نقصان، ومن هذا قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾ [الانفطار: ٧] أي - والله أعلم -: جعلك بشراً سويًا كامل الخلقة، بالنظر إلى الهيئة المشتركة بين البشر.

وكذا قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧].

قال الراغب^(١): السوي ما يُصان عن الإفراط والتفريط.

فنقول: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قد بين لأصحابه الهيئة التي تنبغي أن تكون القبور عليها، وبعد أن عقَلوها أمرهم بتسوية ما يطرأ من القبور، أي: جعلها سوية على الهيئة التي قد علمهم إياها.

(١) في «المفردات» (ص ٤٤٠).

وأما قول فضالة: «أخفّوا عنه»؛ فالظاهر أنه رأى التراب الذي حول الحفرة كثيرًا، بحيث إذا رُكِم فوق القبر ارتفع زيادةً على القدر المشروع، فأمرهم بالتخفيف، [ص ٥٣] بأن لا يجمعوا التراب كله، بل يقتصروا على ما يبلغه القدر المعروف للقبور. أو يكون قال لهم هذا بعد أن ركموا التراب، ورآه كثيرًا، بحيث صار القبر مرتفعًا زيادةً عن القدر المشروع.

وأما ما نقلناه عن «كنز العمال»^(١) - إن صح - فالتسوية هي: تسوية القبور في ذاتها. وقوله: «على وجه الأرض» احترازٌ من أن يُظن أن المراد بتسويتها في جوف الحفرة، والله أعلم.

ومما هو صريحٌ في الرفع: ما ثبت في رفع قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقبري صاحبيه، كما سيأتي. وما تقدم من حديث ابن أبي شيبة، وغير ذلك. والله أعلم.



(١) انظر ما سبق (ص ٤٥).

[ص ٥٤] القدر المشروع لرفع القبر

لم أطلع على ما يُستدل به في هذا بالنسبة إلى غير الملك، إلا أن يقال: إن الظاهر أن يعين لذلك الأمر الذي تقتضيه طبيعة الحال، وهو إعادة تراب الحفرة إليها، بلا نقصان ولا زيادة.

ويؤيد بأحاديث النهي عن الزيادة الآتية، فإن مفهومها جواز إعادة تراب الحفرة، سواءً أقل أم أكثر.

وربما يُعترض هذا بقول فضالة: «أخفوا عنه» على ما قدمنا.

ويمكن أن يجاب: بأنه لعل البقعة التي حفر فيها القبر ترابية، بحيث يختلط التراب الخارج من الحفرة بالتراب الذي حو اليها، فلا يتميز. وفيه شيء.

ولكن ورد الدليل على مقدار الرفع في الملك، وعممه العلماء في الملك وغيره، [ص ٥٥] لعدم الفرق.

ففي «صحيح ابن حبان»^(١): أخبرنا السخثياني ثنا أبو كامل الجحدري ثنا الفضيل بن سليمان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أُلْحِدَ له، ونُصِبَ عليه اللبن نصبًا، ورُفِعَ قبره من الأرض نحوًا من شبر.

فهذا عمل أكابر الصحابة رضي الله عنهم، ولا نعلم لهم مخالفًا، والصحابة ذلك اليوم متوافرون بالمدينة، ولم يرد في الكتاب أو السنة ما يخالف ذلك، فكان حجة.

(١) رقم (٦٦٣٥).

كيفية رفع القبر

الصفة الطبيعية لإعادة التراب إلى الحفرة: أن ينشأ عن ذلك شيء من الارتفاع مسنمًا، وهذا هو الأصل الذي لا ينبغي أن يتعدى إلا بدليل. استدل من يقول بالتسطيح بحديث التسوية المتقدم، بناءً على أن المراد جعل القبر متساويًا.

وقد سبق رده، وبيان ما هو إن شاء الله الحق (١).

[ص ٥٦] واستدلوا أيضًا بحديث أبي داود (٢) عن القاسم بن محمد قال: دخلت على عائشة، فقلت: يا أمّاه، اكشفي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه. فكشفت لي عن ثلاثة قبور، لا مُشْرِفة ولا لا طِئة، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء.

وأخرجه الحاكم في «مستدرکه» (٣)، وقال: صحيح. وأقره الذهبي.

وفيه زيادة: «فرايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مُقَدَّمًا، وأبا بكر رأسه بين كتفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعمر رأسه عند رجلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم».

قالوا: والبطح هو عبارة عن جعل الشيء مستويًا.

قال الزمخشري في «الفائق» (٤) في (رفف): «ابن الزبير رضي الله عنه»

(١) انظر (ص ٤٧ - ٤٩).

(٢) رقم (٣٢٢٠). والبيهقي في «الكبرى»: (٣/٤).

(٣) (٣٦٩/١).

(٤) (٧٤/٢).

لما أراد هدم الكعبة... وكانت في المسجد جراثيم، فقال: يا أيها الناس ابطحوا. وروي: كان في المسجد حُفْرٌ منكراً، وجراثيم، وتعادٍ، فأهاب بالناس إلى بطحه... إلخ.

البطحُ: أن يجعل ما ارتفع منه منخفضاً حتى يستوي، ويذهب التفاوت...» إلخ. اهـ.

[ص ٥٧] قالوا: ولا يمكن أن يقال: إن القبور مبطوحة، أي: مسوأة بالأرض؛ لقوله في الحديث: «ولا لاطئة»، فما بقي إلا أن تكون مُسَطَّحة، أي: مُسوأة في نفسها.

وتأوله صاحب «الجوهر النقي»^(١): بأن المراد بـ «مبطوحة» غير مشرفة، أعم من أن تكون مسنّمة، أو مسطحة، واستدل بكلام الزمخشري السابق، وهو كما ترى.

وحَمَلٌ غيرُه لفظ «مبطوحة» على أنها موضوعة عليها البطحاء، أي: الحصى، كما فسّر به حديث عمر أنه أمرهم أن يبطحوا المسجد، وهو ثابتٌ في مجاميع اللغة^(٢).

[ص ٥٨] ويحتمل معنى ثالثاً: وهو أن يكون شَبَّهها بهيئة الأشخاص المبطوحين، أي: المُلْقِينَ على وجوههم، فإن القبر المركوم عليه قليلٌ من التراب على هيئة التسنيم، يشبه هيئة الشخص المبطوح.

(١) (٣/٤ - بهامش سنن البيهقي).

(٢) بعد هذا الكلام عدة أسطر ضرب عليها المؤلف وترك عبارة لم يظهر عليها أثر الضرب وهي: «ويبعده جداً؛ لأن الظاهر أنه أراد».

وعليه، فينبغي الترجيح بين هذه المعاني، فأقول:

أما المعنى الأول؛ فيردُّه ما علَّقه البخاري في «صحيحه»^(١) عن سفيان الثمَّار: أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسنَّمًا.

ووصله ابن أبي شيبة^(٢) فقال: ثنا عيسى بن يونس عن سفيان الثمَّار قال: دخلتُ البيت الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، [ص ٥٩] فرأيت قبره وقبر أبي بكر وعمر مُسنَّمًا.

ويبعد كل البعد أن يُغيَّر قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه عما وُضعت عليه، والصحابة باقون، وعلماء التابعين شاهدون، والملوك والأمراء من أهل العلم.

والإصلاح الذي وقع في زمن الوليد بن عبد الملك، وقع بحضور عمر بن عبد العزيز - وحسبُك به علمًا، ودينًا وورعًا - مع وجود غيره، وتغيير الجدار للضرورة، ولا ضرورة في تغيير الهيئة، وهذا بخلاف ما قلناه في قبر عثمان بن مظعون، فإنه لا مانع في أن يغيره ويرفعه شخصٌ واحدٌ.

فأما قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه، فيبعد أن يجترأ على تغييرها أحدٌ.

وعلى تسليم احتمال التغيير، فإنما يُصَّار إلى تجويزه إذا لم يوجد جمع بين الدليلين أيسر منه. ولا شُبْهة أن الجمع بحمل [ص ٦٠] «مبطوحة» على

(١) كتاب الجنائز، باب ماجاء في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٢) «المصنف»: (٣/ ٢١٥).

المعنى الذي يوافق رواية التَّمَّار أولى وأقرب من حملها على المعنى الذي يخالفه.

ولاسيما والكلمة بالنظر إلى المعنيين الأولين محتملة لهما على السواء، فيكون حديث سفيان مرجَّحًا لأحدهما، وهو الذي لا يخالفه فسقط المعنى الأول، وبقي النظر بين الثاني والثالث.

لا شك أن الثاني حقيقة، والثالث مجاز، والحقيقة مقدمة على المجاز، إلا أن هناك أدلة تقوي إرادة المجاز:

أولها: أنه إذا ثبت أن القبور كانت مسنمة، فمن البعيد أن ينعت القاسم قدر ارتفاعها، ويدع نعت هيئتها، ويذهب إلى ذكر أن عليها حصي، فإن بيان الهيئة أهم من [ص ٦١] ذكر الحصى.

ثانيها: في «شرح المشكاة»^(١) لعلي قاري ما لفظه: «وأيضًا ظهر أن القاسم أراد أنها مسنمة، برواية أبي حفص بن شاهين في «كتاب الجنائز» بسنده عن جابر قال: سألت ثلاثة كلهم له في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبٌ، سألت أبا جعفر محمد بن علي، وسألت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وسألت سالم بن عبد الله: أخبروني عن قبور آبائكم في بيت عائشة؟ فكلهم قالوا: مسنمة».

وههنا إشكال: وهو أن جابرًا هو راوي حديث: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألحد له، ونُصِب عليه اللبن...^(٢) إلخ، كما سيأتي، فالظاهر أنه

(١) (٢/٣٧١).

(٢) تقدم (ص ٥٠).

حضر الدفن، والظاهر أنه حضر دفن الشيخين أيضًا، فكيف يحتاج إلى السؤال عن كيفية القبور؟ اللهم إلا أن يكون جوز تغييرها، وفيه بُعد، كما أن تجويز أنه لم يحضر أبعد.

وعلى كل حال، فحديث ابن شاهين لم يصحح، ولعله لا يكون صحيحًا.

ثالثها: أن وضع الحصى على القبر، على فرض تسليم جوازه، فإنما هو - والله أعلم - علامة للقبر، ولا حاجة للعلامة في قبور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه.

فالذي يظهر - والله أعلم - ترجيح المعنى الثالث.

[ص ٦٢] ومن أدلة التسنيم: أثر الشعبي الذي رواه ابن أبي شيبه، كما تقدم^(١)، وإن عنعه سفيان.

ومنها: أن العمل في عهد السلف كان جاريًا على ذلك.

والظاهر في مثل هذا أن يكون موافقًا للسنة، ما دام لم يقد دليل يدل على مخالفته.

وقال صاحب «الجواهر النقي»^(٢): «وحكى الطبري عن قوم أن السنة التسنيم، واستدل لهم بأن هيئة القبور سنة متبعة، ولم يزل المسلمون يسنمون قبورهم، ثم قال: ثنا ابن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا خالد بن أبي عثمان قال: رأيت قبر ابن عمر مسنمًا.

(١) (ص ٢٩).

(٢) (٤/٤ - بهامش سنن البيهقي).

قال الطبري: لا أحبّ أن يتعدّى فيها أحد المعنيين من تسويتها بالأرض، [ص ٦٣] أو رفعها مسنّمة قدر شبر، على ما عليه عمل المسلمين في ذلك.

قال: وتسوية القبور ليست بتسطيح. اهـ.

ومما يدل على أن عمل أهل المدينة كان على التسنيم: أن مذهب مالك اختيار التسنيم^(١)، وهو يرى عمل أهل المدينة حجة، فلو كان عمل أهل المدينة على التسطيح لما خالفهم.

وأيضاً التسطيح يشبه بناء أهل الدنيا؛ لأن فيه نوعاً من الإحكام، بخلاف التسنيم، فإنه يحصل بطبيعة الحال عند رد تراب الحفرة إليها.

[ص ٦٤ب] وهذا الارتفاع نحواً من شبر بالنسبة إلى وسط القبر؛ لأنه مسنم. والواقع أن إعادة تراب الحفرة إليها بعد الدفن ينشأ عنه تسنيم نحو الشبر غالباً.

فإذا كان الواقع كذلك فالأمر بيّن، وإن فُرِضَ أنه زاد فعندي أنه يجب التخفيف عملاً بظاهر حديث فضالة على ما تقدم، واقتصاراً على القدر الثابت.

وإن فُرِضَ أنه نقص، كأن كان في الحفرة حجرٌ كبيرٌ أُخْرِجَ منها، فلما أُعيد التراب بعد الدفن لم يكف، فعندي أنه إن كفى لمساواة الحفرة لوجه الأرض لم يزد عليه؛ لإطلاق النهي عن الزيادة كما يأتي، ولأن الرفع ليس ضرورياً لأصل الدفن، وإنما فائدته التعليم على القبر، ويغني عنه وضع

(١) انظر «تهذيب المدونة»: (١/٣٤٦)، و«الذخيرة»: (٢/٤٧٨-٤٧٩).

حجر، كما روي من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بقبر عثمان بن مظعون.
أما إذا نقص عن مساواة الحفرة بالأرض، فالظاهر أنه يزداد عليها حتى
يساوي وجه الأرض فقط؛ لأن تركها ناقصة، نقص وإخلال بأصل الدفن.



[ص ٦٥] البناء على القبر

قد مرَّ حكم البناء على القبور في غير الملك، وهذا الفصل موجَّه إلى البناء عليها في الملك، مع أن الأدلة تتناول الجميع، كما ستراه إن شاء الله تعالى.

قد علمت أن البناء على القبر أمرٌ زائدٌ على الموارد، وهو أيضًا زائدٌ على التعليم على القبر، بحيث يُعرَف أنه قبرٌ، فالدليل على مدعي الجواز. أما من له حظٌّ من العلم من المجيزين، فإنه يعترف بالحُرمة في القبور المسبَّلة، ويقتصر على الكراهة في الملك، وسيأتي الكلام مع هؤلاء عند الكلام على أدلة النهي إن شاء الله تعالى.

وأما الغلاة المتطرِّفون من الجهَّال، فإنهم يدَّعون أن البناء على بعض القبور مستحب، ومنهم من يعتقد وجوبه، وليس لهؤلاء في الحقيقة متمسِّك، [ص ٦٦] إلا أنهم يعتقدون أن الموتى يضررون وينفعون، وأن في البناء على قبورهم وغيره تقريبًا إليهم، يُدخل في نفوسهم السرور، ويحملهم على نفع الفاعل.

هذا مَبْلَغ علمهم، وغاية فهمهم.

فإذا آنسوا من أحدٍ إنكارًا عليهم قالوا: «وهَّابي»، وتواصوا بهجره، وتجنَّب مجالسته، وسماع كلامه، وجأهروا بتضليله وتفسيقه، بل وتكفيره، ورموه بكل حجرٍ ومدٍ، وإن أمكنهم أن يلحقوا به الضرب لم يتأخروا عنه.

وإذا دُعوا إلى الإنصاف والنظر في الحجج والأدلة، ورأوا أن في الإعراض عن الإجابة ما يؤيد جانب خصومهم، [ص ٦٧] أخذوا يرددون

بعض الشبه التي لا تستحق أن تسمى شبهًا، فضلًا أن تسمى أدلة، لكنها على كل حال ربما تجذب أذهان بعض الجُهال، وسأذكر منها ما يسوغ أن يسمى شبهة؛ لمشابهته الشبهة، لا لمشابهته الدليل.

فمنها: دعوى الإجماع^(١).

وأين الإجماع؟! وهذه كتب فقهاء المذاهب من أصغر مختصر، إلى أكبر مطوّل متفكّة على النهي عن البناء، وتحريمه في المقابر المسبّلة، ونص بعضهم على حُرْمته حتى في الملك، ومن لم يقل بالحُرْمة في الملك أطلق الكراهة التحريمية، وسيأتي عقد فصل مستقل؛ لنقل كلام الفقهاء، إن شاء الله تعالى^(٢).

فأما كتب الحديث النبوي، فأظهر من شمس على عَلم.

على أن في الإجماع نزاعًا، وأي نزاع؟

[ص ٦٨] ومنها: القياس على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وهي شبهة ضعيفة، وسنعتقد إن شاء الله تعالى للبحث فيه فصلًا خاصًا، فانظره إن أردت^(٣).

ومنها: أثر خارجة، وقد مرَّ ما فيه^(٤).

(١) هذه الشُّبهة ساقها حسن الصدر الرافضي في كتابه «الرد على الوهابية» وسبقت الإشارة إليه في المقدمة.

(٢) لم يعقد المؤلف هذا الفصل في هذه النسخة.

(٣) لم يعقد المؤلف أيضًا هذا الفصل هنا. وذكر في (المبيضة ص ٣٧ - ٣٨) طرفًا من ذلك.

(٤) انظر (ص ٣٠ وما بعدها).

ومنها: ما علّقه البخاري^(١)، قال: «لما مات الحسن بن الحسن بن علي، ضربت امرأته القبة على قبره سنّة، ثم رُفعت: فسمعوا صائحًا يقول: ألا هل وجدوا ما فقدوا؟ فأجابه آخر: بل يتسوا، فانقلبوا».

والجواب: أن البخاريّ علّقه تحت عنوان: باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور.

والبخاري وإن ذكره بصيغة الجزم، فلم يلتزم في ذلك أن يكون صحيحًا. نعم، قالوا: إن ذلك إذا لم يكن صحيحًا عنده، فهو صحيحٌ عند غيره، وهذا لا يفيد؛ لأن شروط غيره مختلفة، حتى إن منهم من لا يشترط في الراوي غير الإسلام.

فإن قيل: المراد غيره ممن يتحرى، كمسلم.

قلنا: فإن في بعض ما يصحّحه مسلم ما ينتقد، ولولا ذلك لما أتعبنا أنفسنا بهذا البحث.

ونحن لا ننكر أنه [ص ٦٩] ينبغي لنا حُسن الظن بالبخاري، أنه لا يعبر بصيغة الجزم إلا وقد اطلع على سندٍ قوي، لكن هذا في ظنه، فأما نحن، فالذي يلزمنا أن ننظر في السند، ونحكم بما ترجح لنا.

وذكر الحافظ في «الفتح»^(٢) أنه رُوي هذا الأثر في الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن إسماعيل بن عبد الله المحاملي - رواية الأصبهانيين عنه -. قال: وفي كتاب ابن أبي الدنيا في «القبور»^(٣) من طريق

(١) في كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور (٢/ ٨٨ - الميرية).

(٢) (٢٣٨/٣).

(٣) ليس في المطبوع منه، والمطبوع ناقص. وهو في «هواتف الجان» له (١٣١).

المغيرة بن مقسم قال: «لما مات الحسن بن الحسن، ضربت امرأته على قبره فسطاطًا، فأقامت عليه سنة...» فذكر نحوه. اهـ.

قلت: المغيرة بن مقسم كان أعمى ويدلس، فلا تثبت القصة بمجرد هذه الحكاية منه، ولا يُدْرَى ما حال السند إليه، كما أنا لا ندري ما حال سند المحاملي.

وعندي أن هذه الرواية لا تصح أبدًا، فإن أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعد جدًا أن يقع مثل هذا منهم؛ إذ زوجة الحسن هي بنت عمه فاطمة بنت الحسين رضي الله عنهم، ويوم مات الحسن كان بنو أخيها أحياء، وكذلك غيرهم من أهل البيت، فلو فرضنا أنه لم يبلغها نهي، لكان بعيدًا أن لا يكون بلغهم، وأقل ما يكون بلغهم لعن زوارات القبور.

والتحقيق: أن اللعن منصبٌ على اللواتي يكثرن الزيارة.

ولا شك أن ضرب قبة على القبر لأجله، والمكث فيها سنة أشد من مطلق كثرة الزيارة، فحاشا السيدة فاطمة بنت الحسين أن تصنع ذلك، وحاشا أهل البيت أن يكون منهم مثل هذا، ولا يبعد أن يكون ناصبي خبيث وضع هذه القصة، وحاشا فاطمة بنت الحسين بن علي أن تفعل ذلك الفعل جزعًا من وفاة زوجها، أو طمعًا في حياته، كما تدلُّ عليه حكاية قول الهاتفين: «هل وجدوا ما طلبوا؟ بل يسوا فانقلبوا».

وأما قول بعضهم: لعلها ضربت الفسطاط للاجتماع لقراءة القرآن ونحوه. فمع كون ذلك محظورًا أيضًا، فحكاية قول الهاتفين تردّه.

وفي «الفتح»^(١): «وقال ابن المنير: إنما ضربت الخيمة هناك للاستمتاع بالميت بالقرب منه، تعليلاً للنفس، وتخبيلاً باستصحاب المألوف من الأنس، ومكابرة للحس، كما يتعلل بالوقوف على الأطلال البالية، ومخاطبة المنازل الخالية، فجاءتهم الموعظة على لسان الهاتفين بتقبيح ما صنعوا، وكأنهما من الملائكة، أو من مؤمني الجن» اهـ.

أما نحن فنقول: أهل البيت أعلم بالله ورسوله ودينه، وأعقل وأكمل وأثبت من أن يصدر منهم هذا. على أننا نعلم أنهم غير معصومين، وأن فعلهم الشيء لا يكون حجة على جوازه، وإنما رأينا من الواجب أن نذب عنهم هذه القصة، وإن كانت لا دلالة فيها على مسألة البناء ونحوه؛ لأن فعل غير المعصوم لا تقوم به الحجة، وحسبنا الله ونعم الوكيل^(٢).

[ص ٧٠] ومنها^(٣): أن في البناء مصلحة لتظليل [لتضليل]^(٤) الزوار الذين يشدون رحالهم إلى القبور، ويظلون لها عاكفين.

وجوابه: أن الزيارة الشرعية لا تُخَوِّج إلى شيء من ذلك، فالبناء إذا إعانة على الزيارة البدعية، ومع هذا وغيره فالاستحسان في معارضة النص هباء منثور، وصاحبه مأزور لا مأجور.

(١) (٢٣٨/٣).

(٢) من قوله ص ٦١: «لعن زوارات القبور» إلى هنا لحق في أعلى الصفحات من (ق ٧٠) إلى (ق ٧٤ ب).

(٣) أي من شبه المجوزين للبناء على القبور.

(٤) كذا كتبها في الأصل على الوجهين إشارة منه إلى المعنيين إذ زعموا أن في البناء مصلحة (تظليل) الزوار من الشمس، فكانت النتيجة أن (ضلوا) عن الصراط المستقيم.

ومنها: التمسُّك بعمومات خارجة عن محلِّ النزاع، كالأمر بحب الصالحين واحترامهم.

وجوابه: أن هذا الإطلاق مقيدٌ بما أذن به الشرع، فلا يقول مسلم: إنه يستحب [ص ٧١] حبهم واحترامهم في معصية الله تعالى، والقدر المأذون فيه إنما يتميز عن غيره بكتاب الله تعالى وسنة رسوله، فلا يكفي هذا العموم ما لم يثبت دليل الخصوص، مع أن حالة الميت غيبٌ لا يُدرى ما ينفعه مما لا ينفعه، وإنما يكون التمييز بإخبار الشرع، وقد دلَّ الشرع أن فعل محبي الميت ما ينكره الشرع يضرُّ الميت لا ينفعه، فثبت في الأحاديث الصحيحة: «أن الميت يُعذَّب ببكاء أهله» (١).

ومنها: القياس على ما ثبت من احترام القبور، بالنهي عن الجلوس إليها ووطئها، والمشي بينها بالنعال، وغير ذلك.

وهذا قياس باطل، والنصوص تصادمه، وفوق هذا: فإن أكثر القبور المشيِّدة قد أُرمت جثتها، فسقطت حُرمتها.

هذا، [ص ٧٢] ولولا أن يطالع رسالتي هذه جاهل بحقيقة الدين، قد علق بنفسه شيءٌ من هذه الشبه، لما ذكرتها، فمعدرة إلى القراء.

وأما من كان عنده شيءٌ من الفقه، فإنه يسلم بحرمة البناء والرفع والتجسيص ونحوه في غير الملك، ولكنه يقتصر في الملك على الكراهية قائلاً: إن الأصل المقرر أن للإنسان أن يصنع في ملكه ما يشاء، ولكن لما كان البناء ونحوه خلاف السنة، وفيه إضاعة مال، وتشديد ما هو محلُّ اللبلى،

(١) تقدم تخريجه في (المبيضة) (ص ١١٧).

كان مكروهاً، وعلى مدّعي الحُرمة البيان^(١).

وعليه، فلنشرع في ذكر أدلة النهي عن البناء ونحوه، ثم نبين دلالتها على الحُرمة.

قد تقدم حديث فضالة في الأمر بتسوية القبور^(٢)، وحققنا أن معناه: الأمر بأن تكون على الهيئة التي قررها لها الشارع، وأن الهيئة التي قررها لها الشارع هي ما تقتضيه الفطرة في ردّ تراب الحفرة إليها، وجمعه على ظهر الحفرة، فيصير القبر بطبيعة الحال مسنماً مرتفعاً عن الأرض نحو شبر [ص ٧٣] باعتبار وسطه، ولكنه إذا اتفق أن كان التراب الخارج من الحفرة، إذا جُمع كلّه على ظهرها ينشأ عنه ارتفاع فوق الشبر، اقتضت التسوية تخفيفه.

وسياتي في فصل إزالة الإشراف عن القبور حديث علي رضي الله عنه،

(١) هذه حجج من يقول: إن البناء على القبور في الملك مكروه وليس بمحرم، ويسلم بحرمة البناء ونحوه في غير الملك. حكاه المؤلف على لسانه، وقد سبق له الرد على حججه ويأتي مزيد منها، ونجملها في الآتي:

(١) أن الأصل عدم التفريق بين البناء في المسبلة وفي الملك لعموم الأدلة الواردة في النهي. (٢) أنه من التشبه بأهل الكتاب من اليهود والنصارى. (٣) أنه من التشبه بأهل الجاهلية في الإفراط في تعظيم القبور. (٤) أن فيه إضاعة للمال. (٥) كونه من الزينة والخيلاء في أول منازل الآخرة كما قال الشافعي. (٦) أنه مخالف لسنة السلف في بناء القبور. (٧) أنه صار ذريعة ووسيلة إلى الشرك، إذ تقود إلى الاعتقاد في الميت وأنه يضر وينفع. وهي أدلة قوية يكفي اعتبارها في القول بحرمة البناء على القبر في الملك.

(٢) (ص ٣٩).

في الأمر بتسوية القبور المشرفة^(١)، ومعناه واضح أن المراد إزالة إشرافها، وإعادتها إلى الهيئة السوية التي قررها الشارع، وقد حققناها في حديث فضالة.

وكلا الحديثين يدلُّ على النهي عن البناء على القبور، ونحوه.

أما إذا كان البناء على حدود القبر القريبة، بحيث يكون طوله نحو ستة أذرع، وعرضه نحو أربعة، [ص ٧٤] فلأنه يُطَلَّق عليه قبرٌ غير مسوَّى، ويطلق عليه: قبر مشرف، أي: مرتفع زيادة عن القدر المشروع، فيتناوله الأمر تناوُلًا أوليًا؛ لأنه إذا تناول ما جاوز الحد المشروع بزيادة قليل من التراب، فزيادة أحجار وطين وحصي وغيره، من باب أولى.

وأما دلالة الحديث على النهي عن التجصيص، فلأن القبر المخصص ليس على الهيئة التي قررها الشارع للقبور، فهو قبر غير مسوَّى، فالأمر بتسوية القبر أمرٌ بعدم الجص، أو بإزالته.

وأما إذا كان البناء بعيدًا عن القبر، محيطًا به، كالقُبب الكبيرة، فبطريق القياس الجلي، سواء أكانت العلة هي كراهية إحكام موضع البلى أم تعظيم القبور. وهذا واضح، والله أعلم.

[ص ٧٥] ولنا حديثٌ في النهي عن البناء ونحوه، رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم: جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري، وأبو سعيد الخدري، وأم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنهم.

(١) لم يذكر المؤلف هذا المبحث في هذه النسخة، وانظر الأخرى (ص ٥٠ وما بعدها).

[ص ١٨] الأحاديث الواردة في النهي عن البناء على القبر وما في معناه

١ - في «صحيح مسلم»^(١) عن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُجَصَّصَ القبر، وأن يُبنى عليه، وأن يُقعد عليه». وفي رواية له^(٢): «نهى عن تقصيص القبور».

وأخرجه غير مسلم: الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن حبان^(٣)، والحاكم في «المستدرک»^(٤)، وقال: صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي. وسيأتي إن شاء الله الإشارة إلى بعض الألفاظ المختلفة في الروايات.

٢ - أخرج ابن ماجه^(٥) بسند رجاله رجال الصحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يُبنى على القبر».

وأخرجه أبو يعلى^(٦) بسند رجاله ثقات، كما في «مجمع الزوائد».

(١) رقم (٩٧٠).

(٢) (٩٥/٩٧٠).

(٣) أحمد رقم (١٤٦٤٧)، وأبو داود (٣٢٢٥)، والترمذي (١٠٥٢)، والنسائي (٢٠٢٨)، وابن حبان رقم (٣١٦٢-٣١٦٥).

(٤) (٣٧٠/١).

(٥) رقم (١٥٦٤).

(٦) رقم (١٠١٦ - ط الأثري).

قال في «المجمع»^(١): وعن أبي سعيد قال: «نهى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبنى على القبور، أو يُقعدَ عليها، أو يصلى عليها».

قلت (الهيثمي): روى^(٢) ابن ماجه: النهي عن البناء عليها فقط.

٣- [ص ١٩] أخرج الإمام أحمد^(٣) بسندٍ فيه ابن لهيعة عن أم سلمة قالت: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُبنى على القبور، أو تقصَّص».

زاد في رواية مرسله: «أو يجلس عليه»^(٤).

[١٩ب] لمجيزي البناء ثلاث طرق في التفصي من هذه الأحاديث:

الأولى: الطعن في أسانيدھا.

الثانية: إنكار دلالتها على المقصود.

الثالثة: المعارضة.

[٢٠أ] قالوا: أما الحديث الأول فهو من رواية أبي الزبير عن جابر^(٥).

(١) (٦١/٣).

(٢) الأصل: «رواه» سهو.

(٣) رقم (٢٦٥٥٦).

(٤) رقم (٢٦٥٥٧).

(٥) من قوله: «الأحاديث الواردة في النهي...» إلى هنا كتبه المؤلف في أوائل الرسالة (ق ١٨-١٩). ثم استطرد في موضوعات الرسالة، فناسب نقل هذا الموضوع إلى هنا ليكون الكلام متصلًا مع باقي الموضوعات.

حديث جابر

رواه عنه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس، وسليمان بن موسى الأموي الأشدق، وها نحن نذكر ما وقفنا عليه من الروايات.

• [ص ٧٦] الإمام الهمام أحمد بن حنبل «مسند»^(١) (جزء ٣ / ص ٣٣٩): ثنا حجاج ثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى أن يقعد الرجل على القبر، أو يقصص، أو يُبنى عليه».

الحديث مسلسل بالتصريح بالسماع، كما ترى.

• النسائي في «سننه»^(٢): أخبرنا يوسف بن سعيد حدثنا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تقصيص القبور، أو يُبنى عليها، أو يُجلس عليها».

يوسف: قال عنه النسائي: ثقة حافظ. وقال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة. (خلاصة وحواشيها).

وحجاج: غير مدلس، فلا يضر عننته، وأما باقي السند، فمصرح بالسماع كما ترى.

• [ص ٧٧] البيهقي في «سننه»^(٣): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله

(١) رقم (١٤٦٤٧).

(٢) رقم (٢٠٢٨).

(٣) (٤/٤).

الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق الصّغاني ثنا حجاج يعني: ابن محمد، قال: قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى أن يقعد الرجل على القبر، أو يُقَصِّص، أو يُبْنَى عليه».

«أبو عبد الله»: هو الحاكم.

«أبو العباس... ثنا... الصّغاني» صحح لهما الحاكم في «مستدرکه»، وأقره الذهبي.

«حجاج... قال ابن جريج» حجاج غير مدلس، فقوله: «قال» محمولٌ على السماع، مع أنه ثبت عنه أنه لا يقول: «قال ابن جريج» إلا في السماع.

قال النواوي في «تقريبه»^(١)، [ص ٧٨] في النوع الرابع والعشرين ما لفظه ممزوجًا بشرحه للسيوطي: «(وأوضح العبارات: قال، أو ذكر، من غير لي أو لنا، وهو) مع ذلك (أيضًا محمولٌ على السماع إذا عُرف اللقاء) وسلم من التدليس، (على ما تقدم في نوع المعضل) في الكلام على العننة (لا سيما إن عُرف) من حاله (أنه لا يقول: قال، إلا فيما سمعه منه) كحجاج بن محمد الأعرور، روى كتب ابن جريج عنه بلفظة: «قال ابن جريج»، فحملها الناس عنه، واحتجوا بها» اهـ.

مع أنه صحَّ عنه التصريح، كما مر في «مسند الإمام أحمد».

• [ص ٧٩] مسلم في «صحيحه»^(٢): وحدثني هارون بن عبد الله ثنا

(١) (١/٤٢٢-٤٢٣ مع تدريب الراوي للسيوطي).

(٢) رقم (٩٧٠).

حجاج بن محمد، ح، وحدثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق جميعًا عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول...» بمثله.

أي بمثل الحديث قبله، وسيأتي، ولفظه: قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُجَصَّصَ القبر، وأن يُقعد عليه، وأن يُبنى عليه».

هارون بن عبد الله و محمد بن رافع: ثقتان، لا مَطْعَن فيهما.

وعبد الرزاق: قيل: فيه شيءٌ من تشيُّعٍ كان فيه، ومن خللٍ في ضبطه بعد عماء.

فأما التشيع؛ فكان خفيًا، حتى صحَّ عنه تفضيل الشيخين على علي رضي الله عنهم، وصح عنه أنه قال: «الرافضي كافر». ومع ذلك فليس هذا الحديث مما يتعلق بالتشيع.

وأما ما طرأ على ضبطه بعد عماء، فلا يضر في هذا الحديث؛ لأن محمد بن رافع ليس ممن سمع منه بعد عماء.

[ص ٨٠] ثم إن حجَّاجًا وعبد الرزاق غير مدلسين، فلا يضرُّ قوله: «عن ابن جريج»، مع أنه قد صحَّ عن حجَّاج التصريح بالتحديث، كما مر في سند «المسند». وصحَّ عن عبد الرزاق أيضًا، كما في سند «المسند» الآتي عقب هذا. وقد أطلقوا أن ما في الصحيح من عننة المدلسين محمولٌ على السماع، كما سيأتي، وتأتي المناقشة فيه إن شاء الله.

وبقية السند مصرح فيه بالسماع، كما ترى.

• الإمام أحمد في «مسنده»^(١) (جزء ٣ / ص ٢٩٥): ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «سمعتُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى أن يُقَعَدَ على القبر، وأن يُقَصَّصَ، وأن يُبْنَى عليه».

جميع السند مصرح فيه بالسماع، كما ترى.

• [ص ٨١] أبو داود في «سننه»^(٢): حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج... إلخ بالسند والتمن الذي قبله.

• الحاكم في «المستدرک»^(٣): حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي ثنا محمد بن عبد الرحمن الشامي ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو معاوية عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تجصيص القبور، والكتابة فيها، والبناء عليها، والجلوس عليها».

أقره الذهبي على تصحيحه، وفيه عن ابن جريج و أبي الزبير، وقد صحَّ عن كل منهما التصريح بالسماع، ولكن في هذه الرواية زيادة «النهي عن الكتابة»^(٤).

(١) رقم (١٤١٤٨).

(٢) رقم (٣٢٢٥).

(٣) (٣٧٠ / ١).

(٤) وانظر تعليق الحاكم على هذا الحديث، وردّ الذهبي عليه، ومناقشة ابن حجر الهيثمي والمؤلف له ما سبق في (المبيضة) (ص ١١٣).

• [ص ٨٢] الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(١): حدثنا ربيع المؤذن قال: ثنا أسد قال ثنا محمد بن خازم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تجصيص القبور، والكتابة عليها، والجلوس عليها، والبناء عليها».

• [ص ٨٣] الترمذي في «سننه»^(٢): حدثنا عبد الرحمن بن الأسود أبو عمرو البصري حدثنا محمد بن ربيعة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تُجصَّص القبور، وأن يُكتب عليها، وأن يُبنى عليها، وأن توطأ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، قد روي من غير وجه عن جابر.

أقول: عبد الرحمن بن الأسود...^(٣).

ومحمد بن ربيعة وثقه ابن معين وأبو داود والدارقطني، ذكره في «الخلاصة»^(٤) ولم يوصف بتدليس، فلا تضر عننته.

(١) (٥١٥/١).

(٢) رقم (١٠٥٢).

(٣) بيّض له المؤلف مقدار ثلاثة أسطر. وله ترجمة في «تهذيب الكمال»: (٤/٣٧١)، و«تهذيب التهذيب»: (٦/١٤٠) وذكر جماعة ممن روى عنهم، قالوا: وعنه الترمذي والنسائي وابن جرير الطبري، وذكر عدة. (ت بعد ٢٤٠). ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال البزار (الكشف ٥١١): كان من أفاضل الناس. وقال ابن حجر في «التقريب»: مقبول.

(٤) (٤٠٢/٢).

وأما عنعنة ابن جريج وأبي الزبير فقد صحَّح عن كلِّ منهما التصريح بالسمع كما تقدم، لكن في هذه الرواية زيادة النهي عن الكتاب والتعبير بالوطء مكان الجلوس.

• [ص ٨٤] «صحيح مسلم»^(١): حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُجصَّص القبر، وأن يُقعد عليه، وأن يُبنى عليه».

أبو بكر إمام، وحفص ثقة، إلا أنه ساء حفظه بعدما استُقصي، فإذا حدث من كتابه فهو حجة، لكنهم قالوا: إن صاحب الصحيح لا يروي عن مثل هذا إلا ما علم أنه حدَّث به عن كتابه، وسيأتي البحث في هذا إن شاء الله^(٢).

وعنعة ابن جريج وأبي الزبير محمولَةٌ على السماع، لصحة التصريح عنهما بالتحديث كما مر، مع ما ذكروا من أن كلَّ ما في الصحيح من العنعة عن المدلسين محمولَةٌ على السماع، وسيأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى^(٣).

• [ص ٨٥] الحاكم في «المستدرک»^(٤): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي ثنا سلّم بن جنادة بن سلّم القرشي ثنا حفص بن غياث النَّخعي ثنا ابن جريج عن

(١) رقم (٩٧٠).

(٢) لم يأت شيء.

(٣) تقدم شيء من ذلك (ص ٣٦-٣٧).

(٤) (٣٧٠/١).

أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُبنى على القبر، أو يُجَصَّص، أو يُقعد عليه، ونهى أن يُكتب عليه».

صححه على شرط مسلم، وأقره الذهبي.

قال الحاكم: وقد خرجته بإسناده «غير الكتابة»، فإنها لفظة صحيحة غريبة.

أقول: قد تقدم حال حفص، والعنعنة، لكن في هذه الرواية زيادة النهي عن الكتابة، ولا يقال: لعلها من رواية حفص بعد ما استُتضي من حفظه، إذ قد تابعه في روايتها عن ابن جريج أبو معاوية عند الحاكم، ومحمد بن ربيعة عند الترمذي، ومحمد بن خازم^(١) عند الطحاوي.

• [ص ٨٧] (٢) الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(٣): حدثنا أحمد بن

داود قال: ثنا مسدد قال: ثنا حفص عن ابن جريج، فذكره بإسناده مثله.

أقول: يعني مثل^(٤) الحديث الذي قبله، وقد تقدم ولفظه: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تجصيص القبور، والكتابة عليها، والجلوس عليها، والبناء عليها».

• [ص ٨٨] «صحيح مسلم»^(٥): وحدثنا يحيى بن يحيى أنا إسماعيل بن

(١) محمد بن خازم عند الطحاوي هو نفسه أبو معاوية عند الحاكم، وإنما اشتبه على المؤلف لأنه جاء في سند الطحاوي «ابن خازم» مصحفة بالحاء المهملة، والله أعلم.

(٢) ترك المؤلف (ق ٨٦) بيأضاً.

(٣) (١/٥١٦).

(٤) الأصل: «مثله» سهو.

(٥) رقم (٩٧٠/٩٥).

عُلية عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نُهي عن تقصيص القبور».

فيه عنعنة أبي الزبير، قال الذهبي في «الميزان»^(١): «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث فيما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث، ففي القلب منها، فمن ذلك... وحديث النهي عن تقصيص القبور، وغير ذلك» اهـ.

أقول: كذا في النسخة «عن تقصيص» بالجيم، وإنما هو «تقصيص» بالقاف، فإنه هكذا في «صحيح مسلم»، وإن رواه غيره بالجيم، كما سيأتي، والمعنى واحد، ولكن ربما يتوهم أن مراد الذهبي بحديث النهي عن تقصيص القبور الحديث الذي فيه النهي بهذا اللفظ، وهو الحديث المطول الذي مرّ، وليس كذلك؛ لأن الحديث المطول قد صرّح فيه بالسماع، كما تقدم.

[ص ٨٩] والجواب عما قاله الذهبي: أنه يبعد جدًا أن يدلّس أبو الزبير حديث النهي عن التقصيص، أو التجصيص، وهو مسموعٌ له في ضمن الحديث الطويل، وأي حاجة تدعوه إلى التدليس؟

والذي يظهر لي: أنه عرض لأبي الزبير ما يخص تقصيص القبور فقط دون البناء والجلوس والوطء والكتابة والزيادة، كأن سئل عن تقصيص القبور، أو رأى قبرًا مقصصًا، أو ذكر له ذلك، فاحتاج أن يستدل على النهي عن تقصيص القبور، وأراد الاختصار، أو كان المقام ضيقًا، أو نحو ذلك. فاختصر الحديث اقتصارًا على موضع الحاجة.

(١) (١٦٤/٥).

[ص ٩٠] وسيأتي في رواية النسائي وابن ماجه التصريح بأن الناهي هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو واضح وإن لم يصرح به؛ لأن جابرًا لم يكن يخبر بنهي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مع سماعه النهي منه صلى الله عليه وآله وسلم. وفوق ذلك، فقول الصحابي: «نهينا عن كذا» بدون ذكر الناهي، مرفوعٌ على الصحيح.

ثم قول الذهبي: «ففي القلب منها» يدل أنه لا يوافق الجمهور على أن كل ما في الصحيح من العننة عن المدلسين محمولٌ على السماع، وفيه بحث ليس هذا موضعه؛ لأن محل الخلاف إذا كان في الأحاديث الأصول لا المتابعات.

قال في «فتح المغيث»^(١) (ص ٧٧) طبع الهند: «ولكن هو - كما قال ابن الصلاح وتبعه النووي وغيره - محمولٌ على ثبوت السماع عنده فيه من طرق أخرى، إذا كان في أحاديث الأصول لا المتابعات...» إلخ.

[ص ٩١]^(٢) وحديث مسلم المعنعن ليس من أحاديث الأصول، بل هو متابعة لحديثه المصرّح فيه بالسماع، وقد تقدم.

• [ص ٩٢] النسائي في «سننه»^(٣): أخبرنا عمران بن موسى قال: حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تجصيص القبور».

(١) (١/٢١٨ - ط الجامعة السلفية).

(٢) ترك المؤلف بقية (ق ٩١ - ٩١ ب) فارغًا.

(٣) رقم (٢٠٢٩).

عمران: ثقة. وعبد الوارث: إمام، روى له الجماعة، وفي العنينة ما تقدم.

• ابن ماجه^(١): حدثنا أزهر بن مروان ومحمد بن زياد قالوا: ثنا عبد الوارث عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تقصيص القبور».

أزهر: صدوق. ومحمد بن زياد: ثقة من رجال البخاري.

• [ص ٩٤] ^(٢) أبو داود في «سننه» ^(٣): حدثنا مسدد وعثمان بن أبي شيبة قالوا ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى، وعن أبي الزبير عن جابر بهذا الحديث: «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى أن يقعد على القبر، وأن يقصص، وأن يبنى عليه».

قال أبو داود: وقال عثمان: «أو يزداد عليه»، وزاد سليمان بن موسى: «أو يكتب عليه»، ولم يذكر مسدد في حديثه: «أو يزداد عليه».

قال أبو داود: وخفي عليّ من حديث مسدد حرف «وأن».

لم ينفرد حفص بذكر سليمان بن موسى، كما سيأتي.

وفي الحديث عنينة ابن جريج، وقد يقال: إنها غير ضارة هنا؛ لأنه قد صحّ سماعه من أبي الزبير لهذا الحديث كما مر، فعننته هنا محمولة على السماع، ولما قرن سليمان بن موسى مع أبي الزبير، دل على أنه مثله في

(١) رقم (١٥٦٢).

(٢) ترك المؤلف (ق ٩٣) فارغة.

(٣) رقم (٣٢٢٦).

ذلك، أي: أنه سمعه منه.

وفي هذا نظر؛ لأن الحديث الذي صرَّح بسماعه ليس فيه هذه الزيادة: «أو يزداد عليه» الثابتة في رواية عثمان، [ص ٩٥] فلعله سمع من أبي الزبير الحديث بغير الزيادة، وسمع ممن سمع منه الحديث بالزيادة.

على أنه لو فُرض تسليم سماعه الحديث بالزيادة من أبي الزبير، لم يلزم في قرن سليمان به كونه سمعه منه أيضًا.

وفيه أيضًا: عن عنة أبي الزبير عن جابر، ولا ينفعه تصريحه بالسماع كما مر؛ لأن في هذا زيادة، فلعله دلَّسه لموضع الزيادة.

وفيه أيضًا: سليمان بن موسى عن جابر، وقد قال ابن معين: سليمان بن موسى عن جابر مرسل.

لكن في هذا بحث سيأتي إن شاء الله^(١). وكذا في سليمان مقال، سيأتي تحقيقه إن شاء الله^(٢).

• [ص ٩٦] البيهقي^(٣): أخبرنا أبو علي الروذباري أبنا محمد بن بكر^(٤) ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى، وعن أبي الزبير عن جابر بهذا الحديث: «سمعت رسول

(١) (ص ٩٠ - ٩١).

(٢) (ص ٨٨).

(٣) «الكبرى»: (٤/٤).

(٤) رسمها في الأصل: «بكير» وصوابه «بكر» وهو أبو بكر محمد بن بكر بن داسة راوي السنن عن أبي داود. انظر «السير»: (٥٣٨/١٥).

الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقعد الرجل على القبر، أو يقصص، أو يبنى عليه».

زاد: «أو يزاد عليه»، وزاد سليمان بن موسى: «أو أن يكتب عليه».
أقول: هو الذي قبله.

• النسائي^(١): أخبرنا هارون بن إسحاق حدثنا حفص عن ابن جريج عن سليمان بن موسى وأبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبنى على القبر، أو يزاد عليه، أو يجصص».

زاد سليمان بن موسى: «أو يكتب عليه».
رواته ثقات، وفيه ما تعلم مما تقدم.

• [ص ٩٧] الإمام أحمد في «مسنده»^(٢) (جزء ٣ / ص ٢٩٥): حدثنا محمد بن بكر ثنا ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى قال: قال جابر: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى أن يُقعد على القبر، وأن يُجصص، وأن يُبنى عليه».

فيه تدليس ابن جريج بقوله: «قال سليمان». و«قال» من صيغ التدليس.
وفيه ما تقدم من قول ابن معين: إن سليمان بن موسى عن جابر مرسل.
أي منقطع.

وفيه تكرير لفظ «قال»، ف«قال» التي عقب لفظ «ابن جريج» مُسندة

(١) رقم (٢٠٢٧).

(٢) رقم (١٤١٤٤).

لضمير ابن جريج، والتي تليها لسليمان بن موسى، ثم ذكر بعد سليمان بن موسى «قال: قال جابر» فالأخيرة مجاز، ويبقى التي قبلها.

والظاهر أنها مسندة لضمير لم يُذكر مرجعه في الحديث، ولعله كان قد تقدم ذكره في كلام سليمان أو غيره بحضرته، كأن يقال له: هل سمعت عطاء - مثلاً - يحدث عن جابر في البناء على القبر؟ فيقول: قال - يعني عطاء - قال جابر. فجاء ابن جريج فقال: «قال سليمان: قال: قال جابر». [ص ٩٨] وصدق أنه قال سليمان: «قال: قال جابر».

ولكن عندما قال سليمان ذلك كان معلومًا مرجع الضمير لـ «قال» الأولى، وفي حديث ابن جريج صار مجهولًا، فلو صح سماع سليمان من جابر، لم ينفع في هذا الحديث، فهو على كل حال منقطع، أو فيه من لم يُسمَّ، على الخلاف في تسمية مثله.

ويجاب عن هذا: بأنه بعيد، والظاهر أن «قال» الثالثة تأكيدٌ للثانية، وهذا أولى مما ذكر، ومن احتمال كون الرابعة من زيادة النسخ. وأما قاعدة «التأسيس أولى من التأكيد» فخاصةٌ بما إذا لم يكن إرادة التأسيس أبعد، والتأكيد أقرب.

• [ص ٩٩] ابن ماجه^(١): حدثنا عبد الله بن سعيد ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُكْتَبَ على القبر شيءٌ».

(١) رقم (١٥٦٣).

[ص ١٠٠] تحقيق حال أبي الزبير (١)

أما تدليسه فثابت، وقد مرَّ الكلام عليه عقب الروايات (٢)، وقد زال المحذور بصحة التصريح بالسماع، كما مرَّ.

وأما ما فيه من المقال:

فقال الشافعي: يحتاج إلى دِعامَة.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يحتج به.

وأشد الناس عليه شعبة سيّد المتعتّنين، سئل: لم تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيتَه يَزُنُّ، ويسترجح في الميزان.

وروي عنه أنه قال: لا يحسن أن يصلي.

وقال: بينا أنا جالسٌ عنده إذ جاء رجلٌ، فسأله عن مسألة، فرد عليه، فافتري عليه، فقلت له: يا أبا الزبير، أتفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه أغضبني. قلت: ومن يغضبك تفتري عليه؟ لا حدثت عنك أبداً.

ووثقه الجمهور، كما سيأتي ذُكر بعضهم.

وكلمة الشافعي إن لم تكن من أدنى مراتب التعديل، فهي من أخفِّ مراتب الجرح.

وكلمة أبي زرعة وأبي حاتم؛ من المرتبة التي تلي أخف مراتب الجرح.

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: (٦/٥٠٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/٤٤٠)،

و«إكمال تهذيب الكمال»: (١٠/٣٣٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٥/١٦٢).

(٢) انظر (ص ٧٥-٧٦).

ومن قيل فيه ذلك، فحديثه صالح للاعتبار، فإن انضم إليه مثله كان الحديث حسناً. [ص ١٠١] انظر «فتح المغيث»^(١) (ص ٢٤).

هذا لو فرض أنه لم يوثق أبا الزبير أحد، فأما إذا وُثِّق - وهو الواقع - تعيين الترجيح.

أما قول شعبة: «رأيته يزن ويسترجح في الميزان» فذلك وإن كان ينافي كمال المروءة، فليس بجرح.

قال ابن حبان^(٢): ومن استرجح في الوزن لنفسه، لم يستحق الترك.

وأما كلمته الثانية فلم تصح؛ لأنها من رواية سويد بن عبد العزيز، وهو ضعيف.

وأما قصته الثالثة؛ فالافتراء حقيقته مطلق الكذب، وظاهر السياق أنه سبّه، والافتراء إذا أُطلق في حكاية السبّ، فالظاهر أنه أُريد به القذف.

وجوابه:

١- أن الافتراء ليس نصّاً في القذف، فقد يُراد به مطلق السب، ولا سيما إذا كان شنيع اللفظ، كالإعراض.

[ص ١٠٢] فعليه، فقد يكون السائل أساء الأدب، فأعصّه أبو الزبير، وقد

جاء في الحديث: «من تعزّى بعزاء الجاهلية، فأعصوه بهن أبيه، ولا تكنوا»^(٣).

(١) (١/٨٣).

(٢) في «الثقات»: (٥/٣٥٢).

(٣) أخرجه أحمد رقم (٢١٢١٨)، والنسائي في «الكبرى» رقم (٨٨١٣)، والبخاري في =

٢- وعلى تسليم أن شعبة أراد بها القذف، فلم يبين لفظ أبي الزبير، فيحتمل أنه قال كلمة يراها شعبة قذفًا، وغيره لا يوافق، ولهذا قال الفقهاء: إذا قال الشاهد: أشهد أن فلانًا قذف فلانًا؛ لم يقبل حتى يفسر.

ولا يردُّ على هذا قول شعبة: فقلت له: أتفتري.. إلخ.

وسكوت أبي الزبير عن نفي ذلك؛ لأن شعبة قد يكون إنما قال له: أتقول هذا لرجل مسلم؟ ثم أخبر شعبة عن ذلك بالمعنى على رأيه. أو يكون أبو الزبير ترك نفي ذلك؛ لأنه على كل حال قد جرى منه شيءٌ غير لائق، فرأى الأولى المبادرة إلى الاعتذار، بأنها كلمة سبقت على لسانه لشدة الغضب.

٣- وعلى تسليم أنه قذفه قذفًا صريحًا، فقد يكون أبو الزبير مطلعًا على أن ذلك هو الواقع، وسكت عن ذكر ذلك لشعبة؛ لأنه على كل حال مما لا يليق، وإنما سبق أولاً على لسانه لشدة الغضب، ورأى أن هذا العذر كافٍ.

ويُستأنس لما ذُكر أنه لو كان القذف صريحًا، والمقذوف سالمًا للذهب فشكاه إلى الوالي، والحدود يومئذ قائمة.

٤- وعلى كل حال، فقد أجاب أبو الزبير عن نفسه [ص ١٠٣] بقوله: «إنه أغضبني». أي: فلشدة الغضب جرت على لسانه - وهو لا يشعر - كلمة مما اعتاد الناس النطق به.

= «الأدب المفرد» رقم (١٠٠٠)، وابن حبان رقم (٣١٥٣)، وغيرهم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه. وانظر «السلسلة الصحيحة» (٢٦٩).

وقد جاء في الحديث: «لا طلاق في إغلاق»^(١). وفسّر الإغلاق:
بالغضب.

وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

٥- قال الذهبي في «الميزان»^(٢)، في ترجمة ابن المديني: «ثم ما كل من فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب تقدر فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ».

وفي «إرشاد الفحول»^(٣) للشوكاني (ص ٤٩): «قال ابن القشيري: والذي صحَّ عن الشافعي أنه قال: في الناس من يمحض الطاعة فلا يمزجها بمعصية، و[لأن]^(٤) في المسلمين من يمحض المعصية ولا يمزجها بالطاعة، فلا سبيل إلى ردِّ الكل، ولا إلى قبول الكل، فإن كان الأغلب على الرجل من أمره الطاعة والمروءة، قُبِلت شهادته وروايته، وإن كان الأغلب المعصية، وخلاف المروءة رددتها^(٥)» اهـ.

وفيه من جملة كلام عن الرازي: «والضابط فيه: أن كل ما لا يؤمن

(١) أخرجه أحمد رقم (٢٦٣٦٠)، وأبو داود رقم (٢١٩٣)، وابن ماجه رقم (٢٠٤٦)، والحاكم: (١٩٨/٢)، والبيهقي: (٣٥٧/٧). وصححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بأن فيه محمد بن عبيد ضعفه أبو حاتم ولم يحتج به مسلم. وانظر «الإرواء» (٢٠٤٧).

(٢) (٦١/٤).

(٣) (١/٢٦٤ - ط دار الفضية).

(٤) زيادة من الطبعة المحققة.

(٥) الأصل: «رددتها» والمثبت من المحققة.

من (١) جراته على الكذب، تردّ الرواية، وما لا، فلا».

وفيه: قال الجويني: «الثقة هي المعتمد عليها في الخبر، فمتى حصلت الثقة بالخبر قبل».

[ص ١٠٤] أقول: وهذا هو المعقول، وعليه عمل الأئمة الفحول، فإن الحكمة في اشتراط العدالة في الراوي هي كونها مانعة له عن الكذب، فيقوى الظن بصدقه، فإذا جرت منه هفوة لا تخدش قوة الظن بصدقه، لم تخدش في قبول روايته.

ومن هنا رجّح الأئمة رواية الخوارج على رواية الشيعة؛ لأن الخوارج يعتقدون أن مطلق الكذب كفر، فضلاً عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أما الشيعة فيتدينون بالكذب (التقية) حتى جوزوها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل على الله عزّ وجلّ؛ لتأويلهم الآيات الواردة في مدح بعض الصحابة على خلاف ظاهرها، قائلين: إنما جعل الله تعالى ظاهرها الثناء استدراجاً لأولئك القوم، ليقوموا بنصر الدين، ويكفّوا ضررهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته... (٢).

والذي يهمنا أن تلك الكلمة التي سبقت على لسان أبي الزبير بدون شعوره؛ لشدة غضبه، لا ينبغي أن نهدر بها مئات الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، [ص ١٠٥] مع التحقق بكمال صدقه، وحفظه وضبطه، وتحرّيه وإتقانه.

(١) في المحققة: «معه».

(٢) كلمتان لم أتمكن من قراءتهما ورسمهما: «السوط مطين».

٦- والظاهر من حاله، وما ثبت لدى جمهور الأئمة من عدالته، أنه تاب عنها في الوقت.

ويلوح لي أن بعض أعدائه - بل أعداء الدين - دسّوا إليه ذلك السائل ليرصده، حتى إذا كان شعبة عنده، جاء فأغضبه؛ ابتغاء أن تسبق على لسانه كلمة، فينقمها شعبة عليه، وقد كان ما ظنوه.

ولكن حيلتهم لم تطفئ نور الله الذي بصدر أبي الزبير، فاعتمده جمهور الأئمة الأعلام، واحتجوا به.

الأئمة الموثقون له

«الميزان» (١):

ابن المديني: ثقة ثبت.

ابن عون: ليس أبو الزبير بدون عطاء بن أبي رباح.

يعلى بن عطاء: كان أكمل الناس عقلاً وأحفظهم.

عطاء: كنا نكون عند جابر، فيحدثنا، فإذا خرجنا تذاكرنا، فكان أبو الزبير أحفظنا.

ابن معين والنسائي وغيرهما: ثقة.

ابن عدي: هو في نفسه ثقة، إلا أنه يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون الضعف من جهتهم.

(١) (١٦٢/٥).

[ص ١٠٦] عثمان الدارمي: قلت ليحيى (بن معين) فأبو الزبير؟ قال: ثقة.
قلت: محمد بن المنكدر أحب إليك، أو أبو الزبير؟ فقال: كلاهما ثقتان.
وممن وثقه أيضًا الإمام مالك، فإنه روى عنه، وهو لا يروي إلا عن ثقة.
والإمام أحمد، والساجي، وابن سعد، وابن حبان.
وقال الذهبي: هو من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخاري
متابعة.

والظاهر أن الموثقين اطلعوا على قصة شعبة، واطلعوا على ما يدفع ما
فيها من الإيهام، أو حملوها على بعض ما قدمنا، أو غير ذلك.
ولاسيما ومنهم ابن معين، والنسائي، وابن حبان، وحسبك بهم تعنتًا
في الرجال، كيف ومعهم بضعة عشر إمامًا.

وسيظن ظانون أنه ما حدانا إلى الدفاع عن أبي الزبير إلا حرصنا على
صحة حديثه هذا، فليعلموا أن الحجة قائمة بدونه مما مضى، وما سيأتي.
[ص ١٠٧] وأن أبا الزبير لم تكن روايته قاصرة على هذا الحديث، فإن له
أحاديث كثيرة، ربما يكون منها ما لا يوافق هوانا، ورغبة نفوسنا. وما دافعنا
عنه إلا ونحن مستشعرون لذلك، ولكن نظرنا في حقيقة الحال، ففهمنا أن
الرجل حجة، سواء أكان لنا أم علينا، وكل من نظر بعين الإنصاف تحقق ما
قلناه. والله الموفق، لا رب غيره.

[ص ١٠٨] تحقيق حال سليمان بن موسى (١)

قال البخاري: عنده مناكير.

النسائي: ليس بالقوي.

أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب.

أما عبارة البخاري؛ فهو وإن قال: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، لا يحتج به»، وفي لفظ: «لا تحل الرواية عنه» اهـ «فتح المغيث» (٢) (ص ١٦٣) = ففرق بين «منكر الحديث» و «عنده مناكير».

قال ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام»: «قولهم: «روى مناكير» لا يقتضي بمجرد ترك روايته، حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: «منكر الحديث»؛ لأن «منكر الحديث» وصفٌ في الرجل يستحق به الترك لحديثه. والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: «يروي أحاديث منكراً»، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث «الأعمال بالنيات» اهـ. «فتح المغيث» (٣) (ص ١٦٣).

أقول: وإنما يُجرح بالمناكير إذا كان الرواة عن الرجل ثقات أثبات (٤)،

(١) له ترجمة في «تهذيب الكمال»: (٣/٣٠٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/٢٢٦)،

و«إكمال تهذيب الكمال»: (٦/٩٩)، و«الميزان»: (٢/٤١٥).

(٢) (٢/١٢٥).

(٣) (٢/١٢٦).

(٤) كذا، والوجه: «أثباتاً».

يبعد نسبة الغلط إليهم، وكذا مشايخه ومن قبلهم، ثم كثر ذلك في روايته، ولم يكن له من الجلالة والإمامة ما يقوّي تفرّده.

وهم قد يطلقون هذه الكلمة إذا كانت تلك الأفراد مما رُويت عنه، وإن لم يتحقق أن النكارة من قبله، ويطلقونها إذا كان عنده ثلاثة أحاديث فأكثر. انظر كتب المصطلح.

وقد سَرَد في «الميزان»^(١) ما له من الغرائب، وهي يسيرة، وبيّن أنه توبع في بعضها، ثم قال: «كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تُستنكر له يجوز [ص ١٠٩] أن يكون حفظها» اهـ.

قلت: وبعض الغرائب من رواية ابن جريج عنه بالعنعنة، وابن جريج مدلس، فربما كانت النكارة من قبل شيخ لابن جريج، دلّس له عن سليمان.

وعلى نحو ذلك تُحمَل كلمة أبي حاتم، مع أن قوله: «بعض الاضطراب» يُشعر بقلته جدًّا، لاسيما مع قرنه له بقوله: «محلّه الصدق».

أما كلمة النسائي؛ فتوهينٌ يسيرٌ، غير مفسّر.

وأبو حاتم والنسائي من المتعنتين في الرجال.

الموثقون

سعيد بن عبد العزيز: لو قيل: من أفضل الناس؟ لأخذت بيد سليمان

ابن موسى.

ابن عدي: تفرّد بأحاديث، وهو عندي ثبتٌ صدوق.

(١) (٢/٤١٥).

يحيى بن معين: سليمان بن موسى عن الزهري، ثقة.

دُحيم: كان مقدّمًا على أصحاب مكحول.

[ص ١١٠] ومع هذا كله، فليس الحديث الذي نحن بصدده من أفراد، ولكن أردنا تحقيق حال الرجل من حيث هو، كما فعلنا في شأن أبي الزبير. بقي البحث في سماعه من جابر:

في «تهذيب التهذيب»^(١): أرسل عن جابر، وفيه: وقال ابن معين: سليمان بن موسى عن مالك بن يُخامر، وعن جابر مرسل. اهـ.

ولم يذكر ما يخالف ذلك، لكن رأيت في «مسند الإمام أحمد»^(٢) (جزء ٣/ ص ٢٩٥): ثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج قال سليمان بن موسى: أنا جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالفه إلى مقعده، ولكن ليقل: افسحوا».

ثنا محمد بن بكر أنا ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى قال أخبرني جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة، ثم يخالفه إلى مقعده، ولكن ليقل: افسحوا». اهـ.

[ص ١١١] فقول سليمان في السند الأول: «أنا جابر» صريحٌ في سماعه من جابر، لكن فيه عننة ابن جريج.

وأما السند الثاني؛ محمد بن بكر وابن جريج على شرط الشيخين، وقد

(١) (٢٢٧/٤).

(٢) رقم (١٤١٤٤، ١٤١٤٣).

صَرَّحَ كُلُّ مَنْهُمَا بِالسَّمَاعِ، بِحَيْثُ انْتَفَى اِحْتِمَالُ التَّدْلِيسِ، وَصَرَّحَ سَلِيمَانُ بِقَوْلِهِ: «أَخْبَرَنِي جَابِرٌ»، وَبَعْدَ كُلِّ الْبَعْدِ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا سَهُوٌ مِنَ النَّسَآخِ فِي السَّنَدَيْنِ الْمُتَتَابِعَيْنِ مَعًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَحَدُ اِحْتِمَالَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَدَقَ فِي أَنْ جَابِرًا أَخْبَرَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذَبَ.

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الرَّجُلَ صَدُوقٌ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ مِنْ ابْنِ مَعِينٍ وَغَيْرِهِ. وَلَمْ نَدْرِ عِلَامَ بَنِي ابْنِ مَعِينٍ حِكْمَهُ، فَتَمَسَّكْنَا بِمَا صَحَّحَ مِنْ سَمَاعِ سَلِيمَانَ عَنْ جَابِرٍ، وَقَدْ أَدْرَكَ مِنْ حَيَاةِ جَابِرٍ مَدَّةً طَوِيلَةً.

هَذَا، مَعَ عَلْمِنَا بِأَنَّ ثُبُوتَ سَمَاعِهِ مِنْ جَابِرٍ لَا يَفِيدُ صِحَّةَ حَدِيثِهِ فِي شَأْنِ الْقُبُورِ [ص ١١٢] مَا دَامَتْ عِنَعَةُ ابْنِ جَرِيحٍ قَاطِعَةَ الطَّرِيقِ، إِلَّا أَنْ تَوْجَدَ رَوَايَةٌ مَصْرُوحَةٌ بِسَمَاعِ ابْنِ جَرِيحٍ مِنْهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

فَأَمَّا تَصْرِيحُ سَلِيمَانَ بِالسَّمَاعِ، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، إِذْ قَدْ صَحَّحَ سَمَاعُهُ مِنْ جَابِرٍ، وَلَيْسَ بِمُدَلَّسٍ.

عَلَى أَنْ مَجْرَدُ إِمْكَانِ لِقَايَةِ لَجَابِرٍ كَافٍ فِي حَمْلِ عِنَعَتِهِ عَلَى السَّمَاعِ، عَلَى مَا اخْتَارَهُ مُسْلِمٌ، وَسِيَّاتِي الْبَحْثِ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فِي تَحْقِيقِ حَالِ الْقَاسِمِ بْنِ مَخِيمَةَ (١).



(١) (ص ٩٤ وما بعدها).

حديث أبي سعيد الخدري

• ابن ماجه في «سننه»^(١): حدثنا محمد بن يحيى ثنا محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي ثنا (وهب، وفي نسخة - وهو الصحيح -) وهيب (بن خالد الباهلي) ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن القاسم بن مُخَيْمِرَة عن أبي سعيد: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يُبنى على القبر» .

الإسناد صحيح، وإنما النظر في سماع القاسم من أبي سعيد، وسيأتي.

• [ص ١١٣] «مسند أبي يعلى»^(٢): حدثنا العباس بن الوليد النرسي نا وهيب نا عبد الرحمن بن يزيد^(٣) بن جابر عن القاسم بن مُخَيْمِرَة عن أبي سعيد قال: نهى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُبنى على القبور، أو يُقعد عليها أو يُصلّى إليها» .

العباس بن الوليد: من رجال «الصحيحين».

• «جامع الزوائد»^(٤): وعن أبي سعيد قال: «نهى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُبنى على القبور أو يُقعد عليها أو يُصلّى إليها» . ورواه أبو يعلى ورجاله ثقات.

(١) رقم (١٥٦٤).

(٢) رقم (١٠١٦).

(٣) في المطبوعة: «زيد» تصحيف.

(٤) (٦١/٣).

قلت: ذكرته استظهارًا، لأن نسخة «مسند أبي يعلى» التي نقلت عنها الحديث خطية، وكذا نسخة «جامع الزوائد».

[ص ١١٥] حال القاسم بن مخيمرة

في «تهذيب التهذيب»^(١) أول ترجمته: روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري، وأبي أمامة... إلخ. ثم ذكر بعد أسطر عن يحيى بن معين أنه قال: لم نسمع أنه سمع من أحد من الصحابة. وفي آخر ترجمته: قال ابن حبان: «سأل عائشة عما يلبس المحرم».

[ص ١١٦] أقول: لم أجد فرصة لتفتيش كتب الحديث لتحقيق سماع القاسم بن مُخَيْمِرَة من أبي سعيد رضي الله عنه، لكنه كان معاصرًا له قطعًا، فقد ثبت بما قاله ابن حبان أن القاسم أدرك عائشة إدراكًا بينًا، وقد كانت وفاتها سنة (٥٧) فإدراكه لأبي سعيد بين واضح؛ لأن أقل ما قيل في وفاة أبي سعيد أنها سنة (٦٣) وأكثره سنة (٧٤)، ووفاة القاسم - على ما ذكر ابن سعد^(٢) - في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة (١٠٠) تقريبًا^(٣).



(١) (٣٢٧/٨).

(٢) في «الطبقات»: (٤١٩/٨).

(٣) انظر «تحفة التحصيل» (ص ٤١٤). وقال البوصيري في «مصباح الزجاجاة»

(٢٧٧/١) في الكلام على هذا الحديث: منقطع؛ لأن القاسم لم يسمع من أبي

سعيد.

بحث شرط اللقاء

نقل مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه»: إجماع السلف من أئمة الحديث على الاكتفاء بالمعاصرة في تصحيح المعنعن من غير المدلس، ما لم يَقم دليل على نفي اللقاء، وشنَّع على من اشترط ثبوت اللقاء من أهل عصره.

ثم جاء المتأخرون فقالوا: إن الاشتراط قول المحققين، وذكروا منهم البخاري وشيخه ابن المدني.

[ص ١١٧] ولا يخفى أن هذا لا ينافي سبق الإجماع لهما، ومجرد حُسن الظن بهما أنهما لا يخرقان الإجماع، ولعلهما اطلعا^(١) أنه لم يزل في طبقات السلف من يشترط اللقاء = لا يُغني شيئاً.

فلو ناظر مسلم البخاري، فقال: أنت وشيخك مسبوقان بالإجماع، لم يفده إلا أن يصرِّح بالنقل عن بعض السلف من جميع الطبقات في موافقة قوله؛ فأما مجرد إنكار الإجماع فلا يفيد، إذ الإجماع من الأمور التي لا يطالب مدَّعيها بدليل.

أما لو قال البخاري: إنه يلزمك وغيرك حسن الظن بنا، لكان قد أتى بما يُضحك منه.

(١) تحتمل: «وأنهما مطلعان».

نعم ذكر السخاوي في «فتح المغيث»^(١) (ص ٦٦): عن الحارث المُحاسبي ما يُظنّ خادشاً للإجماع حيث قال: «اختلف أهل العلم.. إلخ». لكنه لا يصادم نقل مسلم؛ لاحتمال أن يكون راعى خلاف ابن المديني، ومع هذا فإننا لا نُقنِع أنفسنا بالتمسك بدعوى الإجماع، كما لا يهُوُلنا دعوى التحقيق في الطرف الآخر، بل نسعى لتحقيق البحث بأدلته الحقيقية على صورة مناظرة، مشيرين لمذهب مسلم رقم (١)، ومقابله برقم (٢)، ونستوفي البحث بقدر الجهد، بحسب ما اطلعنا عليه من أدلة الفريقين، وما ظهر لنا أنه قد يُستدل به. والله المستعان.

[ص ١١٨] (١) الأصل الثابت في الرواية أن يكون عما شاهده الراوي وأدركه، سواء أعلم السامع لقاءً للمروي عنه أم لا، وعليه فهذا هو الأصل والظاهر الذي يجب التمسك به حتى يتبين خلافه.

(٢) ما دليلكم على ذلك؟

(١) نذكر أمثلة نوضحه بها:

أ - مصريٌّ زار اليمن، ثم عاد فأخذ يخبر عن فلان من علماء صنعاء أنه قال: كذا، وعن آخر من علماء زبيد، وثالث من علماء تعز، والسامعون لا يسمعون بأولئك العلماء، ولم يخبرهم أنه لقيهم، ولا أنهم أحياء.

ب - هنديٌّ زار الحجاز، ثم عاد، فأخذ يخبر عن فلان من علماء مكة، وفلان من علماء المدينة، وفلان من علماء الطائف، والسامعون كما تقدم.

ج - عالمٌ هنديٌّ أخذ يخبر بمثل الذي قبله، مع أن السامعين لا يعلمون أزار الحجاز أم لا؟

(١) (١/١٩١).

من تأمل هذه الأمثلة علم أن الذي يتبادر إلى الأذهان من رواية أولئك الأشخاص أنها عن سماع، مع أن الفرض أن الراوي عنعن، وأن السامع لا يعلم المعاصرة بدليل خارجي، فضلاً عن اللقاء، أما إذا علمها فإن الأمر يزداد قوة.

[ص ١١٩] (٢) (١) هذه الأمثلة تُعارضُ غيرها، فإذا ذهب شرقيُّ إلى أوروبا، ثم عاد فأخبر عن فلان بإنجلترا، أو عن فلان بفرنسا، وعن فلان بألمانيا، فإن الذي يتبادر عدم السماع، وإن عُلمت المعاصرة.

(١) هذا التبادر لوجود القرائن الصارفة عن الأصل، كتباعد البلدان وضعف الدواعي إلى زيارتها، وزيادة المشقة في ذلك، ووجود البرق والبريد والصحافة والتأليف بكثرة، وغلبة الإرسال بحيث لا تكاد تجد إنساناً يقول: أخبرني فلان عن فلان، وغير ذلك، ولهذا مثلنا أمثلة بريئة عن القرائن، وإن شئت فتصوّرْها واقعةً في زمن التابعين حيث كانت الأقوال - ولاسيما السنة - إنما تؤخذ من السنة الرجال، فلا برق ولا بريد ولا صحافة، بل ولا تأليف.

والناس يومئذ أهل جدّ وتشمير في الرحيل لطلب العلم، ولاسيما للقاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكيف إذا كان الراوي أو المروي عنه بأحد الحرمين، والناس يومئذ كلهم يزورون الحرمين، وكثير منهم من يحج كل سنة؟

(١) الأصل: (ب) وهو رمز الفريق الثاني الذي أشار المؤلف أنه سيرمز له بـ(٢) فكأنه ذهل عنه، كما سيحصل عدة مرات.

[ص ١٢٠] فكيف إذا شئت زيارة الحرمين بالفعل، أو كان أحد الرجلين ببلدة قد وصلها الآخر، فكيف إذا أقاما ببلدة واحدة؟!

والحاصل أن الأصل كما قررناه، وأنه قد تقوم قرائن تصرف عنه، وقد تقوم قرائن تؤيده.

ولنذكر مثالا آخر يوضح ذلك الأصل:

كنا في بومباي - مثلا - فجاء رجل من السند، لم يصل بومباي قبل، فمكث في بومباي بضعة أيام، ثم لقينا، فأخذ يخبرنا عن فلان المدرّس بمدرسة كذا في بومباي أنه قال كذا، وعن فلان الإمام بمسجد كذا فيها أنه صلى الجمعة بسورة كذا، وعن فلان التاجر بها أن سائلا سأله فرد عليه بكذا.

فالذي يتبادر إلى الأذهان أنه لقي أولئك الأفراد وسمع منهم، مع أنه لو لم يخبرنا بذلك، لم يترجّح لنا ألقئهم أم لا.

فتبين أن التبادر إنما جاء من الرواية، فثبت أن الأصل في الرواية، أن تكون عما شاهده الراوي وأدركه.

[ص ١٢١] (٢) لعل اصطلاح المحدثين كان على خلاف ذلك، كما يدل عليه ذهاب ابن المديني والبخاري، ومن تبعهما إلى ما ذهبوا إليه.

(١) قد أسلفنا أن مجرد ذهابهما إلى ذلك القول لا يصلح نقضا لما نقله مسلم من إجماع السلف، وهو يدل أبلغ دلالة أن اصطلاحهم كان موافقا للأصل، بل هناك من القرائن ما يدل على شدة محافظتهم على الأصل أشد من محافظة غيرهم، وذلك مزيد احتياطهم وتثبتهم وجريان عادتهم بالإسناد، والتحفظ من نقد النقاد، وغير ذلك.

على أننا لو تنازلنا عن دعوى الإجماع بقيت الأغلبية، وهي كافية في إثبات المطلوب، مع أن موافقة البخاري وشيخه على حمل عنعنة من ثبت لقاءه على السماع، يدل على ما ذكرنا، وإلا لكانت الحجة عندهما هي مجرد اللقاء.

فيلزمهما أن كل من لقي شيخاً ثبت سماعه لكل حديثه، وهذا كما ترى. [ص ١٢٢] وإنما رأياً أن دلالة الرواية بدون ثبوت اللقاء لا تخلو عن ضعف، فاشترطاً تقويتها بثبوت اللقاء.

ونحن نسلم أن الرواية مع ثبوت اللقاء أقوى منها بدونها غالباً، ولكن هذا لا يقتضي عدم حجيتها، إذا كانت في نفسها دلالة ظاهرة محصلة للظن، على أنه يعلم مما قدمناه أن القرائن قد تتطافر على إثبات اللقاء حتى تكاد تقطع به، وإن لم ينقل صريحاً.

(٢) لنا: شيوخ الإرسال في السلف، فإنه دليل على أن اصطلاحهم على خلاف الأصل الذي قدّمتم.

(١) أما الإرسال الجلي فلا نزاع فيه؛ لأن المرسل يتكلم على وضوح القرينة الصارفة عن الأصل، وهذا إنما هو كشيوع المجاز، لا يقتضي إلغاء الحقيقة^(١).

وأما الإرسال الخفي، فلنا جوابان عنه:

أ- لا نسلم شيوعه. والاستقراء يدل على قلته؛ فإن أكثر رواية التابعين وتابعيهم المتصلة معننة، ولو كان الإرسال الخفي شائعاً فيهم لأقلوا خشية

(١) بعده في الأصل كلمة «بل» والكلام بدونها مستقيم.

[ص ١٢٣] الإيهام.

(٢) لعلهم كانوا يتكلمون على ثبوت اللقاء.

(١) ما كل سامع لحديثهم بمُطَّلَع على اللقاء، فالإيهام باقٍ بالنسبة إلى من لم يطلع.

(٢) لعلهم كانوا يتكلمون على أن من لم يطلع على ثبوت اللقاء يسأل عنه.

(١) قد يتساهل فلا يسأل، مع أنه قد يغلب على ظنه ثبوت اللقاء للقرائن المتقدمة، فالأسهل والأحوط التصريح بالتحديث من أول وهلة ولا حامل على تركه.

فتبين أنهم إنما كانوا يعنعنون المتصلات؛ لاعتقادهم دلالة ذلك على السماع، بل إذا تتبعت رواية المدلسين وجدتهم كثيرًا ما يعنعنون المتصلات، فلماذا يعنعنون مع علمهم بأن عنعناتهم لا تُحْمَل على السماع لتدليسهم؟

هل يقال: إنهم كانوا يريدون أن يوهموا أنهم لم يسمعوا تلك الأحاديث، والحال أنهم سمعوها؟! هذا عكس التدليس المتعارف.

فالتدليس: إيهام السماع مع عدمه، وهذا إيهام عدم السماع مع ثبوته، وغرض المدلس إنما يتعلق [ص ١٢٤] بالأول دون الثاني.

فتبين أنهم إنما كانوا يعنعنون جريًا على الأصل والعُرف المطَّرد في الاكتفاء بالنعنة في المسموع.

ب- (١) الإرسال الخفي تدليس، والكلام في الراوي غير المدلس، فإذا سويتهم بين من وصف بالتدليس وغيره؛ لزمكم أن تردوا المعنعن مطلقاً، كما ذكره مسلم رحمه الله تعالى.

(٢) كلا ليس الإرسال الخفي تدليسا، إذ لا إيهام فيه مع عدم اللقاء.

(١) قد قدمنا ما يُعلم منه أن الإيهام واقع، وإن لم يثبت اللقاء، ويتأكد بالقرائن، كما مر.

(٢) على كلِّ حال المختار أنه ليس تدليسا، كما يُعلم بمراجعة كتب المصطلح.

(١) التحقيق أنه تدليس، ولكن لا نطيل بيانه، إذ يغنينا أن نقول: لا يضرّ الخلاف في الاسم، فالإرسال الخفي كالتدليس في الإيهام والتغريب، بل هو أقبح منه وأشنع، قال في «فتح المغيث»^(٢) (ص ٧٤-٧٥): «فقال ابن عبد البر في «التمهيد»^(٣): ولا يكون ذلك عندهم إلا عن ثقة، فإن دلس عن غير ثقة؛ فهو تدليس مذموم [ص ١٢٥] عند جماعة أهل الحديث. وكذلك إن حدّث عن من لم يسمع منه، فقد جاوز حدّ التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونونه ولا يحمدونه.

وسبقه لذلك يعقوب بن شيبة كما حكاه الخطيب عنه، وهو مع قوله في موضع آخر: «إذا وقع فيمن لم يلقه... أقبح واسمع (أشنع)^(٤). يقتضي أن

(١) هذا الجواب الثاني للفريق الأول، وتقدم (أ) في (ص ٩٨).

(٢) (٢١١-٢١٠/١).

(٣) (٢٨-٢٧/١).

(٤) كذا كتب المؤلف تصحيحاً للنص، وهو في المحققة والتمهيد: «أسمع».

الإرسال أشد، بخلاف قوله الأول، فهو مُشعر بأنه أخف، فكأنه هذا (هنا) عنى الخفي لما فيه من إيهام اللقي والسماع معًا، وهناك عنى الجلي لعدم الالتباس فيه». اهـ.

أقول: قوله: «إيهام اللقي والسماع معًا»، أي لأن الرواية توهم السماع، ولا يكون سماع إلامع لقي، وكلاهما غير واقع، بخلاف التدليس، فإن أحدهما وهو اللقي واقع.

(٢) لكن الإيهام في التدليس أقوى لثبوت اللقاء.

(١) نعم، غالبًا، لكن قوة الإيهام فيه لا تنافي وجود الإيهام في الإرسال الخفي، على أن الإيهام في هذا لأمرين كلاهما غير واقع، وفي التدليس لأمر واحد غير واقع، مع أنه قد يكون هناك قرائن تقوي إيهام اللقاء.

[ص ١٢٦] (١) فقد لزمكم على الأقل أن تسووا بين الأمرين، فكما أنكم لا تقبلون عنعنة من لم يثبت لقاءه خشية الإرسال الخفي، وإن لم يوصف بأنه كان يفعلها، فكذلك لا تقبلوا عنعنة من ثبت لقاءه خشية التدليس، وإن لم يوصف بأنه كان يدلس.

(٢) ها هنا فرق، وهو: أن السلامة من التدليس هي الأصل، والظاهر من حال الثقة، فلا يقاوم لاحتماله وزن ما لم يُنقل.

(١) وكذلك نقول في الإرسال الخفي سواء، بل السلامة من الإرسال الخفي أقرب، لأمر:

منها: أنه أقبح وأشنع كما مر، فالثقة أشد بُعدًا عنه.

ومنها: أن الغرض الحامل عليه أضعف من الحامل على التدليس، لأن الشخص قد يستنكف عن إدخال واسطة بينه وبين شيخ قد لقيه وسمع منه، لأن ذلك يوهم تقصيره بخلاف من لم يلقه.

ومنها: أن الشخص يرغب في التدليس، لأنه أروج لدلسته من الإرسال الخفي.

ومنها: أنه لا يأمن الإنكار في الإرسال الخفي، فإنه قد يكون هناك من يعلم عدم اللقاء فيبادر بالإنكار عليه [ص ١٢٧]، بخلاف التدليس، فإنه لا يُنكر عليه الرواية عن شيخ قد لقيه وسمع منه.

(٢) أما المدلسون فقد تكفل الأئمة ببيانهم، بخلاف الإرسال الخفي، فلم يبينوا أهله على جهة الاستقصاء، وهذا يدل أنهم كانوا يرون الخطر في التدليس، ولا يرون في الإرسال الخفي خطراً.

وهذا إنما يتمشى على أنهم كانوا يشترطون اللقاء في قبول المعنعن، فمتى فُقد اللقاء، فالعننة غير مقبولة لفقده، سواء أكان الراوي ممن يرسل الإرسال الخفي أم لا.

ومتى ثبت اللقاء فالعننة مقبولة، إلا إن كانت من مدلس، فلهذا اهتموا ببيان المدلسين، بخلاف الإرسال الخفي.

(١) هذه مغالطة، فقد قدمنا بيان دلالة الرواية على السماع، وقد منّا نقل مسلم لإجماع السلف على حملها على السماع إذا ثبتت المعاصرة فقط، وبسطنا ذلك أحسن بسط، وأما هذه الشبهة فلنا جوابان عنها:

جواب مكافأة، وجواب إنصاف.

[ص ١٢٨] أ- أنه إن كان الأئمة لم ينقلوا عن أحد أنه كان يرسل إرسالاً خفياً، فهذا دليل لنا على غلظه وشدة شناعته وقبحه، بحيث إن جميع المحدثين تنزهوا عنه، إلا الكذابين، فإن وصفهم بالكذب يغني عن وصفهم بالإرسال الخفي، وإن كان الأئمة نقلوا ذلك، ولكن عن قليل بالنسبة إلى من نقلوا عنه التدليس، فهذا أيضاً دليل لنا على شناعة الإرسال الخفي، بحيث إن الموصوفين به من المحدثين قليل جداً بالنسبة إلى المدلسين.

ب- المشهور بين المحدثين أن الإرسال الخفي تدليس، فالوصف بالتدليس يتناول النوعين، ولنا بحثٌ في تحقيق هذه المسألة نلخصه هاهنا:

في عبارة ابن الصلاح^(١) في حد التدليس «فتح المغيث»^(٢) (ص ٧٣): «وعمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه». وتبعه النووي، وعبارته في «التقريب»^(٣): «بأن يروي عن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه»، وكذا العراقي. وقال في «فتح المغيث»^(٤) (ص ٧٤): «إنه هو المشهور بين أهل الحديث».

ومثله للسيوطي في «شرح التقريب»^(٥)، [ص ١٢٩] وهو ظاهر عبارة الخطيب في «الكفاية»^(٦). انظر «فتح المغيث» (ص ٧٤) وإن قال

(١) «علوم الحديث» (ص ٧٣).

(٢) (٢٠٨/١).

(٣) (٢٥٦/١ - مع تدريب الراوي).

(٤) (٢٠٩/١).

(٥) (٢٥٦/١).

(٦) (ص ٣٥٧).

الحافظ^(١): إنها تخالفه.

ويؤيد هذا القول: أن معنى التدليس لغةً يتناوله، والأصل عدم النقل.

وأما البزّار وابن القطان وابن عبد البر، فإنهم وإن خصوا تعريف التدليس بما ثبت منه^(٢) اللقاء؛ فقد فرقوا بينه وبين الإرسال بوجود الإيهام في الأول بخلاف الثاني، وهذا يدلّك أنهم أسقطوا الإرسال الخفي، فلا أدخلوه في تعريف التدليس لما مر، ولا في الإرسال؛ لقولهم: «إن الإرسال لا إيهام فيه».

ومع ذلك فكلامهم يدلّ على إلحاقه بالتدليس، لوجود الإيهام فيه، فليس من الإرسال.

ولقولهم: إن التدليس إنما كان تدليسًا لوجود الإيهام. وفي هذا إيهام وأيُّ إيهام. انظر عبارة ابن عبد البر المنقولة سابقًا.

وأما كلام الشافعي، فلم أقف عليه الآن، إلا أن المدّعى إنما هو أنه يقتضيه وليس صريحًا فيه.

وأما قول أبي حاتم في أبي قلابة الجرمي «فتح»^(٣) (ص ٦٧): إنه كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم لكنه عاصرهم، كأبي زيد عمرو بن أخطب، وقال مع ذلك: إنه لا يُعرّف له تدليس. اهـ.

فيُحتمل على الإرسال الجلي، بأن يكون مشهورًا بين الناس أنه لم

(١) في «النكت على ابن الصلاح»: (٢/٦١٤-٦١٥).

(٢) تحتمل: «فيه».

(٣) (١/١٩٢).

يلقهم، فلا إيهام، والرواية عن المعاصر إنما تكون تدليسًا إذا وجد الإيهام.

[ص ١٣٠] وأما استدلال الحافظ «فتح»^(١) (ص ٧٣): بإطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قبيل الإرسال، لا من قبيل التدليس، فلو كان مجرد المعاصرة يُكتفى به في التدليس؛ لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطعًا، ولكن لم يُعَرَف هل لقوه أم لا؟ اهـ.

وجوابه: أن الصحبة أمر غير مجمل لا يخفى، فكان معلومًا للتابعين أن هؤلاء ليسوا بصحابة، فلم يكن في إرسالهم إيهام.

وقوله - رحمه الله -: «ولم يُعَرَف هل لقوه أم لا» فيه نظر. «راجع تراجمهم في كتبه».

على أنه لو فرض أنه لم يقدّم دليل على عدم لقائهم له صلى الله عليه وآله وسلم، لالتزمنا أن تكون روايتهم عنه دعوى صحبة لها حكمها.

ومع هذا كله فالمدعى إنما هو كون هذا القول هو المشهور بين أهل الحديث، فلا ينافيه أن يكون منهم من يخالفه.

[ص ١٣١] على أنه لو فرض أن الإرسال الخفي لا يسمى تدليسًا، لكان وصف الشخص بالتدليس يدل على أنه لا يتنزه عن الإرسال الخفي؛ لأنهما متقاربان متشابهان.

(٢) بقي لنا اعتراض واحد، إن تفصّيتهم عنه فقد فُلجَّتُم، وهو: أن الثقة

(١) (٢٠٨/١). وانظر «النكت»: (٢/٤٠٨-٤٠٩).

قد يرسل عنمن عاصره غير قاصد إيهامًا، بل اتكالا على معرفة السامع بعدم اللقاء، كما حملتم عليه قول أبي حاتم في أبي قلابة الجرمي، فيكون هذا إرسالا خفيا في الحقيقة لا يمتنع اتصاف الثقة به، ولا يلزم الأئمة نقله، وإن صار فيما بعد خفيا.

(١) هذا أشق ما أوردتموه، وعلى ذلك فجوابه [ص١٣٢] من وجهين: إلزامي، وتحقيقي.

أما الإلزامي: فلأنه يلزمكم مثله في التدليس، بأن يقال: إن الثقة قد يرسل عنمن لقيه وسمع منه غير قاصد إيهامًا، بل اتكالا على معرفة السامع بأنه وإن لقيه لم يسمع، أو سمع منه ولكن هذا المعنعن ليس مما سمعه وهذا لا يسمى تدليسا، إذ لا إيهام فيه، فلا يمتنع اتصاف الثقة به، ولا يلزم الأئمة نقله، وإن صار فيما بعد تدليسا.

فإذا اعتبرتم الاحتمال هناك، لزمكم اعتباره هنا، فتردون كل معنعن كما قاله مسلم رحمه الله.

وأما التحقيقي؛ فنقول: إن السامع من المعنعن إذا كان ثقة غير مدلس كما هو المفروض، فإنه يبين أن شيخه لم يلق الذي روى عنه، فإن فرض أن هذا السامع حدث من يعلم بعدم لقاء المعنعن لشيخه، فهذا المحدث إذا كان ثقة غير مدلس كما هو المفروض، فإنه يبين وهكذا.

فتلخص من هذا: أنه إذا ثبت عن أحد رجال السند [ص١٣٣] بيان أن المعنعن لم يلق المعنعن عنه، فالأمر واضح، وإن لم يجيء البيان عن أحد منهم ولا عن غيرهم، وجب حمل تلك العنعنة على السماع؛ وإلا لزم أن يكون في الرجال مدلس، المفروض سلامتهم من التدليس، وهذا هو

جوابكم عما أزمناكم، فصَحَّ وثبت أن العنينة من المعاصر غير المدلس إذا رُويت بسندٍ رجاله ثقات غير مدلسين، فهي محمولة على السماع، إلا أن يقوم دليل على خلافه.

ومثل العنينة غيرها من ألفاظ الرواية التي ليست صريحة في السماع، ولا في عدمه.

(٢) هل وافقكم أحدٌ على رأيكم هذا؟

(١) ها هي الأدلة بين أيديكم، تأملوها، فإن رأيتم الدليل موافقاً لنا، فماذا بعد الحق إلا الضلال، وإن رأيتموه علينا، فلن ينفعنا موافقة أحد.

على أننا قد قدمنا أن هذا قول الإمام مسلم بن الحجاج، ونقل أنه إجماع السلف من أهل الحديث، ولم تخذش دعوى الإجماع بما يعد خادشاً، وقد نقل السخاوي (ص ٦٢) (١) كلاماً عن ابن الصيرفي نلخصه:

«أن التابعي إذا قال: «عن رجل من الصحابة» [ص ١٣٤] لا يقبل، إذ لا يعلم أعاصره أم لا، فلو أمكنَ عِلْمُ أنه عاصره جُعِلَ كمدرِك العصر...».

ثم قال السخاوي: «وتوقف شيخنا (٢) في ذلك؛ لأن التابعي إذا كان سالماً من التدليس حُمِلت عننته على السماع، وهو ظاهر.

قال: ولا يقال: إنما يتأتى هذا في حق كبار التابعين الذين جُلُّ روايتهم عن الصحابة بلا واسطة، وأما صغار التابعين الذين جُلُّ روايتهم عن التابعين؛ فلا بد من تحقُّق إدراكه لذلك الصحابي، والقرُّض أنه لم يسمعه

(١) (١/١٧٨).

(٢) انظر كلام الحافظ في «النكت»: (٢/٣٥١).

حتى نعلم هل أدركه أم لا؟

لأنا نقول: سلامته من التدليس كافية في ذلك، إذ مدار هذا على قوة الظن، وهي حاصلة في هذا المقام» اهـ.

أقول: وإذا كان هذا مع احتمال عدم إدراك المعنعن للصحابي، فضلاً عن لقائه، ففي مسألتنا أولى وأحرى؛ لأنه قد ثبت الإدراك وربما قامت عدة قرائن تدل على اللقاء، كما مرّ.

والعجب من الحافظ رحمه الله كيف مشى معهم [ص ١٣٥] في ترجيح رد عنعنة من عُلِمَت معاصرته دون لقائه، مع أنها قد تقوم القرائن على اللقاء، وتوقف عن ردّها بل احتجّ لقبولها في حق من لم تُعَلَم معاصرته أصلاً، وكان العكس أقرب كما هو واضح. والله أعلم.



[ص ١٣٦] حديث أم سلمة

قال الإمام أحمد في «مسنده»^(١) (جزء ٦ ص ٢٩٩): ثنا حسن ثنا ابن لهيعة ثنا يزيد بن أبي حبيب عن ناعم مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يُبنى على القبر أو يُجصص».

ثنا علي بن إسحاق ثنا عبد الله (يعني ابن المبارك) أخبرنا ابن لهيعة حدثني يزيد بن أبي حبيب عن ناعم مولى أم سلمة: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «نهى أن يُجصص قبر، أو يُبنى عليه، أو يُجلس عليه». ١. هـ.

[ص ١٣٧] في ابن لهيعة كلام كثير، ولكن فصل الخطاب فيه ما ذكره الذهبي في «الميزان»^(٢) قال: «قال ابن حبان: قد سبرت أخباره من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتقدمين كثيرًا، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيت أنه كان يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فألزم تلك الموضوعات بهم» اهـ.

أقول: قوله «ضعفاء» أي: عند الناس فلا ينافي أن يكون ابن لهيعة يظنهم ثقات.

إذا تقرر هذا، فحديث المتقدمين صحيح، لا يخشى منه إلا التدليس، فإذا جاء من روايتهم ما صرح فيه ابن لهيعة بالتحديث فهو صحيح.

(١) رقم (٢٦٥٦٦، ٢٦٥٦٧).

(٢) (٣/١٨٩-١٩٧).

لكن في «الميزان»: «وقال أبو زرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء، إلا ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله، [ص ١٣٨] وليس ممن يحتج به» اهـ.

وقال ابن مهدي والإمام أحمد وأحمد بن صالح والفلاس وغيرهم: إن رواية المتقدمين عنه صحيحة.

والحافظ عبد الغني والساجي وغيرهما: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح.

وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلباً للعلم، وقد ضعفه قوم مطلقاً. ونص بعضهم: أنه ضعيف أولاً وآخرًا.

والحق ما حققه ابن حبان، فإنه قد حقق ما ظنوه وفصل ما أجملوه.

إذا تقرر هذا، فحديث الباب:

الرواية الأولى: حسن ثنا ابن لهيعة: ضعيفة.

والثانية: من حديث ابن المبارك أخبرنا ابن لهيعة حدثني... إلخ: فهي صحيحة، لأن ابن المبارك من العبادلة، ومن المتقدمين، وممن كان يتبع كتب ابن لهيعة، وقد صرح ابن لهيعة بالتحديث.

فالظاهر أن ما في الرواية الأولى من زيادة الوصل، ونقص ذكر الجلوس من التخليط، فالحكم للمرسل [ص ١٣٩]، فالحديث مرسل صحيح.

فأما من يحتج بالمرسل وحده، فهو عنده حجة مستقلة.

وأما من يشترط أن يعتضد؛ فهو عنده حجة لما تقدم من العواضد.
ويؤيده أن ناعماً مع إدراكه كثيراً من الصحابة، قليل الحديث، لم
يحدث إلا عن مولاته أم سلمة، وعن عبد الله بن عمرو، فالظاهر أن إرساله
مما سمعه من الصحابة. والله أعلم.



[ص ١٤٠] تنمة لحديث جابر وأبي سعيد وناعم

لو فُرض أن ابن جريج لم يسمع هذا الحديث من سليمان، فلا بد أن يكون قد سمعه ممن هو ثقة عنده على الأقل، وهذا الذي يكون ثقة عند ابن جريج أقل ما فيه أن يكون صالحًا للمتابعة.

ثم إذا فُرض أن سليمان لم يسمع من جابر، فكذلك لا بد أن يكون سمعه ممن هو ثقة عنده، وكذلك يقال في القاسم وناعم، وذلك أن توثيق الأئمة لهؤلاء يتضمن أنهم لا يرسلون إلا عن ثقة مطلقاً أو على الأقل عندهم، إذ لو كانوا يرسلون عن الضعفاء المتفق على ضعفهم لَمَا كانوا ثقات.

وقد صرحوا أن من جملة الضعيف الذي يتقوى فيصير حسناً: ما كان فيه تدليس بالنعنة، أو انقطاع بين ثقتين حافظين. انظر «فتح»^(١) (ص ٢٤).

مع أن حديث ناعم مرسل فهو حجة، إما بمفرده، وإما بعواضده.

فعلى تسليم المطاعن كلها، لا يقصر الحديث عن بلوغه أعلى درجة الصحيح لغيره؛ فكيف وقد أجبنا عنها والله الحمد، [ص ١٤١] فكيف إذا لوحظ حديث فضالة وحديث عليّ، وعمل الصحابة والآثار المروية عنهم، مع موافقة آية الموارد^(٢).

(١) (١/٧٥).

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِى سَوَاءَ آخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١].

والأصل الفطري والقياس المعبر عنه: بأن القبر بيت البلى لا يناسبه
الإحكام والزخرفة.

والقياس على السنة المتواترة في تغليظ حُرمة اتخاذ المساجد عليها.
وإن كان هذا القياس أدون، مع ما في البناء ونحوه من تضييع المال
أولاً: بإنفاق ما يستدعيه البناء.

وثانياً: بتضييع تلك البقعة لاقتضاء البناء بقاءها كذلك ولو بعد البلى.
وملاحظة ما أدى إليه البناء ونحوه من تعظيم القبور.
كلُّ ذلك مما يفيد العلم القطعي بصحة معنى هذه الأحاديث، والله عزَّ
وجلّ أعلم.



الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار
- ٣ - فهرس الأعلام
- ٤ - فهرس الكتب

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآيات
٢١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]
٨٤	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]
٣	﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]
٣	﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥]
٢٤	﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣١]
١٦	﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾ [الأعراف: ١٠٢]
٤	﴿فَنَسُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]
٢٦، ٦	﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ [الكهف: ١٨]
١١	﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]
٥	﴿وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ...﴾ [الكهف: ٢١]
١٥-١٣	﴿إِذْ يَنْتَظِرُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [الكهف: ٢١]
٢٦	﴿أَبْنَا عَلَيْهِمْ بُنْيَانًا﴾ [الكهف: ٢١]
٧	﴿رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ [الكهف: ٢١]
١٥	﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢]
٤٨	﴿الَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧]
١٦	﴿وَقَلِيلٌ مِنَ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣]
٢١-٢٠، ١٦	﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]
٤٣	﴿بَلَى قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوَّى بَنَانُهُ﴾ [القيامة: ٤]

الصفحة

الآيات

٤٨

﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ﴾ [الانفطار: ٧]

٤٣

﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ [الشمس: ١٤]



فهرس الأحاديث والآثار (١)

الصفحة	الحديث أو الأثر
٣٤	أَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي
٦٣	أَنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ
٥٤، ٥٠	* أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُلْحِدَ لَهُ، وَنُصِبَ عَلَى اللَّبَنِ نَصْبًا، وَرَفَعَ قَبْرَهُ مِنَ الْأَرْضِ
٢٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى عَلَى الْمَيِّتِ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا
٣٧	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُرْفَعَ الْقُبُورُ، أَوْ يُبْنَى عَلَيْهَا، وَأَمَرَ بِهَدْمِهَا
٩٢، ٦٦	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ
١٩	إِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَلِحَاتِهِمْ مَسَاجِدَ
٤	إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرِثَةَ الْأَنْبِيَاءِ
٥٣	* أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْنَمًا
٤١	خَفَّفُوا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَةِ الْقُبُورِ
٥٣	* دَخَلْتُ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَيْتُ قَبْرَهُ
٥١	* دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّاهُ، اكشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ...
٢٩	* رَأَيْتُ قُبُورَ شُهَدَاءِ أُحُدٍ جُئِيَّ مُسْنَمَةً
٣١	* رَأَيْتُ كَأَنِّي بَنِيْتُ سَبْعِينَ دَرَجَةً، فَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْهَا تَهَوَّرْتُ
٣٠، ٢٨	* رَأَيْتُنِي وَنَحْنُ شَبَانٌ فِي زَمَنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٥٤	* سَأَلْتُ ثَلَاثَةَ كَلِّهِمْ لَهُ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُ
٣٩	سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا
٧٩، ٧٧، ٧١، ٦٩، ٦٨	سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى أَنْ يَقْعُدَ الرَّجُلُ عَلَى الْقَبْرِ

(١) رمزت بـ «*» إلى الأثر.

- ٤٥ سوا القبور على وجه الأرض إذا دفتتم
- ٤ العلماء خلفاء الأنبياء
- ٢١ فأنا منه بريء، وهو للذي عمله
- ٥١ * فرأيت رسول الله ﷺ مقدماً، وأبا بكر رأسه بين كتفي رسول الله ﷺ..
- ٢١ قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك..»
- ٤٣، ٤١ كان رسول الله ﷺ يأمرنا بتسوية القبور
- ٨٤ لا طلاق في إغلاق
- ٩٠ لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة، ثم يخالفه إلى مقعده
- ٦١، ٦٠ * لما مات الحسن بن الحسن بن علي ضربت امرأته القبة على قبره سنة
- ٨٢ من تعزى بعزاء الجاهلية، فأعضوه بهن أبيه، ولا تكونوا
- ١٠٩ نهى أن يجصص قبر، أو يبني عليه، أو يجلس عليه
- ١٠٩، ٧٤ نهى رسول الله ﷺ أن يبني على القبر، أو يجصص
- ٧٩ نهى رسول الله ﷺ أن يبني على القبر، أو يزداد عليه، أو يجصص
- ٦٧ نهى رسول الله ﷺ أن يبني على القبور، أو تقصص
- ٦٦ نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يبني عليه، وأن يقعد عليه
- ٧٣، ٧٠ نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبني عليه
- ٨٠ نهى رسول الله ﷺ أن يكتب على القبر شيء
- ٧٦ نهى رسول الله ﷺ عن تجصيص القبور
- ٧٤، ٧٢ نهى رسول الله ﷺ عن تجصيص القبور، والكتابة عليها، والجلوس عليها
- ٧١ نهى رسول الله ﷺ عن تجصيص القبور، والكتابة فيها، والبناء عليها
- ٦٨، ٦٦ نهى رسول الله ﷺ عن تقصيص القبور، أو يبني عليها، أو يجلس عليها
- ٧٧، ٧٥

الصفحة

الحديث أو الأثر

٧٢

نهى النبي ﷺ أن تجصص القبور، وأن يكتب عليها، وأن يُبنى عليها

٩٢، ٦٧

نهى نبي الله ﷺ أن يُبنى على القبور، أو يُقعد عليها، أو يُصلى إليها

٤٤

ولا قبراً مشرفاً إلا سويته

٥٢

* ولا لاطئة



فهرس الأعلام

٧٨،٦٨،٤١،٤٠،٣٩	البیهقي	٣٢،٢٩	إبراهيم ابن رسول الله
٧٤،٧٢،٦٦	الترمذي		إبراهيم بن سعد بن إبراهيم
٤١،٤٠،٣٩	ثُمَامَة بن سُفْي	٤١،٤٠	ابن عبد الرحمن بن عوف
٥١،٥٠،٣٧	جابر بن عبد الله بن عمرو	٢٨	إبراهيم بن محمد
٥٤، ٦٥، ٦٦-٨٠، ٨٦، ٩٠-٩٢		٤٠، ٣٦، ٦٦-٦٩	أحمد بن حنبل
١١٢		١١٠، ١٠٩، ٩٠، ٨٨، ٨٧، ٧٩، ٧١	
-٨٩، ٨٠-٧٧، ٧٤-٦٨	ابن جريج	٤١،٤٠	أحمد بن خالد الوهبي
١١٢، ٩١		٧٤	أحمد بن داود
٥٦،٥٥،٣٧	ابن جرير (الطبري)	١١٠	أحمد بن صالح
٥٤	أبو جعفر محمد بن علي	٧١	أحمد بن محمد
٥٠،٢٨	جعفر بن محمد	٧٣	أحمد بن يعقوب
٨٥	الجويني	٧٧	أزهر بن مروان
٦٨	ابن أبي حاتم	٤١،٤٠،٣٩،٣٠	ابن إسحاق (محمد)
١٠٦،١٠٤،٨٩،٨١	أبو حاتم (الرازي)	٦٩،٤٢	
٩٥	الحارث المُحَاسِبِي	٧٢	أسد (بن موسى)
٧٤،٧٣،٧١،٦٩،٥١،٤٠	الحاكم	٧٥	إسماعيل بن عَلِيَّة
١٠٩،٩٣،٨٧،٨٢،٦٦،٥٠	ابن حبان	٩٣	أبو أمامة
١١٠		٧٧،٧٦،٧٥	أيوب (السختياني)
٤٤،٣٧	ابن حبيب	٤٤	الباجي
٧٠،٦٩،٦٨	حجاج بن محمد	٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٥٣، ٦٠	البخاري
١٠٤، ٦٠، ٣٤	ابن حجر	٧٧، ٨٧، ٨٨، ٩٤، ٩٧، ٩٨	
١٠٨، ١٠٥		١٠٤، ٤	البنزار
١١٠، ١٠٩	حسن (بن موسى)	٥٣، ٥١	أبو بكر الصديق

٥٢، ٥١	الزمخشري	٦١، ٦٠	الحسن بن الحسن
٩٠	الزهري		الحسين بن إسماعيل بن
١١٠، ٨٧	الساجي	٦٠	عبد الله المحاملي
٥٤	سالم بن عبد الله	٢٩	أبو حصين (الأسدي)
١٠٧، ٩٥	السخاوي	٥٤	أبو حفص بن شاهين
٢٠	سعد بن معاذ	٨٠، ٧٧، ٧٤، ٧٣	حفص بن غياث
٨٧	ابن سعد	٢٠	حمزة عم النبي ﷺ
٩٣، ٩٢، ٦٧، ٦٦، ٦٥	أبو سعيد الخدري	٣٣، ٣٠، ٢٨	خارجة بن زيد بن ثابت
٨٩	سعيد بن عبد العزيز	٦٣، ٥٩، ٤٧، ٣٥	
٧١	سعيد بن منصور	٥٥	خالد بن أبي عثمان
٥٤، ٥٣	سفيان الثمّار	١٠٣، ١٠٠	الخطيب (البغدادي)
٥٥، ٥٤، ٣٦، ٢٩	سفيان (الثوري)	٣٢	ابن خلّكان
٧٣	سَلْم بن جُنادة بن سَلْم القرشي	٧٢	الدارقطني
١١١، ١٠٩، ٦٧، ٦٥	أم سلمة	٧٨، ٧٧، ٧٢، ٧١، ٦٦، ٥١، ٣٩	أبو داود
٣٩	سليمان بن داود	٩٠	دُحيم
-٨٨، ٨٠، ٧٧، ٦٨، ٤٠	سليمان بن موسى	٤	أبو الدرءاء
١١٢، ٩١		٨٨	ابن دقيق العيد
٨٢	سويد بن عبد العزيز	٦٦، ٥١، ٤٢، ٣٠	الذهبي
١٠٣، ٦٩	السيوطي	١٠٩، ٨٧، ٨٤، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧١، ٦٩	
١٠٤، ٨٤، ٨١، ٤٧، ٣٦، ٢٨	الشافعي	٨٤	الرازي (الفخر)
٥٥	ابن شاهين	٤٨، ٤٣	الراغب (الأصفهاني)
٨٧، ٨٦، ٨٣، ٨٢، ٨١	شعبة	٧٢	ربيع المؤذن
٥٥، ٢٩	الشعبي	-٨١، ٧٩ - ٦٧	أبو الزبير محمد بن مسلم
٥٣، ٤٩، ٤٧، ٣٦، ٢٩	ابن شيبّة	٩٠، ٨٥ - ٨٧، ٨٣	
٧٣، ٥٥		١١٠، ٨١، ٤٠	أبو زرعة الدمشقي

٨٩، ٨٦	ابن عدي	١٠٣، ٧٦	ابن الصلاح
١٠٣	العراقي	١٠٧	ابن الصيرفي
٨٦، ٨٠	عطاء بن أبي رباح	٣٩	أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السَّرح
١٠٩	علي بن إسحاق	٧٤، ٧٢	الطحاوي
٧٨	أبو علي الروذباري	٩٣، ٥٤، ٥١	عائشة أم المؤمنين
٤٤، ٣٧، ٢٠	علي بن أبي طالب	٤٠	أبو العباس الأصم
	٧٠، ٦٤، ٤٥	٩٢	العباس بن الوليد النرسي
٥٣، ٥١، ٣٧، ٣٦	عمر بن الخطاب	١٠٤، ١٠٠	ابن عبد البر
٩٣، ٥٣	عمر بن عبد العزيز		عبد الرحمن بن الأسود أبو
٥٥	ابن عمر	٧٢	عمرو البصري
٧٦، ٥٠	عمران بن موسى (السختياني)	٩٢	عبد الرحمن بن يزيد بن جابر
	٧٧	١١٠، ٥٥، ٢	عبد الرحمن (بن مهدي)
١٠٤	عمرو بن أخطب (أبو زيد)	٩٠، ٧١، ٧٠	عبد الرزاق
	عمرو بن الحارث بن يعقوب	١١٠	عبد الغني (الحافظ)
٤١، ٣٩	الأنصاري	٨٠	عبد الله بن سعيد
١١٠، ٣١	عمرو بن علي (الفلاس)	١١١، ٩٣	عبد الله بن عمرو بن العاص
٣٠	عمرو بن محمد	١١٠، ١٠٩	عبد الله بن المبارك
٨٦	ابن عون	٣٦	عبد الله (بن مسعود)
٥٣	عيسى بن يونس	٧٧، ٧٦	عبد الوارث (بن سعيد)
٦١	فاطمة بنت الحسين	٨٧	عثمان الدارمي
٥٠-٤٨، ٤١-٣٩، ٣٧	فضالة بن عبيد	٧٨، ٧٧	عثمان بن أبي شيبة
	١١٢، ٦٥، ٦٤، ٥٦	٣٧، ٣٥، ٣٢، ٣٠، ٢٨	عثمان بن عفان
٥٠	الفضل بن سليمان	٣٠، ٢٨، ٢٠	عثمان بن مظعون
٥٤، ٥١	القاسم بن محمد بن أبي بكر	٨٧، ٧٨، ٧٧، ٥٧، ٥٣، ٣٥	٣٣ - ٣٥
٩٣، ٩٢، ٩١	القاسم بن مخيمرة	١٠٥	أبو عثمان النهدي

٤١، ٤٠	محمد بن عُبَيْد الطنافسي	٨٤	ابن القشيري
٣٦	محمد بن علي	١٠٤	ابن القطان (علي بن محمد)
٨٧	محمد بن المنكدر	٣٦، ٢٩	القطان (يحيى بن سعيد)
٩٢	محمد بن يحيى	١٠٦، ١٠٤	أبو قلابة الجَرَمي
٦٩	محمد بن يعقوب	١٠٥	قيس بن أبي حازم
٩٧، ٩٥، ٩٤، ٨٦، ٨٤، ٣١	ابن المديني	٥٠	أبو كامل الجَحْدري
٧٧، ٧٤	مسَدّد	١١٠، ١٠٩، ٦٧	ابن لهيعة
٦٩، ٦٦، ٦٠، ٣٩، ٢١	مسلم	٧٥	الليث (بن سعد)
٩١، ٨٧، ٨٣، ٨١، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣		٩٢، ٨٠، ٧٧، ٦٦	ابن ماجه
١٠٧، ١٠٦، ١٠٢، ١٠٠، ٩٧، ٩٥، ٩٤		٩٠	مالك بن يَخامر
٩٠، ٨٧، ٨٦، ٧٩، ٧٨، ٧٢	ابن معين	٨٧، ٥٦	مالك بن أنس
٩١		٦١	المحاملي
٦١	المغيرة بن مَقْسَم	٨٨	محمد بن إبراهيم التيمي
٦٢	ابن المُنِير	٣٩	محمد بن إسماعيل الإسماعيلي
١١٢، ١١١، ١٠٩	ناعم مولى أم سلمة	٥٥	محمد بن بشار
٤١	نافع بن عبد	٩٠، ٧٩، ٧٨	محمد بن بكر
٨٩-٨٦، ٧٩، ٧٦، ٦٨، ٦٦، ٤٠	النسائي	٧٤، ٧٢، ٧١	محمد بن خازم أبو معاوية
٣١	ابن نُمَيْر	٧٠	محمد بن رافع
١٠٣، ٧٦، ٦٩	النواوي	٧٤، ٧٢	محمد بن ربيعة
٧٩	هارون بن إسحاق	٧٧	محمد بن زياد
٣٩	هارون بن سعيد الأيلي	٧١	محمد بن عبد الرحمن الشامي
٧٠، ٦٩	هارون بن عبد الله	٦٩	محمد بن عبد الله الحافظ
٢١	أبو هريرة		محمد بن عبد الله بن سليمان
٦٧	الهيثمي	٧٣	الحضرمي
٣٢	الواقدي		محمد بن عبد الله بن محمد
٥٣	الوليد بن عبد الملك	٩٢	بن عبد الملك الرقاشي

٤٠، ٣٠	يعقوب (بن إبراهيم بن سعد)	١١٠، ٣٩	ابن وهب
١٠٠	يعقوب بن شيبه	٩٢	وهيب بن خالد الباهلي
٨٦	يعلى بن عطاء		يحيى بن عبد الله بن
٩٢، ٦٦	أبو يعلى (القاضي)	٣١، ٣٠	عبد الرحمن بن أبي عمرة
١٢	يوسف عليه السلام	٩٣، ٩٠	يحيى بن معين
٦٨	يوسف بن سعيد	٧٤	يحيى بن يحيى
		١٠٩	يزيد بن أبي حبيب



فهرس الكتب

٧٥،٧٤ ،٧٠،٦٧،٣٩	صحیح مسلم	٨٥	إرشاد الفحول للشوكاني
٩٥،٧٦		٣٢،٣٠	التاریخ الصغیر للبخاری
٣٢	طبقات ابن سعد	٣١	تاریخ ابن عساکر
٥١	الفاثق للزمخشری	٦٩	التقرب للنووی
٨٣،٧٧،٣٦	فتح المغیث للسخاوی	١٠١	التمهید لابن عبد البر
١٠٤،١٠١،٩٦،٨٩		٩٤،٩١،٣١	تهذیب التهذیب لابن حجر
٦٠،٣٤،٣٠	فتح الباری لابن حجر	٩٤،٩٣	جامع الزوائد
١١٢،١٠٥،٦٢		٥٤	الجنائز لابن شاهین
٦١	القبور لابن أبی الدنیا	٥٢،٢٩	الجواهر النقی لابن الترمکمانی
١٠٣	الکفاية للخطیب البغدادي	٥٥	
٤٩،٤٥،٣٧	کنز العمال للهندي	٧٢	الخلاصة للخزرجي
٦٨،٦٧،٤	مجمع الزوائد للهيثمی	٦٩،٤٠،٣٩	سنن البيهقي
٧٢،٧٠،٦٧،٥١	المستدرک للحاکم	٧٣	سنن الترمذی
٧٤		٧٨،٧٢،٣٩	سنن أبی داود
٧٢-٧٠ ،٦٩،٤٠	مسند الإمام أحمد	٩٣	سنن ابن ماجه
١١٠،٩١،٨٠		٧٧،٦٩،٤٠	سنن النسائي
٩٤،٩٣	مسند أبی يعلى	٨٩	شرح الإمام لابن دقيق العيد
٢٩	المصنف لابن أبی شيبه	١٠٣،٦٩	شرح التقرب للسيوطي
٨٥،٨٣،٧٦،٣٠	الميزان للذهبي	٥٤	شرح المشكاة للطبي
١١١،١١٠،٩٠،٨٧		٧٥،٧٣	شرح معاني الآثار للطحاوي
		٤٤،٣٧	شرح الموطأ للباقي
		٥٣،٢٨	صحیح البخاری
		٥٠	صحیح ابن حبان

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المؤلف وسبب التأليف
٥	عرض القضية على كتاب الله عز وجل
٦	تحليل الاستدلال بآية الكهف على جواز البناء على القبور
٢٤	تحديد محلّ النزاع
٢٥	- المقبرة المسبّلة
٢٥	- الدفن في الموات
٢٦	- تنبيه (ما لا يدخل في البناء المحرّم)
٢٧	- الوصية بالدفن في الملك
٢٧	- الدفن في ملك الدافن
٢٧	- محلّ النزاع
٢٨	الرفع في غير الملك (مناقشة ما تمسك به المجيزون)
٣٩	فصل في تسوية القبور
٤٣	معنى التسوية
٤٧	تحقيق الحق في هذا البحث
٥٠	القدر المشروع لرفع القبر
٥١	كيفية رفع القبر
٥٨	البناء على القبر
٥٩	- مناقشة سُبه المجيزين
٦٦	الأحاديث الواردة في النهي عن البناء على القبر

- ٦٨..... حديث جابر (طرق وروايات)
- ٨١..... - تحقيق حال أبي الزبير
- ٨٨..... - تحقيق حال سليمان بن موسى
- ٩٢..... حديث أبي سعيد الخدري
- ٩٣..... - حال القاسم بن مخيمرة
- ٩٤..... - بحث شرط اللقاء
- ١٠٩..... حديث أم سلمة
- ١١٢..... تتمة حديث جابر، وأبي سعيد، وناعم (عن أم سلمة)
- ١١٥..... الفهارس
- ١١٧..... - فهرس الآيات القرآنية
- ١١٩..... - فهرس الأحاديث والآثار
- ١٢٢..... - فهرس الأعلام
- ١٢٧..... - فهرس الكتب
- ١٢٩..... فهرس الموضوعات



فهرس الكتاب

- * مقدمة التحقيق ٥
- التعريف بالكتاب ونسخته ٩
- اسم الكتاب ٩
- ثبوت نسبه للمؤلف وتاريخ تأليفه ١٠
- سبب تأليفه ١١
- عرض موضوعات الكتاب في نسخته ١٢
- بين المسوِّدة والمبيضة، ودواعي طبعهما ٢٠
- وصف النسخ الخطية ٢٢
- منهج التحقيق ٢٤
- نماذج من النسخ الخطية ٢٧
- * عمارة القُبُور في الإسلام (المبيضة) ٣-١٤٤
- فهارس عمارة القبور (المبيضة) ١٤٥-١٦٥
- * عمارة القُبُور في الإسلام (المسوِّدة) ٣-١١٣
- فهارس عمارة القبور (المسوِّدة) ١١٥-١٣٠

